الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العالـي والبحث العلمـي

جامعة 8 ماي 1945 قالمـة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مخبر الدراسات القانونية البيئية

أطروحـة مقدمة لنيل شهـادة الدكتـوراه في الطور الثالث

تخصص: علاقات دولية وتعاون

من إعداد:

هاجر العايب

بعنوان

محددات دور منظمة الأوبك في أسواق النفط العالمية: مقاربة الاقتصاد السياسـي الدولي للطاقة

بتاريخ:23 ماي2024 أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سليم حميداني	أستاذ تعليم عالي	جامعة 8ماي 1945 قالمة	رئيسا
رابح زغوني	أستاذ تعليم عالي	جامعة باتنة1الحاج لخضر	مشرفا ومقررا
رضا دمدوم	أستاذ تعليم عالي	جامعة قسنطينة3 صالح بوبنيدر	عضوا ممتحنا
عبد القادر دندن	أستاذ تعليم عالي	جامعة باجي مختار عنابة	عضوا ممتحنا
توفيق بوستي	أستاذ تعليم عالي	جامعة 8ماي 1945 قالمة	عضوا ممتحنا
اليامين بن سعدون	أستاذ محاضر– أ–	جامعة 8ماي 1945 قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الشكر لله وحده والحمد لله وحده
لا شريك له
أما بعد..
أتقدم بأسمى عبارات الاحترام والعرفان للأستاذ الدكتور زغوني رابح لقبوله الاشراف على هذه الأطروحة، ومن أجل توجيهاته السديدة ومساندته الدائمة، ولصبره وتفانيه معنا لإتمام هذا البحث.وإخراجه في صورته النهائية.
فبارك الله في خطاه وأنار طريق علمه.

إهداء

إلى من سهرا الليالي على راحتي منذ ولادتي وحتى الآن "أمي وأبي" حفظهما الله وأطال عمرهما...

إلى زوجي الغالي وابنتي الحبيبة "أريام" ...

إلى إخوتي الثلاثة كل باسمه...

إلى كل أساتذتي في جميع الأطوار الدراسية...

أهدي عملي هذا...

الملخص:

من منظور الاقتصاد السياسي الدولي للطاقة تدرس هذه الأطروحة محددات دور وسلوك منظمة الأوبك في أسواق النفط العالمية، حيث تهدف إلى تقديم تحليل شامل لمختلف العوامل المتحكمة في سلوك منظمة الأوبك وسياستها الإنتاجية في الأسواق العالمية للنفط، كما تسعى إلى تجاوز الطرح الاقتصادي التقليدي المفسر للكيفية التي صاغت بها منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) قراراتها وسلوكها في النظام الدولي، والذي يرتكز على قوى السوق وما يحدده قانون العرض والطلب. ومن بين أبرز النتائج التي توصلنا إليها هي التأكيد أن العوامل الاقتصادية والمتمثلة في قانون السوق وما ينتج عنه من تقلبات الأسعار له دور فعال في سلوك منظمة البلدان المصدرة للنفط إلا أنه غير كافي لوحده، لهذا فإن الاعتبارات السياسية التي قدمها الاقتصاد السياسي الدولي للطاقة تقدم تحليلا أكثر اتساعا وشمولا، ذلك لأهمية تأثير الفواعل من خارج المنظمة بما فيها القوى الكبرى، خاصة من الدول المنتجة (روسيا والولايات المتحدة الأمريكية المنتج الأول عالميا للنفط الصخري المنافس لنفط الأوبك التقليدي)، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالأزمات المالية العالمية و" ثورات الربيع العربي" و الصراعات والحروب الدولية وما ترتب عنها من تأثير مباشر على تحديد الحصة الإنتاجية للمنظمة، كما انعكست العلاقات البينية للدول الأعضاء(مثال ما يحدث بين العربية السعودية وإيران) في المنظمة على سياستها الخارجية وسلوكها العام، وذلك من خلال إشكالية عدم التوافق التي تطرح في ظل نظام الحصص وانعكاس الصراعات السياسية الداخلية على اتخاذ القرار في المنظمة، إضافة إلى الأوضاع الداخلية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، وتأثيرها على حجم وكمية إنتاج النفط داخليا مما ينعكس في نهاية المطاف على الحصة السوقية للمنظمة في الأسواق العالمية للنفط .

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السياسي الدولي، النفط، منظمة الاوبك، سلوك، اسواق النفط العالمية.

Abstract :

From the perspective of the international political economy of energy, this thesis studies the determinants of the role and behavior of OPEC in global oil markets. It aims to provide a comprehensive analysis of the various factors controlling OPEC's behavior and its production policy in global oil markets. It also seeks to go beyond the traditional economic proposition explaining how it was formulated. The Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) makes its decisions and behavior in the international system, which is based on market forces and what is determined by the law of supply and demand. Among the most prominent results we have reached is the confirmation that economic factors, namely the market law and the resulting price fluctuations, have an effective role in the behavior of the Organization of the Petroleum Exporting Countries, but it is not sufficient alone. Therefore, the political considerations presented by the international political economy of energy provide a more detailed analysis. Broadly and comprehensively, this is due to the importance of the influence of factors outside the organization, including the major powers, especially the producing countries (Russia and the United States of America, the world's leading producers of shale oil competing with traditional OPEC oil), in addition to other factors related to the global financial crises and the "Arab Spring revolutions." International conflicts and wars and their direct impact on determining the organization's production quota, and the intra-relations of member states (for example, what happens between Saudi Arabia and Iran) in the organization were reflected in its foreign policy and general behavior, through the problem of incompatibility that arises under the quota system. The reflection of internal political conflicts on decision-making in the organization, in addition to the internal economic and social conditions of member states, and their impact on the size and quantity of oil production internally, which is ultimately reflected in the organization's market share in the global oil markets.

Keywords: International Political Economy, oil, OPEC, behavior, world oil markets .

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: النفط من منظور الاقتصاد السياسي الدولي

المبحث الأول: مستوى الاعتمادية العالمية على النفط كمصدر للطاقة

المطلب الأول: الاحتياطي النفطي العالمي بين الكفاية وأطروحة ذروة الإنتاج

المطلب الثاني: زيادة الاعتماد الدولي على النفط وفق معادلة الإنتاج والاستهلاك

المطلب الثالث: بين السوق والسياسة– الاقتصاد السياسي لأهمية النفط كطاقة تقليدية–

المبحث الثاني: الاقتصاد السياسي للصراع على موارد الطاقة– الأمن الطاقوي–

المطلب الأول: مفهوم الأمن الطاقوي لدى الدول المنتجة والمستهلكة

المطلب الثاني: محددات الأمن الطاقوي ووسائل تحقيقه

المطلب الثالث: الصراع على مصادر الطاقة– السياسة في خدمة الاقتصاد–

المبحث الثالث: الاقتصاد السياسي لسوق النفط– التأثير المتبادل بين السوق والسياسة الدولية –

المطلب الأول: لمحة عن نشأة وتطور أسواق النفط وأنواعها

المطلب الثاني:محددات سعر النفط، آليات تسعيره وأنواعها

المطلب الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على سياسات الدول

المطلب الرابع: النفط كمحدد للسياسة الخارجية للدول

الفصل الثاني: مكانة ودور منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك" في أسواق النفط الدولية

المبحث الأول: مدخل تعريفي بمنظمة الأوبك وقدراتها الإنتاجية من النفط

المطلب الأول: أسباب نشأة المنظمة ومراحل تطورها

المطلب الثاني: العضوية واتخاذ القرار في المنظمة

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لنفط الأوبك في أسواق الطاقة العالمية

المبحث الثاني: الأوبك وعلاقات التفاعل مع سياسات الطاقة العالمية

المطلب الأول: سياسات الأوبك النفطية اتجاه القوى الكبرى

المطلب الثاني: تفاعلات الأوبك ومنظمات الطاقة الدولية

المطلب الثالث: الأوبك والشركات الطاقوية متعددة الجنسيات

المبحث الثالث: دور منظمة الاوبك في ادارة اسعار النفط في سوق الطاقة العالمي

المطلب الأول: من تأميم النفط إلى الهيمنة على الأسواق 1960-1982

المطلب الثاني: صدمة انخفاض الأسعار-الأوبك من التراجع إلى جهود إعادة التكيف، (1982-2007)-

المطلب الثالث: ثورة النفط الصخري ومرحلة إعادة الحسابات وتنسيق الجهود منذ 2008

الفصل الثالث: بين الاقتصاد والسياسة: محددات دور وسلوك الأوبك في أسواق النفط العالمية

المبحث الأول: تاثير قانون العرض والطلب على دور الأوبك في أسواق النفط

المطلب الأول: تأثر سوق النفط بمعادلة العرض والطلب وإنعكاسها على الأسعار

المطلب الثاني: فاعلية سلوك منظمة الأوبك في ظل تداعيات قوى السوق

المطلب الثالث: نظام الحصص السوقية وتأثيره على إنتاج دول الأوبك

المبحث الثاني:تأثير العوامل من خارج المنظمة على سلوك الأوبك في سوق النفط

المطلب الأول:أهمية الدول المنتجة غير الأعضاء في الأوبك في تحديد حصة السوق

المطلب الثاني: الأحداث الخارجية غير المتوقعة ذات التأثير على سوق النفط

المطلب الثالث: دخول منتجين جدد- النفط غير التقليدي-

المبحث الثالث: آثار العلاقات البينية بين الدول الأعضاء في منظمة الأوبك على سوق النفط

المطلب الأول: إشكالية عدم التجانس بين الدول الأعضاء في ظل نظام الحصص

المطلب الثاني: انعكاسات الصراعات السياسات بين الدول الأعضاء على المنظمة

المطلب الثالث: أثر الديناميكية الداخلية للدول الأعضاء على السلوك الخارجي للمنظمة

الخاتمة

مقدمة

1. مقدمة

يشكل النفط سلعة استراتيجية دولية تتضمن قيمة اقتصادية عالية مقارنة بالموارد الطاقوية الأخرى، فهو يشكل المصدر الرئيسي للطاقة بالنسبة للدول الصناعية، والمصدر الأساسي لتمويل ميزانيات الدول المنتجة والمصدرة له؛ وبالتالي يعد استقرار أسعاره أمرا ضروريا للتخطيط السياسي والاقتصادي الفعال، نظرا لطبيعة السوق النفطية المتقلبة وما تحمله من تبعات على الاقتصاد العالمي، وحتى السياسات الدولية التي تؤثر وتتأثر هي الأخرى بتلك التقلبات.

لقد خضعت الصناعة النفطية العالمية في وقت سابق لسنوات عديدة لهيمنة شركات النفط الاحتكارية؛إذ كانت القوة المسيطرة على تجارة النفط الدولية، والمحدد الرئيسي لسياسات الإنتاج والأسعار التي استهدفت تعظيم أرباح هذه الشركات وتحقيق أهداف الدول الصناعية الكبرى، في حين أنّ الدول المنتجة اختصر دورها في الحصول على عائدات مالية زهيدة، أثار هذا الوضع حفيظة الدول المنتجة بضرورة اتخاذ خطوة فعالة وحتمية لتغيير هذا الوضع، فقامت مجموعة من الدول النامية المنتجة للنفط لأول مرة بالتكتل ضمن تنظيم يوحد سياستهم ويضمن مصالحهم أمام تلك الشركات. وهنا كانت نقطة التحول في تاريخ أسواق النفط العالمية بتأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

لقد كان الهدف الأساسي الذي سعت إليه دول الأوبك هو التحرر التام من مختلف أشكال الاستعمار، والتبعية الاقتصادية والسياسية لمواردها الاستراتيجية والطاقوية؛ التي فرضتها الشركات الكبرى ومن يقف خلفها، وهو ما سيسمح لهذه الدول بممارسة حقها في تقرير سعر نفطها، كيفية إنتاجه وكمية التصدي. وهذا ما جعل منظمة البلدان المصدرة للنفط "الأوبك" من أبرز الفاعلين المهيمنين على أسواق النفط العالمية بمرونة إنتاجية كبيرة، مما يحتم عليها الاستجابة دائما لمختلف الديناميكيات، بالقدر الذي يمّكنها من حماية مصالح الدول الأعضاء فيها وبما يخدمأيضا الدول المستوردة للطاقة النفطية.

قبل سنوات عديدة وبسبب جملة من العوامل المتداخلة والمتشابكة المحلية منها والدولية؛ حين أعلنت مجموعة الدول العربية المنتجة للنفط(من داخل منظمة الأوبك) عن زيادة اسعار النفط، نتج عنها حدوث أزمة نفطية عالمية، تسببت في حالة من عدم الاستقرار العالمي، أدت الى حدوث تطورات عديدة داخل

هذه الدول وفي علاقاتها الدولية، وتأثيرها بالاقتصاد العالمي،مما جعل منها محط أنظار العالم كافة، ومنه أصبحت أسعار النفط المرتفعة هي السبب وراء المشكلات الاقتصادية ونتائجها السياسية والاجتماعية التي عان منها الغرب ونظامه الرأسمالي.

لقد تعددت الدراسات والأبحاث التي تطرقت لسلوك الأوبك ودورها في الأسواق؛ حيث قدم الاقتصاديون العديد من الفرضيات التي اعتبرت الدوافع الكامنة وراء الديناميكية الحقيقية لسلوك إنتاج الأوبك وتأثيرها على الأسواق، لكن مع تطور المتغيرات الدولية وتشابكها من الاقتصاد إلى الأمنوالسياسة أصبحت هذه الدراسات غير كافية علميا وعمليا لتفسير دور الأوبك وسلوكها العام.

بعد مرور أكثر من ستين عاما على تأسيسها، لا يزال سلوك منظمة الأوبك موضع جدل بين الاقتصاديين والسياسيين؛إذ تستخدم العديد من كتب الاقتصاد منظمة الأوبك كمثال على الكارتل خاصة في الدول الغربية، ومع ذلك، تظهر العديد من الدراسات السابقة أن منظمة الأوبك لا تتناسب بدقة مع أي شكل من الأشكال الكلاسيكية للكارتلات، كالمنظمة المشتركة لتعظيم الربح، أو الشركة المهيمنة، أو كارتل تقاسم السوق وما إلى ذلك، ويكشف استعراض أدبيات الدراسات المتعلقة بمنظمة الأوبك عن وجود قصر كبير في هذه البحوث ونقصد هنا "الافتراض الاقتصادي القائم على أساسيات السوق والذي يحدد السلوك الكامن وراء الديناميكيات الحقيقية لدور الأوبك في الأسواق العالمية"، وقد كشفت كل تلك الدراسات لدى الباحثين أن سلوك الأوبك يتغير بمرور الوقت وفقا لاعتبارات معقدة ومتشابكة بين الاقتصاد والسياسة، ما جعلهم يبحثون في أهم العوامل والمحددات التي تتحكم في هذا التغيير لتحليل أداء الأوبك في ظل مفهوم السلوك المتغير.

استنادا إلى هذا الجانب؛ لا تزال هناك العديد من الأسئلة المبهمة دون إجابة، وهنا جاءت الحاجة إلى دراسة سلوك منظمة الأوبك وفق منظور أكثر توسعا من المنظور الاقتصادي التقليدي، ومنه لجأ بعض الباحثين لتفسير سلوك المنظمة وفق منظور الاقتصاد السياسي الدولي للطاقة، غير أن الدراسات في هذا المجال لا تزال محدودة جدا حتى الآن.

2. أهمية الدراسة:

على مدى عقود من الزمن، احتلت البحوث والدراسات المتعلقة بعملية صنع القرار وسلوك منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) مجالاً بالغ الأهمية في المجالات الاقتصادية والسياسية بما فيها الدراسات الأمنية، ونظراً لأهمية منظمة الأوبك ووجودها في الاقتصاد العالمي وتأثيرها المتزايد على أسعار النفط العالمية، ضف إلى دورها السياسي كسلاح ضغط على الدول المستوردة،جعل منها موضوعا خصبا للدراسة البحثية الشاملة، مع ذلك لا تزال الكثير من هذه الدراسات خاصة المتعلقة بالمنظمة وتأثيرها على الاقتصاد السياسي العالمي موضوعا يحتاج للتدقيق الشديد، ومنه فإن أهمية الإطار الذي تقوم عليه هذه الدراسة والذي يتعلق بمنظمة الأوبك والعوامل المحددة لتصرفاتها من منظور الاقتصاد السياسي الدولي للطاقة أكثر اتساعا وشمولا من الطرح التقليدي الذي يوعز تحكم قوى السوق منفردة بسلوك وتصرفات المنظمة في فترات التفوق والانحسار، وفي ضوء ذلك، تسعى هذه الأطروحة في تحليلها إلى إعادة النظر في المفاهيم الأساسية وراء ما أصبح الآن الفهم التقليدي لمنظمة الأوبك، وديناميكيتها الداخلية، وما يحدد سلوكها العام في نهاية المطاف.

3. أسباب اختيار الموضوع :

يرجع اختيارنا لموضوع محددات دور منظمة الأوبك في أسواق النفط العالمية–مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي للطاقة –إلى جملة من الاسباب، يعود بعضها لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية، نذكر أبرزها:

الأسباب الموضوعية:

- باعتبار أن هذا الموضوع يدرس النفط وفق مقاربة تعتبر من المقاربات الحديثة، التي لا يزال تواجد الكتابات بشأنها محدودا جدا في المكتبات العربية عامة والوطنية خاصة، فالدراسات المتعلقة بالاقتصاد السياسي الدولي للطاقة عادت للواجهة فقط في ثمانينات القرن الماضي مع ظهور الصدمات النفطية وتداعياتها على الاقتصادات العالمية، وبالتالي شغلت الحكومات والمنظمات والشركات على حد سواء.

- كون هذا الموضوع يسعى للتعمق وفهم سياسيات منظمة الأوبك وسلوكها العام وفق منظور الاقتصاد السياسي، والذي ينظم في تحليلاته مجموع العوامل السياسية والاقتصادية التي تفرضها الأسواق والسياسات العالمية و ما تعكسه الهيمنة الدولية للقوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة وإنتاجها للنفط الصخري، بالإضافة إلى الديناميات الداخلية والعلاقات البينية للدول الأعضاء فيما بينهم ، والتي تؤثر وتتأثر بسلوك هذه المنظمة، وبالتالي تخرج هذه الدراسة عن النسق التقليدي في دراسة المواضيع الاقتصادية من منظور واحد من جهة، ومن جهة أخرى انفتاح ميدان العلاقات الدولية لمثل هذه الدراسات التي بات من الصعب بما كان فصلها عن السياسات الدولية.

الأسباب الذاتية:

- إن أهم حافز لدينا لدراسة هذا الموضوع ينطلق من كون بلدنا الجزائر بلد ريعي؛ يعتمد بالأساس على واردات النفط، ومنه يتأثر بتقلبات الأسواق وتداعياتها على منظمة الأوبك، باعتباره أحد أعضاء هذه المجموعة، فهو يتأثر بتأثر الآخرين خاصة فيما يتعلق بالحصص وكمية الإنتاج.
- لرغبة شخصية منا لإثراء مكتبة الجامعة بمراجع بحثية للطلبة في هذا المجال، خاصة مع عددها الضئيل باللغة العربية، بالإضافة إلى كونها بحوثا فوق تخصصية، إذ أنها ستفيد طلبة العلوم السياسية في بحوثهم المتعلقة بالنفط ودور الأوبك في الأسواق العالمية.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة العلمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- إن أهم هدف تسعى إليه دراستنا هو التطرق بالتحليل والنقاش إلى دراسة الطاقة والنفط على وجه التحديد من منظور الاقتصاد السياسي الدولي، خاصة أنه يعتبر محسوب على الدراسات الاقتصادية، وإثبات أن مواضيع الطاقة والمنظمات الطاقوية تؤثر وتتأثر بالعلاقات الدولية والسياسيات العالمية.
- معرفة ماهية أسواق النفط العالمية ومكانة منظمة الأوبك في موجة تقلبات أسعار النفط باعتبارها من أبرز المنظمات الدولية الطاقوية بنسبة مساهمة في السوق تبلغ حوالي40%.

- الإحاطة بمختلف الأبعاد السياسة، الاقتصادية المستجدة والمؤثرة على أسعار النفط وكيف تعاملت منظمة الأوبك معها.
- معرفة دور القوى الكبرى في أسواق النفط العالمية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإنتاجها للنفط الصخري وانعكاس ذلك على دور منظمة الأوبك.
- رصد تباين سياسات الدول الأعضاء في المنظمة وانعكاس ذلك على الأداء العام للمنظمة.
- تبيان مدى تأثر منظمة الأوبك بالأوضاع والسياسات الداخلية للدول الأعضاء ومدى انعكاسها على سياستها الخارجية.

5. مجال الدراسة :

تندرج دراستنا كغيرها من البحوث والدراسات الأكاديمية والعلمية في نطاق محدد وفق مجالات معينة، وعليه تفصل الحدود المعرفية، الزمانية والمكانية كالآتي:

المجال المعرفي:

ينتمي هذا الموضوع إلى حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بالتحديد مجال الاقتصاد السياسي الدولي، ويعتبر هذا الأخير من الميادين فوق التخصصية، وعليه ينطلق موضوع بحثنا من دراسة دور الأوبك كتكتل نفطي ذو طابع اقتصادي، يؤثر ويتأثر بالعوامل السياسية، وهو ما يوضح علاقة التأثير المتبادل بين الاقتصاد والسياسة، والتي تجعل من الصعب بمكان دراسة موضوع محددات دور الأوبك في الأسواق الدولية من منظور واحد بمعزل عن الآخر.

المجال المكاني:

يمثل المجال المكاني الإطار الجغرافي الذي تجرى فيه الدراسة، وعليه فإن موضوعنا ينطبق على مواقع جميع الفواعل المكونة لأسواق النفط العالمية، بما فيها الدول المنتجة للنفط والمستهلكة والمنظمات الدولية في هذا المجال.

المجال الزماني:

يمثل هذا المجال الحدود الزمنية التي تشملها الدراسة، وبما أن دراستها تركز على محددات دور الأوبك في الأسواق العالمية، فإنها تشمل بذلك دور الأوبك منذ نشأتها حتى الوقت الحالي، مع التركيز على الأحداث

البارزة سواء المتعلقة بقرارات المنظمة أو تلك المتعلقة بأسعار النفط (كالطفرات النفطية)، وانعكاس تلك الأحداث على سلوك ودور المنظمة.

6. إشكالية الدراسة:

تنطلق معظم الدراسات التي تعنى بسلوك منظمة الأوبك في الأسواق العالمية وكيفية تأثيرها على أسعار النفط وضبط سياسته التسعيرية، بما يخدم مصالح الدول المصدرة ويتناسب وكمية الطلب من قبل البلدان المستوردة، بالإضافة الى تداعيات سلوكها على سياسات الدول سواء الأعضاء منها أو غير الأعضاء، انطلاقا من أبعاد اقتصادية محضا دون الأخذ بمدى أهمية العوامل السياسية والأمنيةوكيفية تأثيرها على أداءالمنظمة، على عكس ماهو متعارف في جل تلك الدراسات، فإن بحثنا يناقش من منظور الاقتصاد السياسي الدولي بشكل أساسي كيفية تأثيرالبيئة الداخلية وما تفرضه السياسات المتباينة والخلافات المتنامية للدول الأعضاء على صنع القرار داخل المنظمة، ومدى انعكاس وتأثير التفاعلات الخارجية ذات الأبعاد المختلفة والمتداخلة بين ما يمليه منطق قانون السوق من جهة، وما تصنعه هيمنة الدول الكبرى بمختلف تبعاتها من جهة أخرى، وهو ما يطرح في نهاية المطاف إشكالية استمرار فاعلية المنظمة في ظل هذه الظروف.

وعليه نوجز إشكالية بحثنا الرئيسية انطلاقا من التساؤل الآتي:

ماهي طبيعة العوامل المحددة لدور وسلوك الأوبك في أسواق النفط العالمية من منظور الاقتصاد السياسي الدولي للطاقة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية نذكر منها:

- كيف يُنظر للنفط من منطق الاقتصاد السياسي الدولي؟ وماهو أمن الطاقة؟
- كيف تفسر مكانة منظمة الأوبك في الأسواق العالمية للنفط؟
- ما هو دور الأوبك الأساسي في أسواق النفط العالمية؟
- ماهي العوامل ذات الطابع الاقتصادي المحددة لدور منظمة الأوبك في أسواق النفط العالمية؟
- ماهي العوامل ذات الطابع السياسي المحددة لدور منظمة الأوبك في أسواق النفط العالمية؟
-

7. فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة صغنا الفرضيات الآتية:

- تعتبر العوامل الاقتصادية والتي تتعلق بقوى السوق وما تفرضه معادلات العرض والطلب العامل الأهم الذي يحدد سلوك ودور منظمة الأوبك في الأسواق العالمية.
- تعتبر المحددات السياسية المتعلقة بالقوى الكبرى وتفاعلات الدول الأعضاء فيها، بالإضافة إلى الأوضاع الداخلية للدول هي المتحكم الأساسي في سلوك المنظمة .
- يفسر سلوك منظمة الأوبك في الأسواق من خلال تفاعل مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية معا.

8. المقاربة النظرية:

مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي للطاقة

إن دراسة الاقتصاد السياسي الدولي تطورت إلى حد بعيد وأصبحت من صميم دراسات العلاقات الدولية، نظرا للتشابك والتداخل بين موضوعات الاقتصاد والسياسة على الصعيد الدولي، وقد وظفت نظريات العلاقات الدولية في دراسة الاقتصاد السياسي الدولي، وتطورت بذلك النظريات الكلاسيكية فبعد أن هيمنت كل من المقاربة الليبرالية ومقاربة التجاريين والمقاربة الماركسية كسياق نظري مفسر ومحلل لطبيعة العلاقات السياسية الاقتصادية في العالم، ساهم تطور الاقتصاد الدولي والمؤسسات الاقتصادية الدولية والعلاقات الدولية عموما في استحداث نظريات جديدة لتفسير الظواهر في الاقتصاد السياسي الدولي، وأبرزها نظرية الاقتصاد السياسي للطاقة التي تنطلق من الخصوصيات الداخلية للدول، وما تمتلكه من موارد ومدى أهميتها ضمن التفاعلات والسياسات الدولية .[1]

يركز الاقتصاد السياسي الدولي للطاقة كمقاربة تحليلية عمومًا على القضايا التي تتقاطع فيها السياسة مع الاقتصاد، وتنظر إلى مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الأفراد والدول والمنظمات الدولية. منذ تأسيس الاقتصاد السياسي الدولي للطاقة رسميًا في السبعينيات(على أعقاب أزمات الطاقة ونهاية معيار الذهب)، ركزت معظم أبحاث الطاقة على القضايا المتعلقة بالنفط، الذي هيمن بشكل كبير

[1]شوقي عرجون،" لنظريات الجديدة في الاقتصاد السياسي الدولي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 8، العدد 2، 2021، ص 96.

على هذا المجال. خاصة فيما يتعلق بمنظمة الأوبك، و"لعنة الموارد"، وشركات النفط، والسياسات الداخلية للدول الغنية. والسياسة فيما يتعلق بالنفط. [1]

على هذا الأساس، اعتمدنا هذه المقاربة لمناقشة دور وصنع القرار في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، ودور المؤسسات الاقتصادية والسياسات الدولية في تعاملاتها مع ما يصطلح عليه ب "لعنة الموارد" وتبعيتها، أو ما يفسر في الاقتصاد السياسي الدولي على انه صراع من اجل الموارد، والعلاقات بين الحكومات وشركات النفط، وقضايا تجارة الطاقة، مثل حماية وامن خطوط الأنابيب الذي يندرج تحت مسمى الأمن الطاقوي لدى بعض الدول، بالإضافة إلى العوامل و المحددات ذات الأبعاد الداخلية الخاصة بمنظمة الأوبك والدول الأعضاء فيها أو ما تفرضه الاعتبارات الخارجية فيما يتعلق بالسوق وسياسات الدول الكبرى.

9. مناهج الدراسة

تم الاعتماد في دراستنا على توليفة منهجية متكاملة فرضتها طبيعة موضوع الأطروحة، وعليه شملت:

المنهج الوصفي:

يعتبر المنهج الوصفي من المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الإنسانية والاجتماعية بصفة عامة، يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الوقائع والظواهر محل الدراسة كما هي في الواقع؛ حيث يهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا، والكيف هنا يعطي وصفا ويوضح خصائص هذه الظاهرة، أما الكم فيعطي تعبيرا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجات تفاعلها مع ظواهر أخرى؛ وعليه، فقد استعنا بهذا المنهج في دراستنا من أجل بيان أهمية النفط في العلاقات الدولية والسياسات الدولية وفق منطق متلازمة السوق والسياسة، بالإضافة إلى عرض دور منظمة الأوبك في الأسواق ووصف الظواهر والمتغيرات الدولية سواء السياسية أو الاقتصادية المؤثر في سلوكها العام.

المنهج التاريخي:

[1] Kathleen J. Hancock and Vlado Vivoda **International political economy: A field born of the OPEC crisis returns to its energy roots**, Energy Research & Social Science, volume1,March2014, ,https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S2214629614000310 (30/5/2024).

المنهج التاريخي هو عملية جمع وتفسير البيانات حول الأحداث أو الأفكار الماضية من أجل معرفة كيفية تأثيرها على الأحداث والسلوكيات الحالية، كما يدرس الأسباب المحتملة وراء أحداث معينة لشرح تأثيرها على الأحداث التي تلت ذلك،قد لا يساعد البحث التاريخي في اكتشاف الروابط بين الأحداث الماضية والحاضرة فحسب، بل يمكنه أيضًا تزويد الباحثين بالمعلومات المتعلقة بالأحداث المستقبلية المحتملة، وهذا ما تحقق من خلال السرد التاريخي للاعتماد الدولي على النفط منذ اكتشافه حتى العصر الحالي، بالإضافة إلى عرض التطور التاريخي لأسواق النفط العالمية وكيفية تطورها موازاة مع تقلبات الأسعار، وقد استعنا أيضا بالمنهج التاريخي لدراسة دور الأوبك في إدارة أسعار النفط على مدى مراحل زمنية مختلفة، كما وضفنا هذا المنهج أيضا في استعراض الأحداث والوقائع الدولية منذ نشأة الأوبك وحتى الآن؛ التي كان لها التأثير الواضح على سلوك وقرارات المنظمة.

المنهج الإحصائي:

المنهج الإحصائي عبارة عن استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات، ويتم ذلك من خلال عرض هذه البيانات وترتيبها في شكل منظم أو تمثيلها بيانيا بالطرق التي تناسب مخرجاتها، بعد ذلك نقوم بتحليلها وتفسيرها ويكون ذلك بتفسير الأرقام المجمعة؛ ومنه وظفنا المنهج الإحصائي من خلال كمية البيانات الرقمية والإحصاءات المتعلقة بحجم الاحتياط النفطي أو الطلب النفطي أو الاستهلاك العالمي، كما استخدم أيضا بيان أسعار النفط والكميات المنتجة من قبل دول الأوبك وغيرها من المعلومات المترجمة في شكل أرقام؛إذ أن دراستنا تميل إلى الميدان الاقتصادي ولا يمكننا هنا الاستغناء عن لغة الكم والأرقام.

10. صعوبات الدراسة:

في اطار تحضيرنا لهذه الاطروحة واجهتنا مجموعة من الصعوبات المختلفة، نلخصها عموما في النقاط التالية:

صعوبات متعلقة بالموضوع:

- محاولة الحيلولة دون التركيز أو الانجذاب للجانب الاقتصادي البحت، أذ أن دراسات النفط والأسواق النفطية تميل للجانب الاقتصادي أكثر منه للجانب السياسي، رغم التفاعلات الكثيرة بين السوق وما تفرضه السياسات الدولية.

- تضارب وتباين الأرقام والبيانات المتوفرة، إذ أن عدم وجود إحصائيات دقيقة في هذا المجال يعود لحساسية مواضيع الطاقة والنفط على وجه التحديد، بالنسبة للدول المنتجة والمستوردة في آن واحد(مثلا منظمة الطاقة الدولية تقدم بيانات تختلف عن البيانات المقدمة من طرف الأوبك فيما يخص كميات الإنتاج والاحتياطات وغيرها).
- اتساع الموضوع وكثرة المتغيرات السياسية والاقتصادية المؤثرة على سلوك الأوبك في الأسواق، بالإضافة إلى صعوبة ضبطها في حدود معينة جعل الدراسة أكثر تعقيدا.
- طول مدة المجال الزمني (والتي تمتد من نشأة المنظمة حتى الوقت الراهن) وما يحتويه من أحداث ومتغيرات ذات تأثير مباشر على أسواق النفط وأسعاره، جعل من دراستنا أكثر تعقيدا وتحتاج للتدقيق الشديد من أجل إستنباط الأحداث الضرورية التي تهم موضوع بحثنا .

صعوبات متعلقة بجمع المادة العلمية :

- محدودية المراجع خاصة منها الكتب، التي تتناول الموضوع ضمن التخصص كون أغلبية هذه المراجع تناولت الطاقة تقنيا أو اقتصاديا ما جعلنا نبذل جهدا إضافيا في رسم الإسقاطات على تخصص الدراسة بغية الوصول إلى النتائج وتحقيق الأهداف المسطرة.
- قلة إن لم نقل ندرة المراجع العربية في المكتبات الوطنية التي تعالج موضوع الطاقة ومنظمة الأوبك من منظور الاقتصاد السياسي الدولي. بالإضافة إلى ذلك وجدنا أن اغلب الدراسات السائدة باللغات الأجنبية تميل في تحليلاتها إلى الرؤية الغربية المعادية لمنظمة الأوبك وسياساتها.

11. الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من البحوث السابقة موضوع منظمة الأوبك ودورها في إدارة أسعار النفط في الأسواق الدولية، من منظورات متعددة، ومنه فقد اعتمدنا على هذه الدراسات من أجل بناء تصور يخدم معالجتنا للإشكالية المطروحة محل الدراسة، ومن بين أبرز الدراسات ذات العلاقة المباشرة بموضوع بحثنا نذكر الآتي:

- **دراسة يوسف خليفة اليوسف، الاقتصاد السياسي للنفط، رؤية عربية لتطوراته، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)**

يعالج هذا الكتاب موضوع الاقتصاد السياسي للنفط من منظور عربي؛حيث إنه يعتبر كسيرة ذاتية للنفط العربي، قسم الكتاب إلى واحد وعشرون فصل، حاول الكاتب من خلاله معالجة مواضيع متنوعة تخص النفط العربي من وجهة نظر الاقتصاد السياسي، وذلك منذ الاكتشاف وحتى الوقت الحالي، مع ذكر تأثيره وتأثره بالتطورات العلمية، ثم دخوله حلبة الصراع السياسي والاقتصادي محليا ودوليا، والحروب التي ارتبطت به في المنطقة العربية، والفرص والتحديات التنموية التي حملها الإنسان العربي، خاصة مع تزايد الاعتماد العالمي على النفط العربي، إضافة إلى إشكالية البيئة المرتبطة بهذا المورد والتوقعات المستقبلية حول نضوبه.

وإن اقتصر هذا البحث على الحديث عن النفط العربي على وجه التحديد، غير أنه ساعدنا على بناء تصور لمعالجة تطور الاعتماد الدولي على النفط من منظور الاقتصاد السياسي، خاصة وأن مثل هذه الدراسات تعتبر محدودة في عالمنا العربي رغم أهميتها البالغة.

- **أطروحة شكاكطة عبد الكريم، دور منظمة الاوبك في سياسات الطاقة العالمية، 1973-2014، اطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، السنة2014-2015.**

حاول الباحث معالجة إشكالية مدى تأثر منظمة الأوبك في سياسات الطاقة العالمية؛ ومكانتها الاستراتيجية في الأسواق العالمية، وقد اعتمد الباحث في تقسيمه للدراسة على خمس فصول، تطرق من خلالها إلى دراسة النفط ومنظمة الأوبك في إطارهما النظري والمفاهيمي، أما الفصل الثاني فتناول سياسات الأوبك النفطية وأثرها على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى علاقات التفاعل مع سياسات الطاقة العالمية، وأوضح أيضا أهم التحديات التي تواجه دول الأوبك، ومستقبل هذه المنظمة ضمن سياسات الطاقة العالمية، وقد استعنا بهذه الدراسة من أجل الاطلاع أكثر على دور الأوبك في الأسواق وعلاقات التفاعل بين المنظمة وباقي الفواعل في الساحة الدولية، بينما ركزت هذه الدراسة على دور الأوبك من الناحية السياسية فقط، فيما

اعتمدنا نحن في تحليلنا على دور الأوبك ومحددات هذا الدور، استنادا إلى الجانبين السياسي والاقتصادي .

- **Roza Sanati," opec and the international System: a political history of the international and behavior", doctor of philosophy in international relation, Florida international university,2014.**

تعالج الباحثة من خلال هذه الدراسة الأوبك في النظام الدولي- تاريخ سياسي من السلوك والقرارات-، وتناقش في ذلك أن تصرفات الأوبك وسلوكها في الأسواق الدولية وفق المنطق الاقتصادي يعتبر تقليديا؛ لأنه يركز على الدور الذي تلعبه قوى السوق، وما تفرضه معادلة العرض والطلب دون الأخذ بالاعتبارات السياسية، ومنه تطرقت الدراسة إلى جملة من العوامل التي كانت الدافع وراء سلوك وقرارات الأوبك، حيث تشكل في مجملها المحددات الرئيسية للسلوك المنظمة، وقد اعتمدنا بشكل كبير على منطق هذا الطرح، بيد أنه كان يركز على أساس تاريخي سردي، في حين يركز بحثنا على الاقتصاد السياسي للطاقة في دراسة العوامل الكامنة وراء سلوك الأوبك في الأسواق والمحددة لدورها الخارجي.

- **دراسة محمد مسعودي وآخران، تأثير الإنتاج الخارجي على قوة كارتل الأوبك في سوق النفط- دراسة تحليلية-، حوليات جامعة في العلوم الاقتصادية، المجلد 6، العدد1.**

تهدف هذه الورقة إلى تحليل أثر إنتاج النفط للدول من خارج أوبك على قوة أداء الأوبك في الأسواق العالمية، وتفسير السلوك الاحتكاري للمنظمة، وقد اعتمدت الدراسة على قياس درجة تعاون دول الأوبك لتحقيق استراتيجية المنظمة، كما تطرقت لحالة التواطؤ من أجل تحقيق المكاسب، وبناء على مخرجات هذا التحليل فقد توصلت الدراسة إلى أنه في ظل عدم تجانس دول الأوبك وبسبب وجود منتجين مزاحمين من خارج الأوبك يعمل هذا على زيادة تفضيل دول الأوبك الابتعاد عن السلوك الاحتكاري، وتعمل هذه الاستراتيجية على توسيع حصص الأوبك نسبيا للمنتجين الصغار لتعديل نسبة العائد نسبة للمنتجين الكبار في الأوبك والمنتجين من خارج الأوبك،تقدم هذه الدراسة تحليلا اقتصاديا محض بعيدا عن أي معطيات سياسية، ومنه تندرج ضمن الدراسات التقليدية التي تعتبر قوى السوق سبب في تحريك سياسات الدول الأعضاء داخل المنظمة والتي تنعكس على السلوك العام للمنظمة.

12. تقسيم الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول النفط من منظور الاقتصاد السياسي الدولي، يحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث، خصصنا المبحث الأول لدراسة مستوى الاعتمادية العالمية على النفط كمصدر للطاقة، بالإضافة إلى الاقتصاد السياسي للصراع على موارد الطاقة– الأمن الطاقوي–، كما تطرقنا من خلال المبحث الأخير إلى تحليل الاقتصاد السياسي لسوق النفط– التأثير المتبادل بين السوق والسياسة الدولية–.

أما الفصل الثاني فقط عالج مكانة ودور منظمة الدول المصدرة للنفط" الأوبك" من خلال ثلاث مباحث أيضا، تناول المبحث الأول التعريف بمنظمة الأوبك وقدراتها الإنتاجية، أما المبحث الثاني فتناول علاقات التفاعل بين الأوبك والفواعل الطاقوية الأخرى في الساحة الدولية، فيما خصص المبحث الأخير لتحليل دور منظمة الأوبك في إدارة أسعار النفط.

أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه محددات دور وسلوك الأوبك في أسواق النفط العالمية؛حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى بيان تأثير قانون العرض والطلب على دور الأوبك في سوق النفط، كما تطرقنا أيضا إلى توضيح مجموع العوامل الخارجية ذات التأثير المباشر على سلوك المنظمة في أسواق النفط العالمية، فيما عالجنا في المبحث الأخير العلاقات البينية بين الدول الأعضاء في المنظمة وتأثيرها على الأسواق النفطية العالمية.

الفصل الأول

النفط من منظور

الاقتصاد السياسي الدولي

تمهيد

منذ الخلق الأول وبداية تطور الحياة البشرية، اعتبرت الطاقة من أهم الركائز التي اعتمدها الإنسان في العيش وتلبية احتياجه، فعمد بذلك إلى البحث عن مختلف المواد والوسائل التي تساعده في توليدها، فظهر الفحم والغاز والنفط وغيرهم من المواد في حقب مختلفة، غير أن النفط هو المادة الوحيدة من المواد الطاقوية الموجودة في العالم؛ التي قلبت كل الموازين على مختلف الأصعدة، فانتقل بذلك النفط أو البترول من مجرد سلعة طاقوية يحتاجها الإنسان في المواد الصناعية إلى سلعة استراتيجية تتسابق الدول للسيطرة على منابعها.

استنادا لمنظور الاقتصاد السياسي، تعتبر الطاقة أحد أبرز متطلبات السلطة التي تلعب دورًا رئيسيًا في دعم الهياكل الأساسية للدولة، وهي: الأمن والتمويل والإنتاج والمعرفة، وتعتبر مدرسة الاقتصاد السياسي أن الفائز في المنافسة بين تلك الهياكل الأساسية الأربعة للسلطة هم الفاعلون في السوق وليس الدول، من جهة أخرى، تتطلب دراسات النفط كمصدر للطاقة نهجًا جديدًا ومختلطًا يأخذ في الاعتبار تأثير عوامل السياسة على الأسواق الدولية، والعكس بالعكس؛ بمعنى تأثير هذه الأسواق على السياسة؛ وبالتالي فالقضية المركزية هي إيجاد التوازن الأمثل بين الدولة والسوق [1].

وعلى هذا الأساس خصصنا الفصل الأول من البحث لدراسة النفط من منظور الاقتصاد السياسي الدولي، قد تطرقنا من خلال المباحث الثلاثة إلى تبيان مستوى الاعتمادية العالمية على النفط من خلال إحصاء كميات الاحتياطات العالمية مدى كفايتها خاصة مع زيادة الاعتماد الدولي على النفط، وهو ما يبين لنا الأهمية التي يتميز بها النفط كمورد طاقوي على الجانبية السياسي والاقتصادي، أما المبحث الثاني، فخصص لمعالجة الاقتصاد السياسي للصراع على موارد الطاقة تحت ذريعة الأمن الطاقوي، فيما نتطرق في المبحث الثالث إلى الاقتصاد السياسي لسوق النفط وهو ما سيوضح لنا علاقات التأثير المتبادل بين السوق والسياسة الدولية .

[1]Selwyn, B. ,**Twenty-first-century International Political Economy: A class-relational perspective**. European Journal of International Relations, 2015, pp 513-537.

المبحث الأول: مستوى الاعتمادية العالمية على النفط كمصدر للطاقة

نسعى من خلال هذا المبحث إلى بيان مستوى الاهتمام الدولي بالنفط كمصدر للطاقة، ويتأتى ذلك في بيان حجم الاحتياطات العالمية ومدى كفايتها لتلبية الطلب العالمي على النفط حاليا وللأجيال القادمة، خاصة وأن الاعتماد الدولي على هذه السلعة الإستراتيجية في تزايد مستمر حسب إحصائيات الطلب والإنتاج والاستهلاك، ومنه بيان الأهمية الاقتصادية والسياسية للنفط كطاقة تقليدية لا يمكن الاستغناء عنها.

المطلب الأول: الاحتياطي النفطي العالمي بين الكفاية وأطروحة ذروة الإنتاج

لقد حظيت الطاقة بموقع هام ضمن البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية وحتى العلمية منها، وقد اختلفت وتعددت المفاهيم والتعاريف التي تناولت موضوع الطاقة باختلاف ميدان الدراسة، تعرف الطاقة في مجملها على أنها: «قدرة المادة على إعطاء قوة قادرة على إنجاز عمل معين، كما أنها تعرف على أنها مقدرة نظام ما على إنتاج فاعلية أو نشاط خارجي»[1].

ومنه فالطاقة: «هي العصب الرئيسي لقيام المجتمعات المتحضرة والمزدهرة، حيث تحتاج إليها كافة قطاعات باختلافها وتنوعها في الحياة اليومية، فهي الوقود الذي تشتغل به المصانع، بالإضافة إلى دورها المهم في تسيير وتحريك وسائل النقل المختلفة وتشغيل الأدوات المنزلية وغير ذلك من الأغراض».[2] وبالتالي تعتبر الطاقة الوسيلة الرئيسية التي يعتمدها الإنسان لتحقيق عالم أفضل وراحة أكبر وسعادة ورفاه أمثل، كما أنها تعتبر المفتاح الرئيسي لنمو الحضارة الإنسانية على امتداد الحقب التاريخية لحياة الإنسان على الأرض، وعليه فإن قياس مدى تقدم الإنسان يحدد بقدرته على التحكم بالطاقة، واستغلال مصادرها بالصورة التي تعطي أفضل النتائج.

للطاقة نوعان من المصادر مصادر أولية وأخرى ثانوية، وتنقسم مصادر الطاقة الأولية إلى نوعين: «مصادر تقليدية ومصادر غير تقليدية أو متجددة، والمعيار هنا هو مدى إمكانية تجدد مصدر الطاقة واستمراريته، والطاقة التقليدية هي القابلة للنفاذ، والتي لا يمكن تعويضها، مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم واليورانيوم، أما مصادر الطاقة غير التقليدية فهي متجددة ونظيفة وغير قابلة للنفاذ، وتشمل طاقة الرياح

[1] محمد زكي عويس، مستقبل **الطاقة النووية والأمن العربي**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2011)، ص 19.

[2] نصري دياب،**جغرافية الطاقة**،(السعودية ، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2011) ص 8.

والطاقة الشمسية وطاقة المياه، والطاقة الحرارية الجوفية وطاقة الكتلة الحيوية، أما مصادر الطاقة الثانوية فهي تلك التي يتم إنتاجها من مصادر الطاقة الأولية مثل الطاقة الكهربائية والكهرومائية».[1]

يعرف النفط أو البترول وهو موضوع بحثنا: «على أنه سائل يتكون أساسا من الهيدروكربونات ويحتوي أيضا على نسبة صغيرة من الكبريت والأكسجين والنتروجين ، يتكون ويتجمع في باطن الأرض ويظل في مكانه إلى أن يخرج إلى سطح الأرض بفعل العوامل الطبيعية كالشقوق، والفوالق أو الكسور الأرضية أو يستخرجه الإنسان بواسطة حفر الآبار، يوجد البترول في الطبيعة أما في حالة صلبة أو شبه صلبة كعروق الإسفلت، أو يوجد في حالة سائلة كخام البترول أو في حالة غازية، الغازات الطبيعية، يتنوع انتاج حقول النفط منها ما ينتج خام البترول مختلطا بقليل من الغازات الطبيعية، ومنها ما ينتج الغازات الطبيعية مع القليل من خام البترول أو بدونه كحقول الغازات الطبيعية»[2]، «يختلف تركيب النفط الخام من حقل إلى آخر، وتقاس كثافة النفط الخام عادة بالدرجات، وفق مقياس وضعه معهد البترول الأمريكي (API) ويصنف مؤتمر الطاقة العالمي النفط الخام الثقيل على أنه النفط الذي يكون أقل من 22درجة API، والنفط الخام المتوسط بين 22 و31 درجة API والخفيف أكثر منAPI31، بعض المتكثفات يصل ثقلها إلى 60 درجة».[3]

أولا: الاحتياطي النفطي العالمي

تتصف مسألة تقدير الاحتياطي النفطي بكثير من عدم الوضوح، ويكتنفها الكثير من الحساسية والأهمية؛ حيث تتبادل الدوريات المتخصصة أرقاماً متضاربة ناتجة عن الاختلاف في التعريف، والقواعد المطبقة في حساب الاحتياطي؛ لأسباب تجارية وسياسية. فاعتماد سعر نفط مرتفع مثلاً، أو تكنولوجيا حديثة، يضخم مقدار الاحتياطي، ويميز المختصون بين مفاهيم متعددة للاحتياطي (الجيولوجي، المحتمل، المؤكد، التكنولوجي، الاقتصادي، التجاري)، وما يهمنا هنا هو الاحتياطيات المؤكدة (الثابتة)

[1] مصطفى علوي سيف، "خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، ملحق تحولات استراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، علاقات دولية، (2016)، ص 7

[2] بيوار خنسي،**البترول اهميته مخاطره وتحدياته**، (العراق: دار أراس للطباعة والنشر، 2006)، ص9

[3] جون روبيرتس، **الرقابة على النفط**(نيويورك: معهد المجتمع المنفتح، 2005)، ص 37

reservesProved؛[1] حيث تعرف احتياطات النفطية حسب جمعية مهندسي النفط بأنها تلك الكمية من النفط القابلة للإنتاج من مصادر بترولية مخزونة بباطن الأرض، وتشمل هذه الكمية على حجم النفط القابل للاستخراج وهي كميات النفط الخام المقدرة في مكامن النفط؛ والتي يمكن استخراجها تحت القدرات المالية والتكنولوجية الحالية، ويقدر هذا الاحتياط وفق أسس علمية ومعايير اقتصادية تؤكد أنه ذو ربحية تجارية، يعتبر معرفة تطور الاحتياط البترولي أمر ضروري لقياس مدى نجاح الجهود المبذولة في التنمية والاستكشاف، فقرارات الاستثمار لعمليات الحفر تتخذ بناءً على أرقام الاحتياطات القابلة للإنتاج والمتوقعة خلال العمر الاقتصادي للمشروع، وكذلك؛ تعد مهمة لتحديد سياسات الحكومات والتخطيط للتنمية وموارد التمويل للموازنات.[2]

لقد تغيرت كميات الاحتياط العالمي النفطي تغيرا كبيرا خلال السنوات الماضية نتيجة لتطور الاكتشافات، إضافة إلى ظهور مقدار هائل من الاحتياطي عالميا، ولا شك أن الدافع لهذه الاكتشافات هو الطلب المتزايد على النفط ومشتقاته لمواكبة التطور التقني والاقتصادي الهائل للحضارة الإنسانية، قدر الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد في أربعينيات القرن الماضي بحوالي 70بليون (مليار)برميل، وارتفعت هذه الكمية في عام 1955 الى نحو 190مليار برميل ثم استمرت بالارتفاع كلما تم اكتشاف حقول جديدة، من الملاحظ أنه ورغم زيادة الإنتاج النفطي العالمي في كل سنة عن السنة التي قبلها، نجد أن الاحتياطي يزداد هو الآخر. لكن هذه الزيادة في الاحتياطي لا تتماشى كميا مع الزيادة في نسبة الاستهلاك العالمي للنفط ومشتقاته، وكما هو مؤكد أنه سيأتي يوم وتنفذ الإحتياطات ويكون ذلك في حال عدم إكتشاف مكامن جديدة.[3]

تشير بعض الاحصائيات الى وجود 7الى 8تريليونات برميل نفط تقليدي، منها 3.3 تريليون برميل اعتبرت تقنيا قابلة للاستخراج، وأنتج 1.0 تريليون و7 تريليونات برميل من النفط غير التقليدي (نفط ثقيل

---

[1] معجم الطاقة، **منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط**، (القاهرة: مجلس الطاقة العالمي، الطبعة الثالثة،1994) ص140

[2] محمد ماضي **تذبذبات اسعار النفط وتأثيراتها على اقتصاديات دول منظمة الاوبك**،أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2015/ 2016، ص18.

[3] عبد المعتصم عبد الوهاب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص65.

بيتومين، رمال نفطية وطفل نفطي) وتتراوح الكمية المقدر تقنيا التي يمكن استخراجها من ترليون برميل الى 3 تريليونات برميل،وأنتج تقريبا 0.01 تريليون برميل. عمليا يمكن فقط تقدير كميات النفط غير المستخرجة، وذلك أن الكمية الدقيقة التي تنتج لا يمكن تحديدها بدقة قبل عملية الاستخراج، وتلك الأرقام المقدمة ماهي إلا أرقام تقريبية قدمتها الشركات والمنظمات في هذا المجال.

إن تقديرات الاحتياطي المؤكد أو المحتمل؛ هي ببساطة مجرد تقديرات ومع مرور الزمن ستتغير الصورة مع تطور الأسعار، فيما تعمل التقنيات الحديثة على خفض تكلفة الإنتاج، كما يمكن للتكنولوجيا أن تفتح سبل أخرى للوصول إلى طاقات غير مكتشفة حتى الآن.[1]

يوضح (**الجدول 1**)أدناه حجم الاحتياطات سنة 2008، وما نلاحظه من خلال هذا الجدول صدارة الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط التي استحوذت على 754.1 مليار برميل أي بنسبة 60% ، تليها الدول الأوروبية بنسبة 11٪، بينما استحوذت القارة السمراء على نسبة 10٪ أي ما يعادل احتياطي قدره 125 مليار برميل، فيما تلتها الأمريكيتان بنسبة 16٪ مجتمعتين، بينما وقعت دول آسيا والمحيط الهادي على أضعف نسبة احتياط .

جدول 1: جدول يوضح حجم احتياطات النفط المؤكدة بالعالم حسب القارات والمناطق 2008

التسلسل	المنطقة الجغرافية	نسبة الاحتياطي النفطي (مليار برميل)
1	الشرق الأوسط	754.1مليار برميل (60%)
2	أوروبا	142.2 مليار برميل (11.4%)
3	إفريقيا	125 مليار برميل (10%)
4	أمريكا اللاتينية	123.2 مليار برميل (10%)
5	أمريكا الشمالية	70.9 مليار برميل (6%)
6	آسيا والمحيط الهادي	42.9 مليار برميل (3%)

[1] كريستانبيسون وآخرون،**إدخار الموارد تقنيات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية**، مظهر بايرلي مترجما(المنظمة العربية للترجمة : مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ،2010)، ص 41.

المصدر: الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية، منتدى التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة، الجماهيرية الليبية 25/26، ايلول 2010، ص 18.

وقد ازداد حجم الاحتياطي المؤكد في العالم خلال السنوات الماضية، على الرغم من تزايد الإنتاج؛ وذلك بسبب الاكتشافات المستمرة للآبار النفطية، وتزايد معدل الإنفاق الرأسمالي، بالإضافة إلى التطورات التقنية الجديدة في عمليات الاستكشاف والتطوير، (يعود الفضل في إيجاد معظم هذه التقنيات وإلى حد كبير؛ إلى تزايد صعوبة الإنتاج من حقول بحر الشمال وكندا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى نمو حجم العمليات الخارجية لشركات النفط الكبرى).

من النادر أن تشهد خريطة النفط حول العالم تغييرات جذرية، خاصةً فيما يتعلق بقائمة كبار المنتجين أو المستهلكين للخام، لكن الأزمات الأخيرة –بدايةً من وباء كورونا وحتى الغزو الروسي لأوكرانيا– تضغط بقوة على أسواق النفط، وأعقبه في العام التالي (2021) أزمة طاقة التي بدأت بذورها في أوروبا قبل أن تكتمل أركانها وتصبح أزمة عالمية، في عام 2019، كان إجمالي احتياطيات العالم من النفط – وفق تقديرات شركة النفط البريطانية بي بي– تبلغ 1734.8 مليار برميل، وهي احتياطيات أعلى مقارنة مع 1530.3 مليار برميل قبل عقد من الزمن. ومع أزمة ك وفيد19(2020)، والتي فرضت توقف الأنشطة في أغلب القطاعات–تراجعت احتياطيات النفط عالميًا في المجمل إلى 1724.5 مليار برميل عام 2021 مقابل 1727.5 مليار برميل في العام السابق له، بحسب تقديرات مجلة أويلآند غاز.[1]

حسب آخر احصائيات لسنة2022، فقد حافظت منطقة الشرق الأوسط صدارة مناطق العالم في الإنتاج والاحتياط النفطي، وبلغت احتياطيات منطقة الشرق الأوسط من النفط 869.6 مليار برميل بنهاية العام (2022)، ارتفاعًا من 860.01 مليار برميل عام 2021، لتمثّل –تقريبًا–نصف الاحتياطيات العالمية البالغة 1.757 تريليون برميل بنهاية 2022، وفق بيانات *أويلآند غاز جورنال*.[2]

[1] سالي إسماعيل، **خارطة النفط العالمية في 10 رسوم بيانية. قبل 3 ازمات دولية**، تقرير وحدة أبحاث الطاقة، نشر في: 2022/5/1 ، على الموقع :https://2u.pw/NTdvY2T ، تاريخ الاطلاع: 2023/5/14.

[2] أحمد عمار،**أكبر 10 حقول نفط في العام حسب الاحتياطات المؤكدة**، وحدة أبحاث الطاقة، على الموقع :https://attaqa.net/2022/05/21،تاريخ الاطلاع: 2022/7/22.

بينما سجلت منطقة قزوين التي يعتبرها البعض البديل عن منطقة الخليج العربي؛ لأنها منطقة غنية بالموارد النفطية؛ حيث تقدر بحوالي 70 مليار برميل، من أهم دولها النفطية كزاخستان وأذربيجان وتركمانستان باحتياطات محتملة تقدر ب: 32و92 و80 مليار على التوالي لم يتم تأكيدها، واحتياطات مؤكدة تقدر ب :1.2 و 5.4 و 0.6 مليار على التوالي .اما منطقة افريقيا، فيعتبرها البعض القارة الصاعدة في مجال النفط؛ حيث قدر احتياطها ب 80 مليار برميل، في حين سجلت أمريكا اللاتينية نسباً متفاوتة بين دولها، فقد اعتبرت فنزويلا أكبر الدول من حيث الاحتياط النفطي في القارة الامريكية؛ حيث قدر ب 78 مليار برميل وتحتل بذلك المرتبة 6 عالميا ثم تليها المكسيك باحتياطي 37 مليار برميل دون احتساب مخزونها الكامن المقدر بأكثر من 120 مليار .[1]

ثانيا: أطروحة ذروة الانتاج " الذروة النفطية"

وتعود الأصول العلمية لتلك النظرية إلى منتصف عقد الخمسينيات من القرن الماضي، عندما قام الجيولوجي في شركة شل هابرت**H.Marion** بعرض دراسة حول إنتاج حقول النفط في الولايات المتحدة، (باستثناء ألاسكا)، وعرضها على الاجتماع السنوي لمعهد البترول الأمريكي، ولاحظت الدراسة من خلال متابعة وضع الحقول الأمريكية ،أن الإنتاج في أي حقل نفطي يتزايد في البداية بمعدل متزايد ؛ ثم بمعدل متناقص حتى يصل إلى ذروة الإنتاج، فيبدأ بعدها في التناقص بمعدل متناقص؛ ثم متزايد (بمعدلات شبيهة بمراحل تزايد الإنتاج) إلى أن يتوقف الحقل عن الإنتاج؛ وهذا النمط من الإنتاج يشبه الجرس Shape Bell حيث ما أسفله يمثل مجموع الإنتاج المتراكم للحقل، وتبدأ ذروة الإنتاج بنهاية نصف الجرس الأيسر بعد استنزاف نصف الاحتياطي في الحقل، ومن خلال تلك المنهجية، توقع هابرت حينذاك أن يصل الإنتاج الأمريكي (باستثناء ألاسكا) إلى الذروة أوائل عقد السبعينيات، وهو ما تحقق بالفعل عام 1971مما أعطى توقعات تلك النظرية قوة واتباعا، منذ ذلك–وخصوصاً في أعقاب الأزمات نشرت كتبا وأبحاثا حول ذروة إنتاج النفط، حتى أن منظمة تأسست تحت مسمى منظمة دراسة ذروة النفط.[2]

---

[1]نوح غريب، **أثر العامل الطاقوي على مكانة الجزائر الدولية وعلاقتها بالدول الأخرى**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران2، 2020/2019، ص 55.

[2]ماجد عبد الله المنيف، **تحليل نظريات اطروحات حول النفط وادارة ايراداته وعلاقات اسواقه**، الجمعية السنوية للاقتصاد السعودي: الرياض،افريل)2015،ص 3.

وتعرف ذروة الإنتاج النفطي Peakoil بانها: قمة إنتاج النفط؛ أي النقطة التي تتوقف فيها مخرجات النفط الأحفوري عن الزيادة ويبدأ معها إنتاج النفط بالتراجع تدريجيا[1]؛أي أنها الحد الأقصى الممكن بلوغه لمعدل إنتاج النفط، استنادا لكونه موردا طبيعيا محدودا، خاضع للنضوب. وعمليا، يصل إنتاج النفط إلى ذروته في أي منطقة عندما لا يكون إنتاج الحقول الجديدة كافيا لتعويض التراجع في إنتاج الحقول القديمة، بالرغم من أن أغلب الأدبيات تعتبر أن هذا الطرح حديث العهد إلا أنه يرجع إلى طروحات السيد هوبرت، والذي عرف سنة 1956 ذروة الإنتاج النفطي بأنها النقطة الزمنية التي يكون عندها معدل الإنتاج لحقل النفط قد وصل أقصاه، وبعد تلك النقطة تبدأ إنتاجية البئر في النقصان، وتصف هذه النظرية تطابق الإنتاج العالمي على منحنى الدالة الأسية، وقد قدم هوبرت في مؤتمر معهد البترول الأمريكي المنعقد عام 1956 افتراضه أن تصل قمة إنتاج الحقول الأمريكية خلال السبعينات من القرن الماضي، وهذا ما حدث بالفعل كما أكّد سير الإنتاج النرويجي من البترول نظريته، وبالنسبة للإنتاج العالمي فلم تكن حسابات هوبرت موفقة آنذاك.[2]

ثمة مشكلة شائعة تتعلق بالخلط بين مفهوم الذروة والندرة أو النضوب، فذروة إنتاج النفط لا تعني جفاف الحقل، بل تعني فقط أن إنتاج البترول في حقل معين قد وصل إلى مستوى إنتاج أقصى يجب على المنتج عدم تجاوزه، ثم يستمر الإنتاج لفترة معينة على نفس المستوى ثم يبدأ الإنتاج في الانخفاض تدريجيا وترتفع تكاليف إنتاج المتبقي منه، إلى أن تصل تكاليف إنتاج البرميل إلى سعر بيعه في السوق فيضطر المنتج إلى إيقاف الإنتاج؛ لأن المتبقي منه يصبح غير مجد من الناحية الاقتصادية في ظل أسعار البيع السائدة، وهذا ما يسمى بالنضوب الاقتصادي، ولا يوجد من الناحية النظرية ما يمنع أن يعاود الإنتاج إذا ارتفعت الأسعار، وانخفضت التكاليف لأسباب ترجع للتطور في التكنولوجيا؛ وبالتالي يعتبر بلوغ ذروة الإنتاج النفطي مؤشرا لبلوغ الإنتاج مرحلة مفصلية نحو النضوب الاقتصادي، الذي يعتمد على مستويات الأسعار والتكنولوجيا المتاحة .[3]

---

[1]Laurel Graefe, "*The peakoildebate*", **EconomicReview**,Federal Reserve Bank of Atlanta, Volume 94, Novembre 2, 2009, p.1.

[2]الطاهر الزيتوني، " الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط: الفرص والتحديات"، **مجلة النفط والتعاون العربي**، المجلد 32، العد 142، 2012، ص 12.

[3]الطاهر الزيتوني، مرجع سبق ذكره، ص 13

في سياق آخر، بالنسبة للمستثمرين؛ فإن المستوى الشبه ثابت للاحتياطي النفطي المتبقي يعبر عن مستويات يمكن لها الاستمرار إلى الأبد، وأن التطور التقني سوف يؤمن كل الكميات المطلوبة، ونجد في جهة مقابلة من يؤيد فكرة نفاذ الهيدروكربونات؛ حيث تم استهلاك نصفه على الكرة الأرضية حسب تقديراتهم، ومع هذا التناقض وعدم اللايقين يصعب علينا تحديد زمن الذروة النفطية أو التنبؤ بها وتبقى مجرد رأي لدى مؤيديه، مع هذا نجد أن بعض الخبراء يؤكدون أن نفط الأوبك في الشرق الأوسط قد وصل إلى الذروة أو سيصل إليها خلال العقد القادم، ويرد عليهم المتفائلون أنه وإن كانت الاحتمالات صحيحة؛ فإن كمية النفط غير التقليدي تبقى متوفرة، وعليه يمكن تعويض إنتاج النفط الأحفوري بإنتاج النفط غير التقليدي باستخدام تقنيات أقل تكلفة.

المطلب الثاني: زيادة الاعتماد الدولي على النفط وفق معادلة الإنتاج والاستهلاك

يعود اكتشاف النفط لأول مرة إلى 600 عام قبل الميلاد من قبل الصينيين؛ حيث تم نقله في خطوط أنابيب مصنوعة من الخيزران، ولكن ظهرت أهميته الصناعية عند إعلان الكولونيل دريك"Edwin Drake", اكتشاف النفط في بنسلفانيا عام 1859م، وزادت هذه الأهمية أكثر عند اكتشافه من قبل سبيندل توب"Spindletop"، في تكساس عام 1901م، ولقد اعتبر البترول أكثر مرونة في الاستخدام من الفحم، كما أن الكيروسين الذي يكرر منح العالم بديلاً موثوقًا وغير مكلف نسبيًا لزيوت الفحم وزيت الحيتان لتغذية الوقود[1].

في حين شهد ظهور النفط كمصدر رئيسي للطاقة، مع ظهور السيارة؛ بوصفها وسيلة النقل الجماهيرية, مع تصنيع سيارة فورد من طراز T أوائل عشرينيات القرن الماضي، وقد أدى النمو في الطلب على النفط إلى نمو سريع في حجم صناعة النفط واتساع رقعتها الجغرافية في الغرب وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وقد اتسمت هذه المرحلة في تاريخ النفط بسيطرة شركات النفط الغربية؛

[1] علا إدريس، **متى تم اكتشاف النفط**، نشر في: 5جويلية 2020، على الموقع:
https://hyatok.com/%D9%85%D8%AA%D9%89_%D8%AA%D9%85_%D8%A7%D9%83%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D9%81_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7#cite_note-IpxquGzn1u-3
،تاريخ الاطلاع:1 0 جويلية 2021.

مثل: إكسون وبريتش بتروليوم وروايال داتش/شل، وأدت إلى نشوء المجتمع الغربي المعتمد على النفط الذي نراه اليوم، وهو الذي يقوم في جزء كبير منه على الحق في التنقل الشخص غير المحدود.

مع التطور التكنولوجي الهائل الذي وصل إليه العالم في كافة المجالات؛ جعل إنتاج النفط في تزايد مستمر، تماشيا مع الطلب عليه، ويمثل الجدول أدناه حجم الإنتاج العالمي من النفط حسب المناطق، وقد تصدرت منطقة الشرق الأوسط سلم الإنتاج العالمي حسب إحصائيات 2022.

جدول 2: جدول يمثل أكبر المناطق المنتجة للنفط في العالم حسب إحصائيات2022

المنطقة	إنتاج 2022 (مليون برميل يوميًا)	التغير على أساس سنوي	الحصة من الإمدادات العالمية
الشرق الأوسط	30.743	% 9.2	% 32.8
أمريكا الشمالية	25.290	% 5.3	% 27.0
رابطة الدول المستقلة (سي آي إس)	14.006	% 0.9	% 14.9
أفريقيا	7.043	(% 3.5)	% 7.5
آسيا والمحيط الهادي	7.273	(% 1.4)	% 7.8
جنوب ووسط أمريكا	6.361	% 7.2	% 6.8
أوروبا	3.131	(% 8.6)	% 3.3

المصدر:اكبر الدول المنتجة للنفط في العالم2022، نشر في: 26-9-2023، على الموقع :https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1672824 ،تاريخ الاطلاع2024/1/15.

أولا: الطلب العالمي على النفط

إن الطلب العالمي على المواد الأساسية الكثيرة يتنامى بمعدل كبير، بفعل التزايد في أعداد البشر عالميا؛ ومنه فنمو المجتمعات يتطلب الزيادة في كل متطلبات الحياة من غذاء وماء وطاقة ولباس ونقل وغيرها، وكتحصيل حاصل لهذا الطلب المتزايد على الموارد تتحكم به الزيادة المفاجئة في أعداد السكان

عالميا، ولقد كان واضحا أن استهلاك الطاقة والمواد الاستهلاكية تقع بشكل حاد في آسيا وحافة المحيط الهادي، وذلك بفعل الزيادة السريعة في وتيرة النمو الصناعي والاقتصادي.[1]

حسب إحصائيات الجدول المرفق (في الجدول 3) نجد أن حجم الزيادة السنوية العالمية للطلب على النفط في تزايد مستمر حسب المجموعات الدولية في السنوات ما بين 1998 الى غاية 2002، ومنه فنسبة زيادة الطلب السنوية في تزايد مستمر، ويعود ذلك إلى النمو الاقتصادي المتسارع.

جدول3: يوضح النمو في الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية 1998 /2002

السنوات / الدول	1998	1999	2000	2001	2002
الدول الصناعية: مليون برميل/ يوميا	0.1	0.8	0.2	0.1	0.1
الزيادة السنوية%	0.2	1.7	0.4	0.2	0.2
الدول النامية: م/ يوميا	0.1	0.7	0.9	0.2	0.3
الزيادة السنوية%	1.4	6.7	3.9	0.8	1.3
الدول المتحولة: م/ يوميا	0.1	0.3	0.1	0.3	0.0
الزيادة السنوية%	1.7	6.7	2.4	6.9	0.0
إجمالي العالم	0.3	1.2	1.2	0.4	0.2
مليون / برميل	0.4	1.6	1.6	0.5	0.3
الزيادة السنوية%					

المصدر:التقرير الإحصائي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والغاز، صندوق النقد العربي، ص 2.

[1] مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، عدنان حسن مترجما، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2002) ص24.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أسفله الفارق الواضح في حجم الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، إذ أن الدول الصناعية بلغت طلباتها من النفط سنة 1998بحوالي 0.1 مليون برميل يوميا، في حين وصلت النسبة إلى 46.4 مليون برميل في اليوم، سنة 2015 فيما بلغت 47.9 في سنة 2019، أي بزيادة سنوية قدرها 0.2، ويعود ذلك لعدة اعتبارات سنوضحها في الفصول القادمة.

الجدول4: يوضح الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية

السنوات / الدول	2018	2016	2017	2018	2019
الدول الصناعية مليون ب/ي	46.4	47.1	47.6	48.0	47.9
الزيادة السنوية٪	1.5	1.5	1.1	0.8	0.2
دول العالم الأخرى مليون برميل/ي	47.3	48.6	49.8	50.8	51.8
الزيادة السنوية٪	3.5	2.8	2.4	2.0	1.9
إجمالي العالم مليون ب/ي	93.7	95.7	97.8	98.8	99.7
الزيادة السنوية٪	2.5	2.1	1.8	1.8	0.9

المصدر: صندوق النقد العربي، **الفصل الخامس: التطورات في اسواق النفط والطاقة**، 2019،ص101

لقد ترافق النمو السريع في اقتصادات الأسواق الناشئة، وخاصة في الهند والصين بالإضافة إلى البرازيل والشرق الأوسط وكوريا الجنوبية بزيادة في الطلب على الطاقة، ووفقا لوحدة المعلومات الاقتصادية فقد نما الاقتصاد الصيني سبعة أضعاف من حيث القيمة الحقيقية بين عامي 1990 و2010، على حين تضاعف حجم الاقتصاد الهندي أربع مرات، وتضاعف الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل ثلاث مرات خلال الفترة نفسها؛ نتيجة لذلك و وفقا لوكالة الطاقة الدولية، فقد نما الطلب على النفط الخام بنسبة 79 % في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين عامي 1980 و2009 ، على حين نما الطلب في الدول الأعضاء في المنظمة المذكورة بنسبة تقل عن 1 % أما في الصين فقد زاد الطلب على منتجات النفط بنسبة 320 %خلال هذه الفترة.[1]

من المتوقع أن يزداد الطلب على النفط بنحو 10 مليون برميل يوميا على المدى الطويل، حيث حدد ارتفاعه من 99.7 مليون برميل/يوميا عام 2019 الى 109.3 مليون برميل/يوميا في عام 2040، وقد أدى التأثير الأكثر وضوحا لوباء كوفيد 19(2020) على الطلب على النفط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تفاقم الاتجاهات المتباينة بين منظمة التعاون الاقتصادي والمناطق غير الأعضاء فيها، كما يستمر الطلب في النمو في كثير من دول العالم، وذلك بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني وتطور النمو الاقتصادي، فمن المتوقع أن يزداد بالنسبة للهند بإضافة حوالي 6.3 مليون برميل في اليوم حتى 2045، ومن المتوقع أيضا أن تكون الهند الدولة ذات أسرع نمو للطلب ب3.5 ٪ سنويا في المتوسط، أمّا بالنسبة للصين سيظل إجمالي الطلب أقل بكثير بالرغم من أنها المستهلك الرئيسي في العالم؛ حيث تعتبر الصين أكبر مستورد للنفط الخام في العالم بمتوسط يومي يبلغ 9.5–10 ملايين برميل يوميا، فهي تستهلك 6.3٪ مليون برميل يوميا، وبذلك تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، في قائمة المستهلكين للنفط، وهي المسؤولة عن 40 ٪ من الزيادة العالمية للطلب على النفط، فيتوقع أن يصل الطلب فيها إلى 17.1مليون برميل بحلول 2040 وهو ما يمثل زيادة قدرها 4.4 مليون برميل في اليوم مقارنة بمستوى 2018.[2]

---

[1] ديفيد جون جهيراد وآخرون، **النفط في القرن الحادي والعشرون الاستجابة لدوافع التغيير الجديدة**، كتاب عصر النفط التحديات الناشئة، (الإمارات العربية المتحدة: مركزالإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، 2011) ص:105_106.

[2] نبهان السعدي، "الوزن الجيوبوليتيكي لنفط الاوبك ودوره في أمن الطاقة العالمي"، **مجلة آداب الفراهيدي**، المجلد14، العدد49: (مارس 2022)، ص231.

الشكل1: توقعات الطلب العالمي على النفط 2045/2019 (مليون برميل /اليوم)

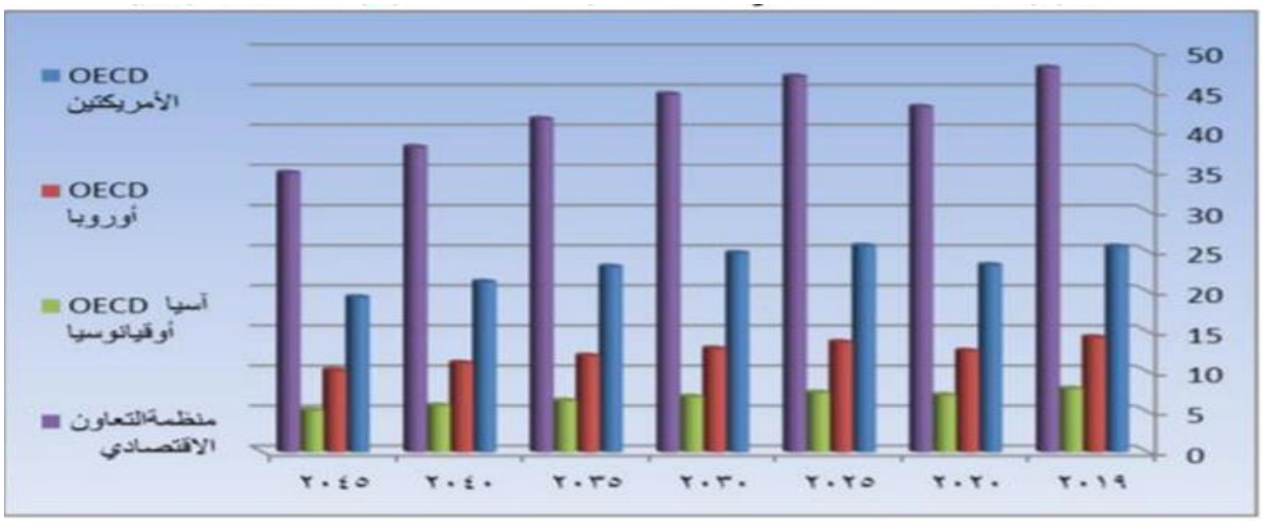

المصدر: نبهان زمبوري السعدي،" الوزن الجيوبوليتيكي لنفط الاوبك ودوره في أمن الطاقة العالمي"،**مجلة آداب الفراهيدي**، المجلد44، العدد49:(مارس 2022)، ص232.

يعتمد الطلب العالمي على أسعار مواد الطاقة:

- وبصفة خاصة على أسعار المشتقات النفطية.
- وسياسات ترشيد الاستهلاك (السياسات البيئية والضريبية في الدول الرئيسة المستهلكة).
- والتقدم التكنولوجي في استعمال بدائل النفط المحتملة.
- والمنافسة بين أشكال الوقود.

وغير ذلك من مؤثرات في القطاعات المستهلكة للنفط؛ سواء منها قطاع النقل أم القطاع الصناعي أم قطاع توليد الكهرباء. وتعتبر معدلات النمو الاقتصادي والسكاني وتوجهاتها أهم العوامل المؤثرة في اتجاه الطلب وحجمه صعوداً وانخفاضاً؛ حيث إن أهم ما يؤثر في مستوى الطلب على النفط هو درجة انتعاش الاقتصاديات العالمية التي تعتمد بشكل رئيس على تحسن مستوى الأداء في الاقتصاد الأمريكي ودرجة انتعاشه.[1]

[1] قصي عبد لكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية**، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،2010) ، ص 108.

ثانيا: الاستهلاك الدولي للنفط

إن أزمة الطاقة تعني في جوهرها أزمة النفط في المقام الأول، لأن النفط يتربع على عرش مصادر الطاقة بما يقارب من 45% منها، ولعل تزايد الأهمية بالنسبية للنفط وتطويرها بين مصادر الطاقة المستهلكة في العالم يؤكد أهمية هذا المورد ومكانته؛ إذ ان ازدياد استهلاك النفط يفوق الزيادة في استهلاك مصادر الطاقة الأخرى مما يجعل هيكل استهلاك الطاقة في العالم يعاني من تغيرات أساسية، فالنفط لم يكن يساهم عام 1930 بأكثر من 29% من إجمالي استهلاك مصادر الطاقة عالميا، بينما حظي الفحم الحجري بنحو 79% من إجماليها، بيد أن الأهمية النسبية للنفط تضاعفت 3 مرات تقريبا في حين هبطت الأهمية النسبية للفحم الحجري إلى أقل من نصف ما كانت عليه تقريبا .

فيما توضح الدائرة النسبية سلة الاستهلاك العالمي للطاقة والتي تؤكد استمرار هيمنة مادتي النفط والغاز الطبيعي (الطاقة التقليدية) على المشهد الطاقوي العالمي:

الشكل 2: دائرة نسبية تمثل نسب استهلاك الطاقة على مستوى العالم

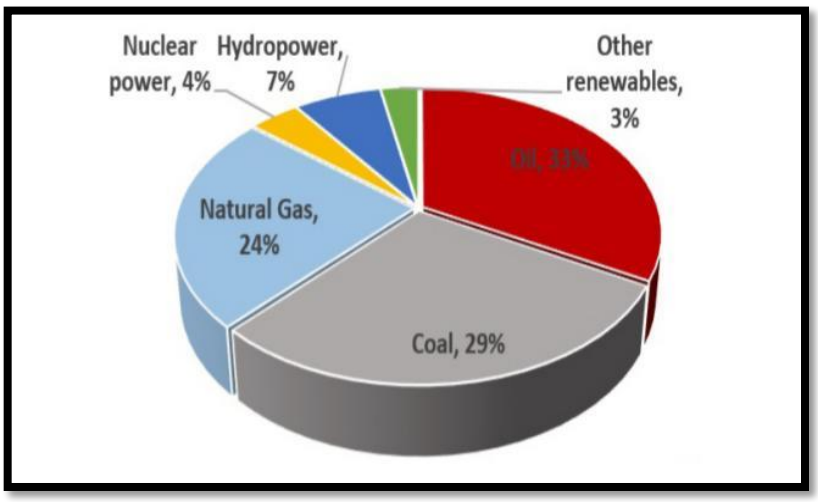

المصدر: سايل سعيد، "الاستهلاك العالمي للطاقة (الطاقة التقليدية والطاقة المتجددة)"، **مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية للطاقات المتجددة**، المجلد 7، العدد2:(2020)، ص 64.

ومن التوقع أن تزداد أهمية النفط لاحقا على الرغم من وجود العديد من عوائق الاستهلاك، ولو أضفنا الأهمية النسبية للغاز الطبيعي إلى النفط؛ لأصبحت نحو 63% للاثنين معا من إجمالي مصادر الطاقة،

أما الكهربائية فلا تساهم إلا بما يقرب من 6% من إجمالي الطاقة، بينما لا تحظى الطاقة النووية إلا بما يقرب من 3% فقط، تلك هي الصورة الحالية لمصادر الطاقة عالميا[1].

حسب المعلومات التي قدمتها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، أن العالم استهلك 96.92 مليون برميل نفط يوميا عام 2016، في حين استأثرت الدول العشر الأولى بنسبة 60% من إجمالي الاستهلاك العالمي، في حين تشير البيانات أن كبار مستهلكي النفط في العالم هم :

- الولايات المتحدة بنسبة 20%.
- الصين بنسبة 13%.
- الهند بنسبة 5%.

حيث تهيمن الدول الثلاث على أكثر من ثلث الاستهلاك العالمي، في المقابل تحتل السعودية وروسيا المرتبتين الخامسة والسادسة على التوالي في الاستهلاك العالمي، رغم أنهما من أكبر الدول المنتجة للنفط. تعتبر هذه الأرقام مجرد معدلات يومية لعام 2016 استنادا لبيانات قدّمتها إدارة معلومات الطاقة الأميركية من قبل، كان الاستهلاك العالمي للنفط يقدّر بحوالي أربعين مليون برميل يوميا عام 1969، ليبلغ 36.4 مليارا سنة 2018، وهو ما يعادل 2.2 تريليون دولار من استهلاك النفط في عام واحد، ويقدر إجمالي استهلاك النفط العالمي بين عامي 1950 و2018 بنحو 1.457 تريليون برميل، وبين عامي 2008 و2018 فقط استهلك العالم 371.2 مليار برميل إضافية.[2]

المطلب الثالث: بين السوق والسياسة- الاقتصاد السياسي لأهمية النفط كطاقة تقليدية-

تعد سلعة النفط مورداً هاماً من موارد الثروة الاقتصادية إذ تحظى بأهمية خاصة ومتميزة بين كافة موارد الثروة الأحفورية الأخرى، ولا تنحصر أهمية هذه المادة كطاقة وكمدخل أساسي لصناعات لاحقة في ظروف السلم فحسب، بل تتعداها لتغطي احتياجات الماكنة الحربية أيضا، فالنفط سلعة استراتيجية لها أهميتها الخاصة في العلاقات السلمية وغير السلمية الجارية على الساحة العالمية، وتعود أهمية النفط والتي

[1] محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سبق ذكره ، ص 183

[2] تقرير الجزيرة، **كم نستهلك من النفط ؟حقايق حول الذهب الأسود في العالم**، نشر في 25 /2019/8، على الموقع: https://www.aljazeera.net › ebusiness. تاريخ الاطلاع: 2020/4/15 .

تنعكس في صورة ارتفاع ما هو مطلوب من هذه المادة على الصعيد العالمي إلى خواص ذاتية وموضوعية أتاحت له الفرصة لأن يتبوأ مركز الصدارة بين مجموعة غير قليلة من مصادر الطاقة الأخرى. [1]

يعود الاهتمام بالنفط إلى أسباب فنية واقتصادية عدة تتمثل في درجة الاحتراق العالي وارتفاع معامله الحراري، فالطن الواحد من الديزل أحد منتجاته النفطية يعطي حرارة تتراوح بين 1.5 الى 7 أطنان ما يعادل الفحم الحجري، فضلا عن نظافة استخدامه وسهولة نقله، وما يتيح من مزايا أخرى تعد ذا أهمية قصوى لوسائل النقل الحديثة غيرها،إن النفط هو أكثر مصدر للوقود وتعددا للاستعمالات منذ اكتشف حتى الآن، وهو يقع في لب الاقتصاد الصناعي الحديث على الرغم من المنافسة من الغاز الطبيعي والطاقة النووية، فقد حافظ على تفوقه إلى حد كبير؛ لأنه مصدر الطاقة الوحيد الذي يمكن استعماله بلا حدود في التدفئة والوقود الصناعي، بصفته وسيلة لتوليد الكهرباء ولأنه يظل بلا منافس في مجال النقل. ويعد النفط الان المصدر الرئيسي من بين مصادر الطاقة البديلة سواء من حيث كلفة إنتاجه ومن حيث سعره في أسواق الاستهلاك العالمية.[2]

فمن جانب إذا نظرنا إلى النفط كونه مادة سائلة أتيحت الفرصة لنقله وخزنه بسهولة مما يترتب على ذلك انخفاض في الكلفة والوقت، كذلك يتميز النفط بأنه يمكن أن يشتق منه منتجات عدة وهذه الأخيرة تؤدي أغراضا مختلفة، ساعدت على توسيع دائرة رفاهية الإنسان وسعادته، فضلاً عن ذلك يمكن استخدام بعض المشتقات النفطية كمادة أولية في إنتاج الكثير من السلع والمواد التي تندرج في خانة الخواص الذاتية [3]، ويتعلق الامر بالصناعات التحويلية الكيماوية والبتروكيماوية، حتى أنّ الأخيرة قد استمدت في اسمها منه والتي أصبحت منتجاتها بحكم التقدم التكنولوجي في مختلف المجالات مثل: زيوت التشحيم ومواد التجميل والعقاقير الطبية والمنظفات الصناعية والورق والمنسوجات و الألياف الصناعية والمفرقعات، بالإضافة إلى

[1] محمد أزهر السماك، **اقتصاديات النفط**(العراق :وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل،1980) ص5.

[2] زياد عبد الرحمان علي الكوراني، **رؤية استراتيجية لمستقبل الصراعات الاقتصادية في منطقة تزاحم الاستراتيجيات**، (عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، د.س.ن) ،ص29 .

[3] أحمد حسين الهيتي، **اقتصاديات النفط**، (دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،2000)، ص 213.

بعض الفروع الغذائية وغيرها من الصناعات، وكل هذه المواد لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة العامة للبشر.[1]

أما الخواص الموضوعية، فيمكن الإشارة إلى إن الاستثمار في الحقل الصناعي النفطي يدر عوائد مالية ضخمة؛ مما يشجع رؤوس الأموال الكبيرة للانخراط في هذا الحقل والاستفادة من أرباحه العالية. كذلك يتميز النفط بأن كلف إنتاج وحدة الطاقة منه تكون منخفضة بالمقارنة مع كلف إنتاج نفس الوحدة من المصادر الأخرى للطاقة[2]، بالإضافة إلى ذلك؛ إن الحالة التكنولوجية الحاضرة في العالم لا تسمح (على الأقل في الأجل القصير والمتوسط) للتحول عن النفط ومشتقاته في تسيير عجلة الاقتصاد في العالم؛لأن معظم المكائن والمعدات الحالية تعمل على النفط في توليد الطاقة (الحركية والحرارية والضوئية)، وأن التحول عن النفط في توليد الطاقة يستوجب تغيير النمط التكنولوجي القائم ليتلاءم مع مصدر الطاقة الجديد وهذا بحد ذاته يكلف الكثير.[3]

إن استقراء الأهمية الطاقوية للنفط من خلال الادبيات النفطية التاريخية يبين لنا أن النفط كان الحكم الفاصل في تقرير مصير الكثير من الشعوب والحكومات في الخريطة العالمية؛ حيث تبين لنا التجارب السابقة أن النفط قد حظى بمكانة مهمة جدا؛ حيث إنه كان السبب في خسارة بعض الدول في الحرب العالمية الماضية، إذ يعزى سقوط ألمانيا إلى قلة الموجود من النفط ومشتقاته لدى الجيوش النازية بالإضافة إلى جيوش دول المحور ، فلو تمكنت ألمانيا آنذاك من الاستلاء على نفط القوقاز أو نفط الشرق الأوسط فان الخارطة العالمية لم تكن لنراها كما هي الآن، والتجارب على ذلك كثيرة جدا.[4]

إن إصرار الدول وسعيها لانفراد بالنفط عالميا، بغية تحقيق هدفين أساسين، أولهما الحصول على الإشباع النفطي الذاتي والآخر استخدام النفط سلاحا سياسيا على شكل ورقة ضغط مثلا تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه القوى الفاعلة في النظام الدولي ومن ضمنهم الحلفاء والشركاء لضمان تبعيتهم وولائهم لها،

---

[1] عبد المعتصم عبد الوهاب واخرون، **جغرافية النفط والطاقة** (العراق: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،1981) ص63.

[2] هاشم مرزوق الشمري وعمار محمود حميد، (قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد،جامعةكربلاء،د.س.ن)، ص3,

[3] أحمد حسين الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص:214 -213.

[4] عبد المعتصم عبد الوهاب واخرون، مرجع سبق ذكره، ص:63-65.

وهذا ما أكده روبارت ماكنامارا Mcnamara Robert1 " فالنفط يمثل المرتبة الأولى في سلم أولويات المصالح، وهذا أمر طبيعي؛ لأن النفط صلة وثيقة بالقدرات الذاتية للقوى العظمى، و إذا أصابها الوهن في هذا الطرف فإن جسرها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري يرتعش.[2]

ما من شك أن النفط شكل منذ اكتشافه وحتى الآن أحد أهم أسباب الصراع في العالم، وقد شغلت هذه الطاقة مساحة كبيرة من خريطة الصراع العالمي طوال القرن الماضي، ومن المرشح أن يستمر هذا الوضع لفترة طويلة مقبلة في قرننا الحالي ولا يزال النفط حتى اليوم يشكل العصب الرئيسي للطاقة، وحتى عندما ارتفعت أسعار النفط عقب حرب أكتوبر 1973 وشعرت الدول الصناعية الكبرى وخاصة في أوروبا وأمريكا بإمكانية تحكم الدول المنتجة بالأسعار أو ربط ذلك بالمواقف السياسية، حاولت الدوائر العلمية في تلك الدول أن تبحث عن بديل للبترول بأسعار معقولة، مروجة بأن ذلك ممكن ومتاح ولكن مع الوقت اكتشف الجميع أن تلك لم تكن إلا خدعة إعلامية، وانطلاقا من تلك الاعتبارات كانت السيطرة على النفط تعني ضمان استمرار عمل الآلة الصناعية والآلة العسكرية معا، أين الرخاء والقوة ، وبات النفط يمثل قطاعا مهما للاستثمار الرأسمالي، وهكذا كان النفط محور الصراعات الرأسمالية والشركات والدول ومقاولي النقل فضلا عن العسكريين بالطبع .[3]

كما أنه من نافل القول أن اكتشاف النفط قد شكل ثروة هائلة في شكل الآلة الصناعية والحرب والتنقل والتكنولوجيا، بل إن اكتشافه "النفط "شكل في حد ذاته حافزا علميا مهما لتسهيل المزيد من الاختراعات، ويمكن القول إن الطائرة والصاروخ والأقمار الصناعية، وغيرها من الآلات المتقدمة لم تكن لترى النور من دون النفط، وعليه فقد ظل النفط أقل كلفة وأفضل مصدر معروف للطاقة حتى الآن، وكان من الطبيعي أن تحاول الدول الصناعية الكبرى السيطرة على منابع النفط بصورة أو بأخرى، والتأثير بكل الوسائل على المنتجين، وقد دخل في المعادلة ما سمي بالدم مقابل النفط؛ أي استعداد تلك الدول لنشر جيوشها وخوض الحرب من أجل تحقيق تدفق أمن ورخيص لهذه المادة الحيوية، ومنذ ذلك الوقت كان النفط هو العامل

---

[1] هو مسؤول تنفيذي أمريكي ووزير الدفاع الثامن، خدم في المنصب من عام 1961 إلى 1968 في عهد الرئيسين جون كينيدي وليندون جونسون. لعب دورا رئيسيا في تصعيد تدخل الولايات المتحدة في حرب فيتنام.

[2] حازم محمد موسى الجنابي، **العلاقات العربية الامريكية دراسة في الأبعاد والاستراتيجية** (د.ب.ن: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2021) ،ص96.

[3] شفيق المصري، "الأمن النفطي الهاجس الأكبر في المنطقة"، **مجلة الاقتصاد والأعمال**، (2013)، ص 22.

الأهم في مشهد الاقتصاد العالمي، الذي يشهد في هذه الأيام حالة من القلق والهلع لاستمرار انخفاض أسعاره، تزامنا مع تراجع الطلب ووفرة المعروض هذه الأحوال التي تسيطر على دول العالم شهدت هبوطا في مؤشرات الأسواق العالمية.[1]

[1] نبيل سرور،"الصراع على النفط والغاز واهمية منطقة شرق الأوسط الاستراتيجية"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد96:(2016)، ص:

المبحث الثاني: الاقتصاد السياسي للصراع على موارد الطاقة-الأمن الطاقوي-

كانت ولا تزال الطاقة من بين أحد اهم الأسباب التي تؤدي إلى قيام الحروب والصراعات بين الدول وذلك بهدف تأمين الإمدادات اللازمة، واعتبرت بذلك أحد أهم ركائز الأمن القومي للدولة، فأضحى تأمين الموارد الطاقوية الأساسية ابرز ما تهدف الدول الصناعية تحقيقه، من هذا المنطلق تنطلق دراستنا في هذا المبحث الذي تطرقنا من خلاله إلى قضية الاقتصاد السياسي للصراع على الموارد وبالتحديد الأمن الطاقوي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الطاقوي لدى الدول المنتجة والمستهلكة

قبل أن نستعرض مفهوم أمن الطاقة كان لزاما باختصار توضيح بداية ظهور هذا المصطلح أولا، إذ تعود بداياته إلى الحرب العالمية الأولى، ويعد ونستون تشرشل " Winston Cherchell"أول من طرح تعريفا لهذا المفهوم؛ حيث أشار إلى أن "أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط." غير أن مفهوم الأمن الطاقوي شهد تطورا في مساره، ففي البداية ظهرت المقاربة التقليدية المبنية على توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع وبشكل يمنع حدوث أزمة الطاقة في بلد معين، وقد أثبتت أزمات الطاقة التي حدثت في القرن العشرين أنها كانت مرتبطة أساسا بنقص الإمدادات، الأمر الذي رسخ فكرة أن توافر العرض هو الذي يحقق الأمن الطاقوي.[1]

إن التحولات التي شهدها مفهومي الأمن والطاقة منذ نهاية الحرب الباردة، انعكست على مفهوم الأمن الطاقوي الذي لم يعد مرتبطا بوقف الإمدادات فقط، وإنما أصبح يشمل مسألة التأميم (وطنية الطاقة) التي انتشرت في الدول النامية؛ بحيث أن 80% من مصادر الطاقة التقليدية هي موجودة تحت سيطرة الحكومات، وفي نفس الوقت بدأت الدراسات الأكاديمية المتخصصة تهتم بالعوامل المؤثرة في أمن الطاقة، وأبرزها: عدم الاستقرار السياسي، النزاعات المسلحة، القرصنة، الجماعات المسلحة، وكذلك الكوارث الطبيعية، وبصفة أن الأمن الطاقوي لدى الدول الغربية المتقدمة يرتبط بتنويع مصادر الطاقة، وتنويع وإرادات الطاقة، وتقليل

[1] خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة وأثاره الاستراتيجية**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014)، ص:52.

الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، وضمان الأسعار الرخيصة، في المقابل نجد أن الدول المصدرة للطاقة تركز على التأميم وسيطرة الدولة على مصادرها الطاقوية.[1]

تختلف وتتعدد المفاهيم التي تناولت امن الطاقة باختلاف مصادرها؛ حيث ينظر لأمن الطاقة من أبعاد مختلفة ومتشعبة، فالدول المنتجة تختلف في طرحها لأمن الطاقة عن الدول المستوردة أو المستهلكة، والمنظمات الدولية تختلف هي الأخرى فيما بينها في تعريف امن الطاقة، كل تلك العوامل جعلت وضع مفهوم شامل لأمن الطاقة أمرا معقدا، وعليه سنستعرض هنا أهم التعريفات التي وردت لأمن الطاقة كل حسب رؤيته واستراتيجيته.

أولا: تعريف الدول المنتجة والمستوردة لأمن الطاقة

يعرف أمن الطاقة تقليديا على أنه يركز على امن العرض وذلك من خلال التركيز على وفرة الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة وبأسعار في متناول الجميع، والملاحظ من التعريف أنه ركز على ضرورة توافر الطاقة؛أي ضمان وجود الوقود الأحفوري بكميات كافية وبأسعار معقولة.[2]

فيما بعد، عرف مفهوم أمن الطاقة عدة تحولات؛ وذلك بناء على التغيرات التي مست أطراف المعادلة الطاقوية، بين المستهلكين و المنتجين، فضلا عن بروز أطراف أخرى مؤثرة في مفهومه، كدول عبور إمدادات الطاقة برا والدول ذات السيادة على المضايق البحرية الاستراتيجية بحرا، إضافة إلى أدوار المنظمات الدولية الداخلة في شؤون الطاقة، تلك التي تعمل على حماية حقوق الموردين المنتجين، والأخرى التي تعمل على حماية المستهلكين من الدول الكبرى، كما أن هناك طرف آخر ذو تأثير بالغ في تثبيت مفهوم أمن الطاقة في بعده التجاري، ألا وهي الشركات العالمية الكبرى العاملة في مجال الطاقة، لما لها من قوة تأثير بالغة على الدول المنتجة عبر العالم، كل تلك التحولات والاتجاهات المتباينة التي تستوجب إعادة النظر في المفهوم التقليدي لأمن الطاقة من وجهة نظر المنتجين والمستهلكين، والتركيز على أمن العرض والطلب بكميات كافية وأسعار معقولة.[3]

---

[1] لقرع بن علي،"استثمار الطاقات المتجددة في الجزائر بين الأبعاد الجيوسياسية وإعادة بناء الدولة الريعية"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد 1، المركز العربي الديمقراطي،2017.

[2] خديجة محمد عرفة، مرجع سبق ذكره، ص:52.

[3] سفيان بلمادي، مرجع سبق ذكره،ص 93.

في حين يشكل أمن الإمدادات تحديا كبيرا تواجهه البلدان، جراء المخاطر التي تنجر عن فشل نظام البنية التحتية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، فالتقلبات والتغيرات التي تتسم بها أسواق النفط والغاز من الاستقرار في الأسعار تستدعي تنويع العرض وزيادة استخدام مصادر طاقة محلية المتواجدة في كل مكان والمتمثلة في مصادر الطاقة البديلة والمتجددة لتلبية الطلب المستقبلي على الطاقة لتحقيق أمن الطاقة [1].لقد حاول الكثير من الأكاديميين من خلال دراساتهم و مؤلفاتهم عزل قضية أمن الطاقة من الإطار الامني السياسي، إلى الإطار الاقتصادي البحت، لكن الظاهر من خلال المنافسة الشديدة والصراعات بين الشركات العملاقة العاملة في مجال الطاقة والمدعمة من طرف بلدانها، والتمزق الأمني في الدول المصدرة للطاقة الناتج عن الصراعات الداخلية أو عدوان خارجي، يجيب بدون لبس عن تلك الفروض.

ومنه نستعرض التعريفات الآتية لأمن الطاقة، من وجهة نظر الدول بما فيها المنتجة والمستهلكة للطاقة:

1) التعريف الصيني لأمن الطاقة:

لقد عرفت الصين الأمن الطاقوي في خطتها الخماسية العاشرة (2005/2001) على أنه ضمان وتأمين مصادر الطاقة من الخارج بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث في الصين، وبهذا ركزت الصين على ما يسمى في الاقتراب التقليدي للأمن الطاقوي بأمن العرض والمتمثل في ضمان الإمدادات الطاقوية من الخارج بالشكل الذي يحول دون تقويض النمو الاقتصادي للبلاد فيعززها استقرارها الاجتماعي [2]، لقد أصبحت الاستراتيجية الصينية للطاقة تقوم على أساس العناصر الآتية: [3]

- إصلاح البنى التحتية لقطاع الطاقة
- تنويع مصادر الطاقة للتقليل من التبعية للوقود الأحفوري.
- تنويع مصادر الطاقة للتقليل من التبعية إلى الخارج.

---

[1] بخدة خدة،"الطاقة البديلة لمعالجة المعضلة الثلاثية في إفريقيا"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 6، العدد 2: (ديسمبر 2021)، ص601.

[2] جميلة طيب، "أمن الطاقة في السياسة الصينية بين الطاقات الأحفوري والطاقات المتجددة"، **مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية**، المجلد 8، العدد 1:(مارس 2019) ، ص 525 .

[3]Loic Chappoz ,Bernard Laponche,"**les politiques d'efficacité énergétique en Chine ,inde, Indonésie, Thaïlande et Vietnam"** Agence Française de Développement, paris, 2013, p28

- التقريب بين السياسات الخارجية والداخلية في المجال الطاقوي .

2) التعريف الروسي لأمن الطاقة:

يستند مفهوم أمن الطاقة الروسي على مبدأ تحقيق أمن الطلب، وأسعار مرتفعة، والتزامات وإمدادات طويلة الأجل وبشكل مستدام، والوصول الآمن إلى الأسواق العالمية وبالأخص القارة العجوز دون الإعاقة من دول العبور، والعمل على مد أنابيب الطاقة والغاز إلى قلب الاتحاد الأوربي، والعمل بقوة على خلق توازن في أسواق الطاقة الروسية لمنع تقييد الدب الروسي بسوق واحدة.[1]

3) التعريف الامريكي لأمن الطاقة:

يتمثل المفهوم العام لأمن الطاقة الأمريكي في العمل على خفض الاعتماد على موارد الطاقة التي يتم استيرادها من خارج الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق عمليات الترويج لأنواع مختلفة من الوقود المنتج محلياً، مثل الإيثانول، والعمل علي خفض المخاطر والصدمات السعرية عن طريق تنوع الموردين، وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتماد على البدائل البيولوجية للطاقة البديلة للوقود الأحفوري أحد أهم مقومات الأمن القومي الأمريكي.[2]

4) تعريف الدول المنتجة:

تعتمد الدول المنتجة في تعريفها لأمن الطاقة على مجموعة من العوامل التي تتحكم فيه، وتتمثل في:[3] عدم استقرار الإنتاج بسبب النزاعات الدائرة في المناطق الساخنة النفطية : ومن أهمها منطقة الشرق الأوسط؛ إذ يتوقع أن تواجه إمدادات النفط بها الكثير من التهديدات؛ حيث يقع الكثير من المخزونات في مناطق تدعي الحق فيها دولتان أو أكثر، أو في مناطق حدودية بدون معالم واضحة، ويمكن أن ينشأ الصراع أيضا

---

[1] أحمد سلطان، **أمن الطاقة ... المفهوم والتحديات**، مرجع سبق ذكره .

[2] أحمد سلطان، **تأثير تحديات أمن الطاقة في العلاقات الدولية**، مجلة السياسة الدولية، افريل 2022، على الموقع: https://2u.pw/Wj0RLdc ، تاريخ الإطلاع: 2023/4/16.

[3] وداد غزلاني، "أمن الطاقة في الاستراتيجية العالمية: الواقع والأبعاد"، **مجلة العلوم الانسا**نية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 38: (مارس 2015)، ص 11 .

في أوضاع يكون فيها خزان النفط ممتد عند حدود بين بلدين، كذلك إن وجود احتياطات كبيرة من النفط في منطقة كالخليج مثلا قد زاد من احتمال ارتفاع شدة الصدام بين الدول.

إن ارتفاع العائد النفطي قد زاد أيضا من خطر الصراع الداخلي خصوصا في الشرق الاوسط، فتراكم هذه الثروة في أيدي نخبة بارزة قد يثير بشكل طبيعي قدرا معينا من الاستياء من جانب أولئك الذي يمتلكون امتيازات أقل، وقد تكون حافزا لتكوين حركات متطرفة تشكل تهديدا لمصادر الطاقة.

النفوذ الذي يباشره الكارتل النفطي والشركات النفطية الاحتكارية التي تهيمن على حوالي 80٪ من الإنتاج النفطي العالمي، وتسيطر على أكثر من 70٪ من صناعة التكرير العالمية، وكذلك تمتلك أكثر من 50٪ من ناقلات النفط.

ثانيا: تعريف المنظمات الدولية لأمن الطاقة

1) الوكالة الدولية للطاقة:

يعرف مصطلح "أمن الطاقة " بأنه التوافر المستمر وغير المنقطع لمصادر الطاقة بأسعار معقولة وفي الوقت المناسب وبشكلٍ مستدامٍ، انطلاقا من هذا التعريف، نجد اختلافا في مفهوم أمن الطاقة على المدى البعيد باعتباره وسيلة لإمدادات الطاقة في ظل التنمية الاقتصادية والمتطلبات البيئية، وأمن الطاقة على المدى القصير باعتباره طريقة لتمكين نظام الطاقة الحالي من الاستجابة الفورية للتغيرات المفاجئة في التوازن بين العرض والطلب، ومن الجدير بالذكر، أن أمن الطاقة على المدى القصير والبعيد يتطلب مجموعة معقدة وشاملة من المبادرات والسياسات المتوافقة لتلبية الأهداف الخاصة بالسوق وضمان مسار آمن لتوفير مصادر الطاقة.[1]

2) تعريف الأمم المتحدة:

وقد عرفت الامم المتحدة أمن الطاقة في سنة 1999 بأنه: «الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات،وبأشكال متعددةوبكميات كافيةوبأسعار معقولة».

3) تعريف الإتحاد الأوروبي:

[1]Daniel yergin :**Ensuring energy security**, foreingaffairs,vol 185, N2, March, April 2006, p96.

حددت المفوضية الأوروبية أربع دعائم رئيسة يستند عليها أمن الطاقة الأوروبي وهي: [1]

- العمل على التنويع في مصادر الطاقة، وهو الأمر الذي من شأنه التقليل من التبعية لمورد أو لدولة معينة.
- إدارة بند الطلب، عن طريق طرح مفاهيم مختلفة تتعلق بمبدأ كفاءة استخدام الطاقة، بهدف خفض استهلاك الطاقة قدر الإمكان.
- إدارة قوية والتحكم بالعرض الخارجي، عن طريق الدخول في شراكات قوية مع الدول الرئيسة التي يعتمد عليها الإتحاد الأوروبي في تأمين متطلباته من النفط والغاز.
- العمل على تجنب الأزمات في سوق الطاقة، عن طريق قناعة مفادها، أن تحقيق أمن العرض يتطلب بالضرورة بأن تكون الأسواق منتظمة بصورة قوية مما لا يسمح بحدوث أزمات.

وعليه يمكننا تلخيص المفاهيم الواردة حول أمن الطاقة وتقسيمها على النحو الآتي:[2]

1. مجموع المفاهيم المعتمدة على نطاق مصالح الدولة.
2. مجموع المفاهيم المعتمدة على أهداف امن الطاقة.
3. مجموع المفاهيم الجيوسياسية.

نستخلص من خلال التعريفات السابقة أن أمن الطاقة يتمحور حول لاعبين أساسيين وهما "مستهلكي ومنتجي الطاقة"، مستهلكي الطاقة من جميع الدول الصناعية الكبرى؛ تركز أولوياتها حول العمل على تجنب نقص أو انقطاع إمدادات الطاقة، بالإضافة إلى ضرورة تنويع مصادرها، والعمل على تأمين البنية التحتية للدول المنتجة للمساعدة في توصيل الطاقة إلى الأسواق العالمية، وفي حين ترى الدول المنتجة للطاقة بمصادرها المختلفة أن أمن الطاقة يكون من خلال الوصول إلى أسعار ملائمة للجميع في أسواق الطاقة العالمية، مع وجود أسواق مستهلكة، وتطوير البنى التحتية للمنشأة النفطية.[3]

---

[1] أحمد سلطان ،**امن الطاقة....المفهوم والتحديات**،مرجع سبق ذكره.

[2] سوزي رشاد،" امن الطاقة ومحاولة روسيا لفرض النفوذ الدولي"، **مجلة السياسة والاقتصاد**، اكتوبر 2021، ص ص128-129.

[3] أحمد سلطان، **أمن الطاقة .. المفهوم والتحديات**، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: محددات الأمن الطاقوي ووسائل تحقيقه

يرتبط أمن الطاقة بمجموعة مختلفة من المحددات؛ التي تؤثر في الاستراتيجية الطاقوية للدول على المستويين الداخلي والدولي، والتي تفرض بموجبها اتخاذ سياسات معينة في الاوقات المناسبة من أجل تحقيق أمنها الطاقوي.

أولا: محددات الأمن الطاقوي

من بين أبرز الأسباب والعوامل المحددات للأمن الطاقوي نستعرض الآتي: [1]

- التهديدات الطبيعية؛ تركز مصادر الطاقة في مناطق ذات طبيعة غير مستقرة تهددها الأعاصير والبراكين وغيرها من الظواهر الطبيعية، ممرات نقل الطاقة غير المستقرة نسبيا وغير المؤمنة.
- اختلال ميزان العرض والطلب في الأسواق الطاقوية من المنظور الاقتصادي؛ حيث هناك ارتفاع بوتيرة متزايدة في الطلب على الطاقة على اختلاف مصادرها طوال العقود الماضية، يفسره تزايد معدلات النمو في العالم النامي والدول الصاعدة، خصوصا الصين والهند في مقابل أن الإنتاج العالمي من النفط والغاز الطبيعي لا يزال غير كاف لموازنة التزايد في الطلب العالمي على الطاقة ومصادرها، وتشير كل التوقعات الوكالة الأمريكية للطاقة عام 2013 إلى زيادة الاستهلاك العالمي من الطاقة حتى سنة 2040 حيث زاد بنسبة 8.1 خلال 2013.
- القيود المفروضة على امدادات الطاقة؛ حيث إنه في دراسة عند إعادة تعريف الأمن ميز "ريتشارد أولمان" بين نوعين من تلك القيود:

–**الأول** عندما يصبح مصدر ما غير متجدد من خلال النضوب الطبيعي.

–**والثاني** عندما تفرض قيودا على الإمدادات كقيود حكومية للحد من العرض من خلال الحظر أو المقاطعة أو وقف الإمدادات من الطاقة من طرف المنتجين.

- استهداف المنظمات الإرهابية مصادر الطاقة وبناها التحتية وإمداداتها. .

[1] نبيل بن حمزة،"الأمن الطاقوي في الجزائر: تأصيل نظري ايتيمولوجي"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، العدد3: (جويلية2021)، ص 86.

- التحديات التي تواجهها شركات النفط العالمية والتي يمكن اجمالها في 3 تحديات رئيسية تحد من قدرتها وفاعليتها في الدول المنتجة وبالتالي على الأسواق الطاقوية:

-الصورة السلبية لتلك الشركات على الدول المنتجة.

-التهديدات الأمنية التي قد يتعرض لها موظفوها ومنشأتها ومجالات عملها وأصولها.

-التهديدات التي قد تنجم عن تطورات سياسية تعرض أو تهدد عقود استثمار شركات الطاقة العالمية، والتي تعد أساس عملياتها، أو حقوق شركة بعينها لعقودها واتفاقياتها عبر قرارات الإلغاء السياسي.

- حدوث تغير جوهري في البيئة الامنية والسياسية للدول المنتجة ما يفقدها السيطرة على مناطق الإنتاج والوفاء بالتزاماتها في سوق الطاقة العالمية، وهو ما حدث في التحولات الديمقراطية لبعض الدول المنتجة أو التحولات السياسية وحالات الفوضى التي حدثت فيها.
- سيطرت الدول المنتجة على سياسات الإنتاج؛ حيث إن إنفاق العائدات النفطية بأشكال مختلفة لإيجاد القدرة الشرائية أو الاستهلاكية في الدول المنتجة للطاقة يؤدي إلى ضعف في أمنها الطاقوي؛ والذي يعبر عن مختلف الدول الريعية؛ التي لا تركز على تنمية اقتصادها عن طريق المداخيل التي توفرها الثروة الطاقوية، ولا تبحث عن بدائل طاقوية محلية للتخفيف من فاتورة الاستهلاك المحلي.

ثانيا: وسائل تحقيق أمن الطاقة

يتطلب تحقيق أمن الطاقة تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات التي تتناول مختلف جوانب قطاع الطاقة. وبالتالي تعمل الدول جاهدة من أجل ضمان تدفق الموارد اليها وتلبية متطلباتها الطاقوية، ويتأتى ذلك من خلال اتباع أساليب وطرق تختلف من دولة إلى أخرى. وفيما يلي بعض الاعتبارات الأساسية لتحقيق أمن الطاقة:[1]

- **تنويع مصادر الطاقة:**

يساعد تقليل الاعتماد على مصدر واحد للطاقة أو عدد محدود من الموردين على تخفيف المخاطر المرتبطة بانقطاع الإمدادات. إن تعزيز مزيج متنوع من مصادر الطاقة، مثل الوقود الأحفوري، ومصادر

[1]Vaibhav Thapliyal, **What is the definition of energy security? How can energy security be achieved,** https://www.quora.com/What-is-the-definition-of-energy-security-How-can-energy-security-be-achieved **,(15/1/2024).**

الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية، وما إلى ذلك)، والطاقة النووية، وتدابير كفاءة استخدام الطاقة، يعزز القدرة على الصمود ويقلل من التعرض لتقلبات الأسعار أو التوترات الجيوسياسية.

- **ترشيد استهلاك الطاقة وتطوير بنيتها التحتية:**

يعد بناء وصيانة بنية تحتية قوية للطاقة، بما في ذلك مرافق توليد الطاقة وشبكات النقل والتوزيع ومرافق التخزين ومحطات الاستيراد والتصدير أمرًا بالغ الأهمية، لضمان التوصيل الموثوق والفعال لموارد الطاقة. إن تطوير البنية التحتية جيدة التصميم يعزز قدرة ومرونة نظام الطاقة. بالإضافة الى العمل على تحسين كفاءة الطاقة وتعزيز ممارسات الحفاظ عليها، إذ يعد أمرًا حيويًا لتقليل الطلب الإجمالي عليها، إن تنفيذ التقنيات الموفرة للطاقة، واعتماد أنظمة إدارة الطاقة، وتشجيع تدابير الحفاظ على الطاقة على المستويات الفردية والصناعية والمجتمعية، يمكن أن يساعد أيضا في تحسين استخدام الطاقة وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية.

- **تعزيز الطاقة المتجددة والمستدامة:**

إن التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة لا يساهم في أمن الطاقة فحسب، بل يعالج أيضًا المخاوف البيئية ويخفف من تغير المناخ. إن الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية، يمكن أن يوفر حلول طاقة مستدامة طويلة الأجل تكون أقل اعتمادا على موارد الوقود الأحفوري المحدودة.

ومن الجدير بالذكر أن الاستراتيجيات والأولويات المحددة لتحقيق أمن الطاقة قد تختلف تبعاً للظروف الفريدة وموارد الطاقة لكل بلد أو منطقة، وهناك طرق اخرى وأساليب تنتهجها خاصة الدول المهيمنة عالميا من أجل ضمان تدفق الموارد؛ حيث تعتبر ضامنا لتحقيق اكتفاءها الطاقوي، ويكون ذلك عن طريق:[1]

- **السيطرة والاستيلاء**

1 نوح غريب، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم من ينتهج هذا الأسلوب لضمان تدفق مصادر الطاقة إليها، وذلك لسعيها الدائم للسيطرة على منطقة الخليج المصدر الأول لهذه المواد، فبعد غزوها أفغانستان وجهت أنظارها إلى العراق سنة 2003 كأحد أكبر وأرخص مصادر النفط وكنقطة ضعف لمنظمة الأوبك؛ حيث عبر عن ذلك "لاري لندسي""lindsaylarry"المستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكي "جورج وولكر بوش": "النفط هو الهدف الرئيسي لمساعي الولايات المتحدة الأمريكية، وأفضل طريقة لضبط الأسعار هو شن حرب قصيرة ناجحة في العراق".

- **الإغراءات المالية وتوسع الاستثمارات:**

تعد الصين من أهم الدول التي تنتهج هذا الأسلوب نظرا لطلبها المتزايد على هذه المادة الحيوية والناتج عن النمو الاقتصادي الهائل؛ حيث تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يصل الطلب الصيني على النفط إلى 12.8 مليون برميل يوميا مع حلول عام 2025،متجاوزة الطلب الأمريكي، وعلى هذا الأساس دأبت الصين على تنويع مصادر إمداداتها من النفط لضمان أمنها الطاقوي عن طريق استراتيجية التحالفات والاستثمارات ولا سيما النفطية منها؛ لذا عززتالصين استثماراتها في القارة الإفريقية وخاصة بالدول المنتجة للنفط ك : (أنغولا ،السودان، الغابون، نيجيريا ، الجزائر، تشاد).

أما في آسيا فيمكن إعطاء مثال على حجم الاستثمار الصيني في المنطقة بأنبوب الغاز الممتد من تركمنستان و أوزباكستان وكازاخستان إلى شمال غرب الصين على طول 1833 كم بطاقة تصدير تصل إلى 40 مليار متر مكعب في 2009 وارتفع إلى 65 مليار متر مكعب في 2011.

- **الضغوطات السياسية والاقتصادية:**

وتمارسها تلك البلدان التي لا تملك القدرة الكافية للردع أو للإغراءات المالية الضخمة، بل تمتلك قدرة اقتصادية مدعومة بتطور تكنولوجي إضافة إلى علاقات تاريخية معقدة مع الأطراف المنتجة، وأكبر مثال على ذلك سياسات الاتحاد الأوروبي مع الدول المنتجة خاصة منها التي كانت تنتمي إلى مستعمراتها، مثل الدول الإفريقية؛ حيث تفرض عليها ضغوطات سياسية متعلقة بنشر الديمقراطية من جهة ومقايضتها بنقل التكنولوجيا من جهة أخرى، خاصة في ظل الدراية الكبيرة لهذه الدول بخبايا أنظمتها السياسية.

المطلب الثالث: الصراع على مصادر الطاقة- السياسية في خدمة الاقتصاد-

إن التحرك على الساحة الدولية للضفر بمركز مهيمن في السوق النفطية؛ يوجب الاعتماد على آليات واستراتيجيات لتحقيق ذلك، ولا تأتي السيطرة على حركة السوق النفطية من حيث الكميات والأسعار، دون هيمنة فعلية على منابع النفط، ومن ذلك نشر قواعد عسكرية والتحكم بطرق الشحن، بالإضافة إلى الاعتماد على حلفاء موثوق بهم، وتأمين المخزون الاستراتيجي، وتنويع مصادر الاستيراد النفطي، وتوسيع سياسة الاستثمار والاستقرار السياسي وحماية امدادات الطاقة، بالإضافة إلى الاعتماد على الطاقة البديلة وتشجيع استخدامها.[1]

في تاريخ الاقتصاد العالمي؛ لم تخضع أي سلعة مهما كانت للمنافسات الدولية والمؤامرات والضغوط، وحتى الحروب، مثل سلعة النفط، لارتباطها الوثيق بالثورة الصناعية ومنتجاتها. وقد وضعت عشرات الكتب عن الذهب الأسود، وتساءل كتّاب كثيرون إن كان النفط نعمة أم نقمة، تاريخياً سعر النفط لم يزد إلا بمقدار دولار واحد من عام 1920 إلى 1973، علماً أن الطلب كان يرتفع باستمرار بسبب انتشار الكهرباء، ووسائل النقل بوتيرة عالية، ولكن الاكتشافات النفطية توسعت كذلك، وبقي نفط الخليج دائماً تحت أنظار الدول العظمى بعد عام 1973، حين ارتفع سعر النفط في مطلع عام 1974، من دولارين إلى ثمانية دولارات، بعد التهديد بوقف إمداداته من دول الخليج، وحلّت صاعقة الارتفاع على اقتصاد أوروبا والولايات المتحدة، فدخلوا في دورة اقتصادية لم يعرفوها من قبل، وهي ظاهرة الكساد التضخمي، فقد كان من المستغرب أن يجتمع التضخم (ارتفاع الأسعار) مع ظاهرة البطالة، ولكن هذه الدورة حصلت بفعل ارتفاع أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة به، أو المعتمدة في إنتاجها وبيعها عليه.[2]

ولذلك، جاء رد الفعل من المستهلكين قوياً، فبدأ البحث عن بدائل للنفط، ومورس الضغط على الأوبك لكي تتفكك، وعاد الفحم الحجري ليحتل مكانة عالية في الأسواق، بعدما تراجع الطلب عليه بسبب وفرة النفط مطلع القرن الحادي والعشرين، ومع التقلبات التي شهدتها أسعار النفط، رأينا أن كل وسائل الضغط قد مورست، مثل البحث عن بدائل (الطاقة المتجددة وارتفاع الاستثمار فيها)، والإسراع في إنتاج

---

[1] سعد حقي توفيق، " التنافس الدولي وضمان امن النفط"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 43، جامعة بغداد، 2011،ص:6.

[2] **النفط والسياسة والاقتصاد**، 16 نوفمبر 2015, على الموقع https://2u.pw/5clHx0N ، تاريخ الاطلاع: 2022/8/23.

سيارات الهايبرد والسيارات الكهربائية، والتلاعب في أسواق النفط والتأثير في توقعات أسعاره وكمياته، وضرب الفوائض المالية المستثمرة في أسواق الأسهم والبورصات، وحتى شن حروب مدمرة على الدول العربية، والسعي إلى تفكيك بعضها داخلياً، خاصة في خضم ما سمي بمرحلة "الربيع العربي"، ودخول بعض الدول في حروب لم تسلم منها بعد سنين، وظهرت تحالفات وانقسامات في المنطقة، وعادت روسيا لتجتاح مناطق في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، وتعنتت إيران في موقفها من المفاوضات النووية، وتدخلت في العراق ولبنان وسورية واليمن، فقد بدا سلاح ضبط أسعار النفط مغرياً، ولا يؤثر تراجع الأسعار على إيران وروسيا فحسب، لاعتمادها الكبير على مبيعات النفط والغاز، ولكن تتأثر دول أخرى مناوئة للولايات المتحدة، مثل الإكوادور وفنزويلا في أميركا اللاتينية، وصارت المسألة بين بعض المنتجين للنفط تنافسية شرسة، وتحولت إلى مبارزة عض الأصابع ومن ينسحب آولا.[1]

سعت الدول العظمى من خلال تتبعها لمصادر النفط؛ إلى اتباع مختلف السياسات من أجل بسط هيمنتها والاستفادة من ثروات الدول الفقيرة أو العاجزة اقتصاديا، فقد بدأت أولى حلقات هذا المسلسل الذي ما زال مستمرا إلى المستقبل البعيد، عندما كبلت الولايات المتحدة الأمريكية دول الخليج باتفاقيات تعاون وصداقة واستثمار، قدمت من خلالها هذه الدويلات ثرواتها في طبق من ذهب للولايات المتحدة الأمريكية، إلى حد ظهور تنافس حاد بين بعض أطراف المنطقة حول من يتقرب أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما تشير إليه العلاقة المتوترة بين العربية السعودية وقطر، هذه الأخيرة التي ذهبت إلى أقصى حد من التقرب بأن فتحت أبوابها للولايات المتحدة الأمريكية لإقامة أكبر قاعدة عسكرية في المنطقة.

ضف إلى ذلك العمل على دحض الرافضين لهذا النظام العالمي الجديد، فكان الدور على العراق أكبر خزانات النفط في العالم، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بكل جهد إلى تجنيد العالم بأسره عسكريا لتغيير النظام القائم بالعراق، لتدفع بالشعب العراقي إلى هاوية يتخبط فيها منذ 1991 إلى اليوم مرورا بالغزو وحتى بعد الانسحاب وتركه مدمرا بشكل شبه تام؛ حيث ما زال يعاني وحتى الآن .

[1] جواد العناني، مرجع سبق ذكره.

أما إيران التي تصنف هي الأخرى من بين أكبر الدول المنتجة للبترول، فقد خصصت لها حلقة طويلة ضمن هذا المسلسل أهم عقد فيها الطاقة النووية غير السلمية، النظام السياسي الدكتاتوري، التطرف الديني ودعم الإرهاب؛ لتبقى محاولات تطبيق برنامج الترويض قائمة إلى أن يتحقق الهدف.

وشكل السودان الغني جنوبه بالثروات النفطية ميدانا آخرا لإحدى الحلقات؛ حيث بدأت أحداثه بإثارة قضية الدول المارقة الداعمة للإرهاب والتي صنف السودان ضمن قائمتها، ثم تلا ذلك إثارة قضية دارفور لينتهي المسلسل بتفتيت السودان إلى شمال مسلم وجنوب مسيحي غني بالثروات، كانت الولايات المتحدة الأمريكية أولى الدول المرحبة والمعترفة بانفصاله.

واليوم نرى الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لا يغمض له جفن من حيرته على الشعب الليبي وما يعانيه، هذا كقضية انسانية ظاهرة للرأي العام العالمي، فيما يتستر مخفيا نواياه وأطماعه في المنطقة، طبعا لأن ليبيا ببساطة ليست الصومال، فهي الأخرى من الدول البترولية الكبرى. [1]

ينظر في كثير من الأحيان إلى الحملات العسكرية التي تشنها الدول خارجها؛ على أنها تحمل في طياتها هدف للحفاظ على امدادات الطاقة الخارجية؛ وإن لم يكن ذلك هدفا معلنا لكنه يكون جليا؛ لأنّ الحملات العسكرية تحدث في مناطق ذات أهمية كبيرة، بالنسبة إلى الأمن الطاقوي للدول المستهلكة والأمن الطاقوي العالمي، وإن كانت لها دوافع رئيسية أخرى مثل: الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003، والحملة العسكرية التي تشنها روسيا على الشيشان، والحرب الروسية الجورجية 2008 وفي هذا السياق ركزت عدد من الدراسات الامريكية والغربية على التكلفة العسكرية لضمان تأمين احتياجاتها من النفط، وضمان استمرار الإمدادات النفطية إلى السوق الأمريكية والعالمية، ومن تلك الدراسات التي تبحث التكلفة العسكرية الأمريكية لتامين إمدادات النفط دراسة لمشروع الاولويات القومية، وأخرى لمؤسسات" داند" ويظهر تأثير أمن الطاقة في الأمن القومي للدول المستهلكة في أنها ترى تقليص إمدادات الطاقة الخارجية

[1] عبد الكامل جويبة، **النفط والسياسة في العلاقات الدولية**، نشر في 30 مارس 2011، على الموقع: https://www.djazairess.com/djazairnews/27957 ، تاريخ الاطلاع: 2022/8/3.

؛ التي تعتمد عليها في تلبية احتياجاتها الداخلية من الطاقة يحد من خيارات سياستها الخارجية، بما يشكل تهديدا لأمنها القومي حتى وان لم تعلن ذلك صراحة.[1]

من جهة أخرى، أنّ التوسع الاقتصادي والصناعي والثقافي والعسكري للولايات المتحدة يقابله توسع اقتصادي مكثف مع انتشار سياسي دبلوماسي صيني؛ حيث يتسابق كل طرف من جانبه حيال سعة وتحركات الآخر، مما حذا بكل منهما نحو التطور والتركيز في أدوار التنافس للهيمنة على مناطق الطاقة أو محاولة كل منها إقصاء الآخر، من جهة أخرى لا يمكن تصور هذا التفاعل دون وجود العديد من القوى الفاعلة الأخرى ذات التاريخ العريق في المنطقة، مثل روسيا الاتحادية وخاصة بريطانيا وفرنسا وغيرهم من المستعمرات السابقة.[2]

في الطرف الآخر، نجد أن الصين تختلف في علاقتها الاستثمارية في الدول الإفريقية عن باقي الدول، إذ أنها تركز في علاقتها مع الدول الإفريقية على الجانب الاقتصادي، وتحاول فصل الأعمال عن السياسة، وتعتبر أن الوضع الداخلي في السودان أو في الدول الإفريقية الأخرى هو شأن داخلي، فهي تنأى عن التورط في الصراعات الداخلية، أو إزعاج القادة الأفارقة بطموحات سياسية لها في القارة، وتسعى إلى تقديم صورة مغايرة عن تلك التي يعرفها الزعماء الأفارقة جيداً عن الاقتصاد الأوروبي، والذي يهدف إلى ترجيح كفة بعض الموالين له ، ودمج الاقتصاد مع سياسة توسعية تمتص الموارد الإفريقية تحت ذرائع دولية مختلفة، تتعلق أحياناً بالإرهاب، أو بالإغاثة، أو تأمينا لمصالح الغربية، ما يتيح للدول الغربية التدخل في شؤون الإفريقية .[3]

مع تزايد الصراع بين الدول على مصادر الطاقة، وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها خلال الأعوام القادمة، فالصراع الدولي خلال العقود القادمة في ظل توقيع الكثير من التقارير والدراسات

---

[1] عبط العاطي عمرو، **امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية،** (قطر: المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، 2014) ص59.

[2] حسان صادق حاجم، **التنافس الامريكي–الصيني على الطاقة في افريقيا،**(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020)، ص 247.

[3] لبنى بهلولي، "جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الامريكي – الصيني "، **مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد** 13:(جوان)2016، ص ص197–196.

الاستشرافية سيكون محوره الطاقة، وكان أمن الطاقة خلال سبعينات وثمانينيات القرن الماضي يركز أكثرعلى ضمان أمن الامدادات الطاقوية من النفط، وقد تميز بنظرته الضيقة لأمن الطاقة، لكنه أضحى في نهاية العقد الأخير، ومع التطورات والتهديدات مفهوما ذا معنى أكثر شمولا لمصادر الطاقة باختلافها وتنوع مصادرها.[1]

حدثت تغييرات تاريخية في عالم أنظمة الطاقة، الاضطرابات التي حصلت في سلاسل الإمداد الناتجة عن الأزمات السياسية وغيرها، إذ انها تؤثر على جميع قطاعات الاقتصاد بما في ذلك قطاع الطاقة، حيث تعيق هذه الاضطرابات إمدادات الطاقة وتؤثر على أسعارها مما ينتج عنه أزمة تضخم. تعاني العديد من المجتمعات مما يسمى ب "أزمة ارتفاع تكلفة المعيشة" مع ارتفاع فواتير الطاقة التي تؤثر على الأسر والشركات والاقتصادات بأكملها، ويواصل العالم خوض أزمة في سلسلة التوريد بعد انقضاء وباء كورونا، بالإضافة إلى البحث عن مصادر طاقة أكثر اخضرارًا وذات انبعاثات كربونية منخفضة. وبشكل عام، يرسل القادة المعنيون بالمناخ والطاقة إشارات متضاربة بما يتعلق في أمن الطاقة وتحولها مما يخلق مزيدًا من الارتباك في سياسات الطاقة،وقد يعرقل تحول الطاقة عن مسارها ويركز الاستثمارات على أمن الطاقة بدلا من تحوله.[2]

[1] نبيل بن حمزة مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2] سعد شنك، مرجع سبق ذكره

المبحث الثالث: الاقتصاد السياسي لسوق النفط- التأثير المتبادل بين السوق والسياسة الدولية-

تعرف سوق النفط بأنها السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذا السوق قانون العرض والطلب، بالإضافة إلى عوامل أخرى اقتصادية وغير اقتصادية تتحكم فيه.[1]

وعليه نستعرض من خلال هذا المبحث لمحة عن الأسواق النفطية وكيفية عملها بالإضافة إلى آليات التسعير الدولية المعتمد عليها في تحديد سعر، ومدى تأثير البعد النفطي على السياسات الدولية.

المطلب الاول: لمحة عن نشأة وتطور اسواق النفط وأهم أنواعها

مرت أسواق النفط بالعديد من المراحل المتعاقبة، منذ نشأة أول بئر نفطي وتطورها حتى الوقت الراهن، بالإضافة إلى انقسامها لأسواق فورية واعتيادية وأخرى مستقبلية.

أولا: مراحل نشأة وتطور أسواق النفط

يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها أسواق النفط العالمية منذ نشأتها وصولا إلى هيئتها الحالية وفق فترات زمنية محددة، نذكر تلك المراحل في النقاط التالية:

1: الفترة ما بين (500 عام قبل الميلاد – 1869)

تؤكد بعض الدراسات أنّأول بئر نفطية؛ هي التي حفرت شوش في جنوب إيران 500 عام قبل الميلاد، كما يعتقد البعض أن الصينيين كانوا يستخرجون النفط عبر أنابيب مصنوعة من الخيزران، وحفارات من معدن البرونز منذ القرن الثالث قبل الميلاد، فيما يزعم البعض أن أول بئر قد حفرت بالقرب من "شارلستون غربي فيرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1806، تعود جذور صناعة النفط الحديثة إلى باكو؛

[1] سارة حسني منيمة، **جغرافية الموارد والإنتاج**، (لبنان: دار النهضة العربية للطباعة، 1992)، ص 38.

حيث أنشأت أول مصفاة تجارية في سنة 1837؛ لتقطير النفط إلى بارافينات لاستخدامه لأغراض التدفئة والإضاءة، وفي الواقع، غرق أول بئر نفط حديث بباكو في سنة 1846؛ حيث بلغ عمقه 21 مترا، ويمثل الحقل النفطي الواحد أكثر من 90% من الإنتاج العالمي، لكن معظم الدراسات ترجح أن أول حفر وإنتاج تجاري للنفط بدا عام 1859بالقرب من مدينة "تيتسفيل" في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية. من قبل الكولونيل الأمريكي" دريك Edwin drake"، وقد بلغ عمق البئر آنذاك 69.5 قدم، وكان معدل إنتاجه اليومي حوالي 20 برميل وقد اعتبر ذلك بمثابة بداية عصر صناعة وإنتاج النفط بصورة علمية وتجارية.

سرعان ما شهدت العديد من آبار النفط التجارية المصير ذاته الذي حدث في باكو، من بولندا 1854، وبوخارست في رومانيا 1857، وأونتاريو في كندا 1858 وبنسلفانيا في أميركا 1859.وكانت ولاية بنسلفانيا أول مركز لحمى التنقيب عن الذهب الأسود؛ حيث أنتجت حوالي 50% من الإنتاج العالمي للنفط، وارتفعت أسعار النفط بسرعة كبيرة من 0.49 دولار للبرميل سنة 1861 إلى 6.59 دولارات للبرميل سنة 1865، وهو ما يمثل ارتفاعا هائلا بنسبة 12.45% في غضون أربع سنوات فحسب.[1]

2: الفترة ما بين (1870 – 1913)

لقد ارتبطت هذه المرحلة أساسا بظهور السيارة وبداية استخدام الوقود من أجل التنقل، غير أنه في هذا الوقت الذي يزعم فيه بعض علماء الاقتصاد أن صناعة النفط الحديثة لم تبدأ إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من خلال إطلاق "خطة مارشال"؛ حيث كان جزء منها بمثابة اتفاق البيع المشروط لجميع اللاعبين، في حين يرجع تأسيس شركة "ستاندرد أويل" لمالكها "جون دافيسون روكفلر"John.D.Rockefeller"

في سنة 1870 في ولاية" أوهايو" منصة انطلاق حقيقية لهذه الصناعة. [2]

---

[1] تقرير نون بوست، **تعرف على التاريخ الكامل لصناعة النفط**، نشر في تاريخ 17 اكتوبر 2019، على الموقع: https://2u.pw/xdNZ3fr،تاريخ الاطلاع: 17 ماي 2020.

[2] تقرير الجزيرة ، **من نصف دولار الى 146 دولار للبرميل ... تعرف على تاريخ الكامل لصناعة النفط في العالم** ، تاريخ النشر: 2022/3/19، على الموقع : https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/ebusiness/2019/10/20/%25D8%25AA%25D8%%25A7%25D9%2584%25D9%2586%25D9%2581%25D8%25B7، تاريخ الاطلاع : 2022/6/12.

خلال العقدين الموالين، ارتفع سهم شركة ستاندرد سريعًا مما أدى إلى انخفاض الأسعار واحتدام المنافسة، وشهدت الشركة نجاحا، حيث تمكّنت من التحكّم في حوالي 90 بالمئة من صناعة النفط المكرر في الولايات المتحدة بحلول سنة 1890، وفي ظل استمرار التوسع في الإنتاج في كل من الولايات المتحدة وروسيا، انخفضت أسعار النفط العالمية من معدل 2.56 دولار للبرميل في سنة 1876 إلى 0.56 دولار فحسب في سنة 1892. وقد زاد من تسارع وتيرة ذلك إطلاق أولى السيارات التجارية في ألمانيا والولايات المتحدة في سنة 1896، التي تعتبر ثورة تكنولوجية من شأنها أن تغذي نموًا غير مسبوقا لهذه الصناعة.[1]

3: الفترة ما بين (1901 – 1911)

بالنظر إلى الأحداث الدولية في هذه الفترة فقد تميزت بظهور وتعدد الشركات النفطية عبر مختلف مناطق الولايات المتحدة الامريكية وحتى في باقي دول العالم، فقد أدى اكتشاف النفط في "سبين لتوب" في ولاية تكساس إلى تأسيس شركة تكساكو, وشركة "غولف أويل" في سنة 1901، كما أدت الضغوط التنافسية المتزايدة إلى اندماج شركة" شل ورويال داتش" سنة 1907 لتكوين شركة "رويال داتش شل". وتأسست شركة "بي بي"، المعروفة سابقا باسم شركة النفط الأنغلو إيرانية، سنة 1908 عقب اكتشاف النفط في إيران. وظهرت أيضا شيفرون وأكسون وموبيل (أصبحت الآن أكسون موبيل) سنة 1911 إثر انفصال شركة ستاندرد أويل، في أعقاب قرار مكافحة الاحتكار الصادر عن المحكمة العليا الأميركية. وواصلت شركات النفط السبع الكبرى السيطرة على 85% من احتياطي النفط في العالم خلال سنواتها الذهبية في سبعينيات القرن الماضي.[2]

4: الفترة ما بين (1914 – 1949)

إن اكتشاف النفط بولاية " أوكلاهوما " سنة 1912؛ يعتبر علامة فارقة من حيث صناعة النفط الأميركية، خاصة وأن المنطقة أضحت واحدة من أهم حقول النفط بالبلاد. والجدير بالذكر أنها أصبحت أيضا نقطة تسوية لسعر نفط خام غرب تكساس الوسيط، وهو مؤشر عالمي رئيس لأسعار النفط، فيما شهدت العقود الأربعة والنصف التالية اضطرابا، واتسمت هذه الفترة بسلسلة من الحروب الكبرى والأزمات

[1] تقرير نون بوست ،**تعرف على التاريخ الكامل لصناعة النفط**، مرجع سبق ذكره .

[2] تقرير الجزيرة ، م**ن نصف دولار الى 146 دولار للبرميل ... تعرف على تاريخ الكامل لصناعة النفط في العالم**, مرجع سبق ذكره.

الاقتصادية، التي كان لها تأثير مهم على أسعار النفط. ومثل اكتشاف النفط شرق تكساس سنة 1930 أحد أبرز الأحداث في هذه الفترة، نظرا لأنه ساعد في خلق وفرة نفطية تزامنت مع الكساد الكبير؛ الذي تسبب تبعا لذلك في انخفاض الأسعار من 1.19 دولار سنة 1930 إلى 0.65 دولار سنة 1931.[1]

كانت الحرب العالمية الأولى (1914–1918) التي أدّت إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وتجاوزت أسعار النفط الضعف من 0.81 دولار للبرميل في سنة 1914 إلى 1.98 دولار بحلول نهاية الحرب، واستمر الطلب في النمو حتى بعد انتهاء الحرب، وكان السبب في ذلك الشعبية المتزايدة للسيارات ونقص البنزين في الساحل الغربي للولايات المتحدة.في تلك الفترة، بدأت شركات النفط في البحث عن استخدامات أخرى للنفط، بما في ذلك الإنتاج التجاري للبلاستيك، وفي الآن ذاته، جعلت اكتشافات النفط الكبرى في أماكن أخرى من العالم الأسواق تفيض بهذه السلعة الأساسية بما في ذلك فنزويلا والعراق والاتحاد السوفيتي والكويت والمملكة العربية السعودية وخليج المكسيك، وتماما مثل الحرب العالمية الأولى، ساعدت بداية الحرب العالمية الثانية في سنة 1939 على دفع وتعزيز أسعار الطلب، ومع ذلك، كان التأثير أقل حدة هذه المرة بسبب المعروض العالمي الوفير، وعلى الرغم من ذلك، جعلت الحرب الحكومات مدركة تماما للحاجة للسيطرة على الاحتياطيات، والتي ستظهر بوضوح في تحركاتهم على مدى العقدين المقبلين[2].

5: الفترة ما بين (1950 – 2003)

تميزت نهاية الحرب العالمية الثانية بفترة بذل فيها العديد من الدول جهودا متضافرة للسيطرة على إنتاج النفط العالمي، إلى جانب تأميم العديد من الحكومات لبنيتها التحتية للنفط.وفي الفترة الممتدة بين سنة 1950 و1990، أممت كل من إيران وإندونيسيا والسعودية صناعاتها النفطية جزئيا، وانبثقت أزمة السويس التي شهدتها مصر بين سنة 1956 و1957 حينما تم تأميم هذه القناة؛ التي يتدفق من خلالها حوالي 5% من نفط العالم، ومع ذلك، ظهرت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بصفتهما أكبر الدول المؤثرة من حيث التحكم بالإنتاج.

[1] نفس المرجع السابق .

2Aiexkimani. **The Complete History Of OilMark**ets,piblished in:14/10/2019. https://oilprice.com/Energy/Energy-General/The-Complete-History-Of-Oil-Markets.html ,(15/3/2020)

وفي أواخر الخمسينيات، بدأ الاتحاد السوفيتي في إغراق السوق بالنفط الزهيد مما دفع بالشركات الكبرى إلى خفض الأسعار في محاولة للحفاظ على قدرتها التنافسية، واستجابة لهذه التطورات، تعاونت السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا وأنشأت منظمة أوبك باعتبارها وسيلة لتقليل المنافسة بين بلدانهم ولتحقيق تأثير أكبر في التحكم بالعرض، وواصلت أوبك توسيع عضويتها على مدار العقدين التاليين، وفي الفترة بين سنة 1960 و1976، تحكم معظم هذه البلدان في احتياطاتها النفطية عن طريق شراء أسهم شركات النفط الكبرى أو الاستحواذ عليها بالقوة، في تلك الفترة وقع اكتشاف النفط في بحر الشمال في منطقة خاضعة لسيطرة المملكة المتحدة والنرويج، كذلك، خفضت إيران الإنتاج خلال الثورة الإيرانية (1978 – 1979) والحرب الإيرانية العراقية في فترة ما بين 1980– 1988، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى 36.83 دولارا.في المقابل، انخفضت الأسعار مرة أخرى بسبب تذبذب الطلب فضلا عن رفع الاتحاد السوفيتي (سابقا) الإنتاج، الذي أصبح أكبر منتج في العالم في سنة 1988.[1]

سنة 1990، اجتاحت العراق الكويت، مما أدى إلى اندلاع حرب الخليج، وقد أحدث ذلك صدمة كبيرة في الإمدادات الرئيسية أدت إلى ارتفاع الأسعار من 14.98 دولارًا للبرميل قبل الحرب إلى 41.00 دولارًا في سبتمبر سنة 1991. في الواقع، شهدت فترة التسعينات تقلبات جامحة في أسعار النفط. علاوة على ذلك، انهار الاتحاد السوفيتي في سنة 1991، مما عجّل انهيار قطاع النفط الروسي مع انخفاض الإنتاج إلى مقدار النصف على مدار العقد المقبل بسبب تراجع الاستثمارات. ومع ذلك، تراجع الطلب العالمي في سنة 1997 بسبب الأزمة المالية الآسيوية، ولكنه انتعش بمطلع القرن بعد تحسن التوقعات الاقتصادية في المنطقة[2]

6: من 2004 وحتى الوقت الراهن

أدى اجتياح الولايات المتحدة للعراق لظهور شكوك تتعلق بحجم الإمدادات، وازداد الأمر تعقيدا مع النمو الهائل في الطلب من قِبل آسيا والصين، ونتيجة إلى ذلك قفزت الأسعار من 28.38 دولارا للبرميل في سنة 2000، إلى 146.02 دولارا في سنة 2008.والتصديع المائي أو التكسير الهيدروليكي؛ هو تقنية

[1] تقرير الجزيرة، **من نصف دولار الى 146 دولار للبرميل ... تعرف على تاريخ الكامل لصناعة النفط في العالم**.مرجع سبق ذكره.

[2] Aliex kimani.ibid.

يتم من خلالها استخلاص النفط والغاز عبر تكسير الصخور بشكل اصطناعي باستخدام السائل المضغوط، كما انخفضت الأسعار بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 قبل العودة للارتفاع من جديد، وفي السياق، تسبب« الربيع العربي» لسنة 2011 في نقصٍ بالإمدادات وساعد في رفع الأسعار إلى 126.48 دولارا للبرميل، وعلى صعيد آخر، غيرت التطورات التكنولوجية الأخيرة بشكل كبير المشهد العالمي للنفط. ودفعت تقنية التصديع المائي الولايات المتحدة إلى صدارة القائمة مرة أخرى، مما قلص من تأثير منظمة أوبك وخفض الأسعار، وأدت الفوائض في السوق من الصخر الزيتي الأميركي إلى انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية، من 114.84 دولارا للبرميل سنة 2014، إلى 28.47 دولارا سنة 2016.ونتيجة لذلك، انتعشت الأسعار نوعا ما لكنها لم تقترب أبدا من المستويات التي شهدتها خلال العقد الماضي، لكن مع استمرار ارتفاع مستويات إنتاج الصخر الزيتي وضعف الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن تظل الأسعار منخفضة مع إمكانية بلوغ متوسط الأسعار 66 دولارا للبرميل سنة 2019، و65 دولارا للبرميل سنة 2020.[1]

ثانيا: أنواع أسواق النفط

من أجل فهم ومعرفة كيفية عمل أسواق النفط يجب علينا اولا التمييز بين أنواعها، إذ أن سعر النفط وآلية عمل الآسواق تتحدد وفقا لذلك، ومنه فأسواق النفط تنقسم لنوعين، الأسواق الفورية والاعتيادية والأسواق المستقبلية.

- **لأسواق الفورية والأسواق الاعتيادية:**

الأسواق الفورية: يطلق عليها أيضا السوق الحرة أو الآنية، ظهرت السوق عام 1973، عند إنتاج نفط الشمال، ويمثل سوق روتردام في هولندا أهم اسواق هذا النوع من الأسواق النفطية الفورية، وتمتاز بتوفير خدمات التخزين والشحن والخدمات المالية2، وتعبر عن مجمل الصفقات التي تتعدى أجلها 15 يوما وهذا النوع من الأسواق قديم العهد باعتباره وسيلة للتخلص من بعض الفوائض النفطية بأسعار منخفضة من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج العقود طويلة الأجل.[3]

[1].ibid.

[2]Chemseddinechitour,lmpireamericain le petroleetiesarabes" Eddition ENAG alger- 2006,p59-60

[3] حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، 2000،)، ص 28.

وتتحدد الأسعار في هذه السوق نسبة إلى النفط الخام المرجعي وهو البرنت، أما في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية فالخام المرجعي هو خام غرب تكساس، ويحصل تجار النفط على احتياجاتهم من المعلومات حول اتجاهات الأسعار عن طريق الاتصالات المباشرة، أو من النشرات والمجلات المتخصصة، وتعد الأسعار الفورية مؤشرا جيدا لأوضاع سوق النفط العالمي وتستعمل في الأوقات التي تشتد فيها حدة التجارة النفطية كمؤشر للأسعار الآجلة، كذلك تستعمل هذه الاسعار كمؤشر لتخطيط صناعة النفط وصناعة البتروكيماويات؛ حيث تستند قرارات وجدوى إنتاج أحد المنتجات على تكاليف الإنتاج والأسعار الفورية، وأخيرا تستعمل الأسعار الفورية كأساس لتخطيط الأسعار الرسمية للنفط.[1]

الأسواق الاعتيادية: تتم فيها التعاملات مباشرة بين المستهلك والمنتج من دون تدخل الوسطاء وتحصل بين دولتين متجاورتين إحداهما مصدرة للنفط والأخرى مستوردة، فمثلا: عندما يبيع العراق النفط إلى الأردن أو اتفاق دولي كما حصل بين العراق والشركة الروسية SNE من أجل تسديد الديون العراقية على أساس اتفاق حكومي متبادل، وتتأثر هذه الأسواق بالأسعار المتداولة في السوق الفورية والسوق المستقبلية.

- **الأسواق الآجلة (المستقبلية) وأنواعها**

السوق المستقبلي يعرف بأنه الإطار المنظم لتفاعل قوى العرض والطلب النفطي في مدة لاحقة مما يترتب عليه تحديد السعر المستقبلي، وهذا ما يشير إلى أهمية هذا السوق في التأثير على أسعار النفط، وتتعامل بالعقد المستقبلي، وتسمى أيضا بالسوق الورقية، كذلك يعرف السوق المستقبلي بأنه: عبارة عن اتفاق بين طرفين أحدهما بائع لكمية معينة من البضائع والآخر مشتريا لهذه البضاعة في وقت ومكان معين وسعر متفق عليه مسبقا[2]، تقسم أسواق النفط المستقبلية إلى:[3]

- سوق نيويورك للتبادل التجاري " نايماكس".
- سوق النفط الدولية

[1] سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاد النفط**، (السعودية: دار زهران، 1997)، ص 259-260.

[2] فاضل الجلبي، **التطورات السياسية لهيكل صناعة النفط العالمية**، (الكويت :منشورات اوابك،1979)، ص 35.

[3] كوثر محمد دهيم وأحمد عبد الله السلمان،"الية تسعير النفط في الأسواق النفط العالمية"، **مجلة الكون للعلوم التجارية والاقتصادية**،العدد20 : سبتمبر (2020)، ص 609.

- سوق سنغافورة النقدي العالمية.

المطلب الثاني: محددات سعر النفط،آليات تسعيره وأنواعها

يتحدد سعر النفط وفق مجموعة من العوامل المترابطة والمتنوعة، والتي تحدد في النهاية أنواع الأسعار، وآليات عملية التسعير.

أولا: محددات سعر النفط

تختلف وتتنوع محددات سعر النفط عالميا، حيث إن العوامل الاقتصادية والسياسية وحتى الجيوسياسية متداخلة التأثير، فثمة عوامل عدة تؤثر في أسواق النفط العالمية؛ منها ما هو مرتبط بالعرض والطلب؛ ومنها ماهو مرتبط بالظروف السياسية في مناطق الإنتاج والاستهلاك أو بالترتيبات التنظيمية للسوق، والعلاقات بين أطرافه[1]، وتلعب اساسيات السوق والقرارات الحكومية على حد سواء أدوارا هامة في تفسير تقلبات سوق النفط، ولكن عادة يتم اللجوء للتفسيرات الأحادية لشرح ظواهر معقدة كما هو حال سوق النفط.[2]

1_العوامل الاقتصادية:

سنحاول من خلال هذا العنصر جمع مختلف العوامل المحددة لأسعار النفط ذات الطابع الاقتصادي، نختصرها في النقاط التالية:

- **تكلفة الاستخراج:** تعد تكلفة استخراج النفط قيدا صارما يدخل في تحديد عائد الاستثمار الذي يفرضه المساهمون الكبار على الشركات النفطية
- **مستوى الطاقة التكريرية في العالم:** فيظل عدم كفاية الطاقات التكريرية في العالم، وعدم استجابتها بالقدر الكافي للمطلب العالمي على المشتقات لهذا تدفع مستوى الأسعار نحو الارتفاع .
- **الرسوم والضرائب النفطية:** تشكل الرسوم أحد المحددات الرئيسية لأسعار المشتقات؛ وذلك يسبب تبعية البلدان الرأسمالية لها.[3]

---

[1] لخضر مداني،"سوق النفط بين المحددات التجارية والجيوسياسية"، **مجلة معارف**،العدد 20:(جوان 2016)، ص 299.

[2] غوسغريغوري، **هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبيعات الجيوسياسية، (الدوحة**:بروكينغ للسياسات، 2015) ،ص1.

[3] ياسين حفصي بونبعو،عبد السلام هلال،"تأثير تغير سعر النفط على الانفاق الحكومي على المدى القصير والطويل: دراسة قياسية باستخدام منهج تحليل السلاسل الزمنية" ،**المجلة الجزائرية لاقتصاد والادارة** ، المجلد 15، العدد 2:(2021)، ص241.

- **المخزون النفطي:** تأثير التغير في المخزون النفطي التجاري او مؤشراته واضح في السوق النفطية في الدول الأعضاء وأسعار نفطها بشكل خاص، خصوصا خلال أزمات الفائض أو الشح في المعروض النفطي، ومنه فإن اسعار النفط تتغير وفق الأرقام التي ترد من التقارير، وعليه يتوالى الصعود والهبوط بشكل أسبوعي وليس سنوي كما كان سابقا .[1]
- **قانون العرض والطلب:** يعتبر واحدًا من أهم العوامل التي تؤثر بشكل كبير للغاية على التغييرات التي تحدث في أسعار النفط ولكن مع العلم بأن العقود الآجلة للنفط تتحكم بشكل كبير في النفط وذلك بسبب العقد الذي يبرم بين البائع والمشتري؛ حيث يتسبب ارتفاع سعره في ارتفاع سعر العديد من السلع الأخرى على المستوى العالمي، أي أن انخفاض الطلب على السلعة مع زيادة العرض يؤدي إلى انخفاض سعرها والعكس صحيح، ويعتبر التغيير الذي حدث في النفط عام 2014 يرجع إلى انخفاض الطلب عليه في مختلف دول أوروبا وكذلك دولة الصين، الأمر الذي ترتب عليه زيادة نسبة المعروض عن نسبة المطلوب، فالنتيجة كانت وجود فائض كبير من النفط جعل السعر ينخفض.[2]

إلى جانب العرض يوجد الطلب على النفط، إذ تعتبر الإمكانات المتاحة من المخزون في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة احتياجاتها المحلية، من العوامل المؤثرة أيضا على العرض والطلب النفطي، والمخزون التجاري والاستراتيجي، بالإضافة الى عوامل أخرى متعددة وبالتالي يتأثر السعر وفقا لتأثر العرض.[3]

- **سعر الفائدة :** يعتبر من بين أهم العوامل التي تؤثر على أسعار النفط في السوق العالمي، مع العلم أن هناك آراء كثيرة متضاربة تفيد وجود ارتباط بين التغييرات التي تحدث في سعر النفط وكذلك سعر الفائدة، ولكن على الرغم من أن هذا التأثير في بعض الأحيان لا يكون قويًا، إلا أنه مع دقة التحليل يتضّح أنه يوجد ارتباطًا عكسيًا، في كل مرة تنخفض فيها أسعار فائدة سلعة النفط في السوق العالمي

---

[1] عبد الحي زلوم وآخرون، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، (الأردن :دار فارس للنشر والتوزيع،ط١، 2008،)ص59.

[2] ياسين حفصي بونبعو، مرجع سبق ذكره ص 241.

[3] عماد الدين محمد المزيني،"العوامل التي أثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية"،**مجلة جامعة الازهر**، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 15، العدد1: (2015)ص 333.

حيث يساهم هذا في تحفيز المستهلكين على القيام بعملية الاقتراض حتى ينتج عنها زيادة الطلب على النفط؛ وبالتالي يرتفع سعره ويزداد.[1]

- **سعر صرف الدولار:** يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال أثر مباشر وغير مباشر،يتمثل الأثر المباشر في زيادة حدة المضاربة في عقود النفط الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط، فالنفط باعتباره سلعة مسعرة بالدولار، يصبح رخيصا مقارنة بالاستثمارات الأخرى مقدرة بعملات اجنبية اخرى، لذلك يقبل عليها المستثمرون، ويتمثل الأثر غير المباشر أو بعيد الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط العالمية في تغيير أساسيات السوق عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط، فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الانتاجية ، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة، والتي لن تمكنها من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الانتاجية ، هذا يعني انخفاض المعروض مقارنة بالطلب؛ وبالتالي ارتفاع أسعار النفط، الأمر نفسه ينطبق على شركات النفط العالمية التي تتسم عوائدها بالدولار ولكنها تدفع تكاليفها بعملات مختلفة .[2]

2-العوامل السياسية والاستراتيجية

تؤثر العوامل السياسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مستويات الأسعار العالمية للنفط صعودا ونزولا؛ حيث تلعب الحروب والنزاعات في أماكن الإنتاج أو طرق النقل والتوزيع أو أماكن الاستهلاك دورا في الإنتاج والمعروض العالمي، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي " القلاقل السياسية" في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسية المستهلكة له أو استخدام النفط احيانا كأداة لتحقيق أهداف وغايات سياسية معلنة " فمثلا قد تعتمد بعض القوى المؤثرة في سوق النفط العالمي تغيير مسار الأسعار للضغط اقتصاديا على دول تتباين معها في مواقف سياسية، أو إكراه من أجل تغيير سياسة معينة أو اتخاذ قرار ما [3].

---

[1] ياسين حفصي بونبعو ، مرجع سبق ذكره،ص242.

[2]أحمد حمزة ،امين البار، "العوامل والاليات المؤثرة في اسعار النفط"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة** ،المجلد 9، العدد 5، 2022، ص 1100.

[3] لخضر مداني، مرجع سبق ذكره، ص287.

إذ تعتبر الاضطرابات السياسية أو استقرار وضع البلد السياسي من العوامل الهامة والمؤثرة بشكل كبير جدًا في حركة أسعار النفط والطاقة بشكل مباشر وتحديدًا ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد؛ حيث يشهد الكثير من الصراعات على عكس دول أوروبا، ولعل السبب وراء هذا هو اشتمال منطقة الشرق الأوسط على عدد كبير جدًا من الدول التي تقوم بإنتاج النفط، ويعتبر عام 2008 م أكبر مثال على هذا فتجد في حرب العراق وحرب أفغانستان آنذاك تغير سعر برميل النفط وأصبح 128 دولار أمريكي وكان السبب الرئيسي هو رهبة المستهلكين لهذه السلعة.

3-تأثير الكوارث الطبيعية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول في العالم استهلاكًا للنفط حيث تستخدم تقريبًا 20% من إنتاج النفط بشكل عام، ويعتبر هذا الأمر من ضمن العوامل التي تؤثر على تغيير السعر بسبب حدوث أي كارثة طبيعية أو إنسانية بها، على سبيل المثال نجد في عام 2014 م أن الإعصار الشهير الذي ضرب كاترينا أميركا قد أثر بشكل ملحوظ في تغيير أسعار النفط حيث ارتفع حينها بمقدار 13 دولار أمريكي للبرميل الواحد.[1]

وفي مثال آخر نجد أنه قد تم توقيف إنتاج النفط الأمريكي عقب إعصار إيفان الذي حرم الولايات المتحدة من أكثر 10 ملايين برميل من الانتاج سنة2004، بالإضافة إلى توقف الإنتاج في بعض حقول المكسيك نتيجة الاضرار التي خلفها هذا الإعصار،ما أدى إلى إنقاص الإمدادات في السوق [2]

4-المحددات الموسمية الطارئة:

مثلما حدث بظهور الازمة الصحية العالمية كوفيد 19، والتي مثلت أكبر تهديد للأمن الصحي العالمي، ومنه أمن العالم أجمع، ومن أبرز تأثيرات كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي نجد أنه وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي لمعدلات الاقتصاد العالمي التي أعلنها في اطار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فإنه

[1] ياسين حفصي بونبعو و عبد السلام هلال، مرجع سبق ذكره ،ص 242.

[2] يوسف عبد الله مي حاج واخرون، تقلبات **اسعار البترول في السنوات الاخيرة**، ورقةبحثية (قسم الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، 2006)، ص5.

حدث انكماش في الاقتصاد العالمي إلى سالب 3٪ عام 2020 ، ليبدأ الاقتصاد العالمي بالتعافي بعد إيجاد اللقاح وتوزيعه على مختلف دول العالم[1].

ثانيا: أنواع أنظمة التسعير النفطي

عرفت أسعار النفط عدة أنظمة تسعير، حيث تمثلت في:[2]

- **أنظمة الأسعار المعلنة:**

وكانت هي بداية الية التسعير، تميزت في بدايتها بهيمنة الشركات النفطية الكبرى والدول التابعة لها حيث سيطرت بشكل تام على عملية التسعير النفطي بعيدا عن دور الدول المنتجة، مما دفع هذه الدول إلى العمل على طلب حقها باعتبارها الأساس في تواجد هذه السلعة، كما عمدت أيضا بالمطالبة بزيادة مدخولها، ومن أجل ذلك تم تأسيس منظمة الأوبك في ستينات القرن الماضي وهذا بهدف المشاركة في عملية تسعير النفط وعدم تهميش الدول المنتجة، ما أدى الى تراجع دور الشركات النفطية المهيمنة لعدة سنوات في أسواق النفط العالمية، كل تلك التحولات أدت في نهاية المطاف إلى زوال نظام الأسعار المعلنة .

- **نظام الأسعار الرسمية:**

وكان هذا تماشيا مع النظام الجديد، والذي تميز بقيادة الأوبك وهذا نظرا لامتلاكها أكبر حصة في سوق من النفط في العالم، ما جعلها تفرض نظامها الخاص في التسعير، ولكن لم يدم الأمر طويلا وبدأت قوتها في التضاؤل بسبب نراجع حصتها في الأسواق، ويتزامن ذلك بقيام منظمة الطاقة الدولية التي تضم كبرى الدول المستهلكة في العالم؛ حيث تبنت سياسات تهدف الى تخفيض استهلاك النفط المنتج من قبل دول منظمة الأوبك، ما أدى أيضا إلى انهيار نظام الأوبك لتسعير النفط واعتماد نظام أسعار السوق.

- **نظام سعر السوق:**

---

[1] منال مرزاق، **جيوبوليتيكا النفط ورهانات الجزائر الجيوستراتيجية في ظل تحديات الطاقة المتجددة**،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2021/2020، ص95.

[2] صالح عمر فلاحي، منال بلقاسم، **تحولات السوق النفطية وتأثيرها إلى أنظمة تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، العدد 26، ص ص 315-316.

لقد تم اعتماد سعر السوق من أجل التمكن من الحصول على سعر يستند أكثر إلى صيغة العرض والطلب كباقي السلع، واعتبرت بذلك السوق النفطية وسيلة فعالة في تنشيط حركة التعاقدات النفطية سواء كان هذا في بورصة نيويورك أو لندن.

- **السعر المستقبلي:**

وهو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات نيويورك ولندن.[1]

- **سعر التكلفة الضريبية:**

وهو سعر المعادل لتكلفة إنتاج البترول الخام مضافا إلى قيمة ضريبة الدخل، كالربح بصورة أساسية العائد على الدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذًا فالسعر يعكس التكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من النفط الخام، وهو الوقت نفسه يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعد بيعا بالخسارة.

- **الأسعار الاسمية:**

هي الأسعار الحالية التي يجرى التعامل بها عملياً في السوق في تاريخ معين بموجبها بسعر البرميل النفط الواحد والمتر المكعب من الغاز، وقد تنسب الأسعار إلى أسواق مختلفة مثل سعر برنت أو سعر النفط العربي وغيرها، وقد تشمل أنواع معينة من النفط الثقيل أو الخفيف أو حسب نسبة محتوياتها من الكبريت وغيرها.

[1] آلاء سعيد عبد الوهاب بهبهاني وآخران، "النفط وتأثيره على التبادل التجاري الدولي بالتركيز على دولة الكويت"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد 13، ال عدد3:(2022)، ص 197.

ثالثا: آليات التسعير النفطي

إن تسعير النفط كما ذكرنا سابقا يخضع لألية معقد جداً. ومنه فتسويق النفط وتسعيره يرتبط بشبكة متكاملة من الضوابط تتكامل بين ماهو اقتصادي وما هو سياسي، وربما يحدث تفاوت بينهما في بعض الأحيان لترجح كفة على الأخرى، حيث تلعب العوامل الجيوسياسية دورا عند التفاوض مع البائعين من الدول المضطربة سياسيا أو تلك المهددة بالعقوبات الاقتصادية أو المقاطعة.

في حين تستند العوامل الاقتصادية إلى نوعية السلع، فالنفط أنواع، يختلف سعره باختلاف الخامات المعروضة، وهناك العديد من الخامات التي تختلف نوعياتها بين الثقيلة والخفيفة والحامضة والحلوة، وكل خام يختلف عن الآخر بشكل جذري من ناحية قيمته عند التكرير؛ بحيث لو تم تغيير نوع الخام؛ فإن المصفاة لن تتمكن من إنتاج الكمية المطلوبة من الديزل أو وقود الطائرات هذا الأمر بالتحديد كان عاملاً مؤثراً في كل مرة تُفرض فيها عقوبات على النفط الإيراني، حيث إن المصافي التي تعمل بهذا النوع من النفط لم تتمكن من إيجاد النوع الملائم الذي يعوضها عن نفط إيران؛ ولهذا لجأت إلى أقرب شيء له مثل «خام الأورال» الروسي.

وهذا عزز موقف خام روسيا في أوروبا؛ حيث إن روسيا لديها موثوقية أعلى ونفطها يتدفق بلا توقف إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية نظراً لأن النفط يُنقل بالأنابيب وليس بالسفن. في الوقت ذاته؛ لم تتمكن المصافي الأوروبية من تعويض الخامات الليبية، مثل «خام السدرة»، والتي تمتاز بجودة عالية من ناحية الحلاوة (مستوى الكبريت في النفط) ومن ناحية الثقل (مدى كثافة ولزوجة النفط)؛ إذ إنها خامات حلوة وخفيفة يصعب جداً تعويضها عند أي انقطاعات لها، والأقرب لها هي الخامات الأميركية التي تُنتَج من النفط الصخري، وهذا مما جعل النفط الأميركي يصل إلى أوروبا في السنوات الأخيرة؛ حيث يجري تعويض ارتفاع تكاليف الشحن من الأطلنطي إلى القارة الأوروبية من خلال الحصول على شحنات ثابتة.

هذه العوامل تؤثر كثيراً في كيفية تسعير النفط؛ إذ إن لكل نوع من النفط سعراً بحسب كمية المنتجات التي تُشتق منه، وبحسب السوق وطبيعتها. ولنضرب مثالاً على ذلك؛ فإن الهند سوق كبيرة للديزل، ولهذا لا ترغب المصافي الهندية في النفوط الخفيفة؛ بل تميل إلى النفوط الثقيلة والمتوسطة؛ لأنها عند التكرير تعطي كميات أعلى من الديزل، بينما في اليابان السوق هناك تحتاج لخامات خفيفة؛ إذ إنهم يحتاجون إلى

النافثا (أحد مشتقات النفط الخفيفة) بشكل كبير لاستخدامه في عمليات أخرى كلقيم لمصانع البتروكيماويات؛ حيث تعتمد هذه الصناعة هناك على اللقيم السائل أكثر من الغاز، وفي كل شهر تستخدم شركات النفط الحكومية معادلات معقدة جداً لتسعير النفط، تُبنى على معطيات كثيرة معقدة. فعلى سبيل المثال؛ عندما يريد مشترٍ في الولايات المتحدة شراء نفط الآن من «أرامكو السعودية» في شهر أوت؛ فإنه سيشتريه بناء على تحميله في سبتمبر بناء على الأسعار المعلنة في أغسطس لشهر سبتمبر.[1]

ولكن حتى تصل شركة حكومية للمعادلة المناسبة؛ فعليها تقييم فرق السعر بين شهر سبتمبر وشهر نوفمبر؛ إذ إن النفط سيصل إلى البائع ويتم تفريغه في أكتوبر ويكرَّر ويباع منتجات في نوفمبر. هذه التعقيدات كلها سبب في تعقيد التسعير وقيام سوق العقود الآجلة وظهور المشتقات، مما يجعلنا لا نستطيع النظر إلى الأسعار بمعزل عن السياسة.

والخلاصة هنا أن سوق النفط وأسعاره عملية معقدة وفنية وحساسة، ولهذا؛ فإن العوامل السياسية تجعل بيعه وتسعيره وتسويقه أمراً صعباً أو سهلاً، وعندما لا تستطيع المصافي حساب مخاطرها وتكاليفها بشكل جيد؛ فإن هذا ينعكس على سعر بيع المنتجات، وهو مما يجعل الدول تضغط سياسياً من أجل البحث عن بدائل للنفط أو الحصول على شحنات مستقرة إما عن طريق الاتفاقيات السياسية؛ وإما عن طريق الاستيلاء على الحقول عنوة مثل ما حدث في دول كثيرة منذ زمن الاستعمار حتى اليوم، ولكن لا يوجد بديل حقيقي للنفط، ولهذا سيظل الصراع قائماً لفترة طويلة.[2]

المطلب الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على سياسات الدول

انطلاقا من التحليل الاقتصاد السياسي فإن استمرار تقلبات أسعار النفط يجعل الأسواق والسياسات العالمية في حالة تغير مستمر على نحو متزايد، خاصة إذ ما تعلق الأمر بالبلدان الصناعية مع سيادة عدم اليقين الفعلي بتوقعات اسعار النفط على المديين القريب والمتوسط.

عند الاطلاع على مختلف الإحصاءات والبيانات المتعلقة بتقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الدول سواء المنتجة أو المصدرة، نجد أن قضية تقلبات أسعار النفط تقلق الدول المنتجة والمصدرة في آن واحد،

---

[1] وائل مهدي، **تسعير النفط ، سياسة أم اقتصاد، صحيفة الشرق الاوسط** ، نشر في 18 اوت2021، على الموقع: https://2u.pw/2hUqyxJ،تاريخ الاطلاع: 15/5/ 2023 .

[2] وائل مهدي، مرجع سبق ذكره .

وسنقوم بتوضيح هذه النقطة بتفصيل أكثر من خلال الفصول القادمة، لكن نركز هنا على أسعار النفط المنخفضة، ونخلص بطرح سؤال في هذا الصدد حول مدى تأثير انخفاض أسعار النفط على سياسات الدول؟

إن ما يحتمل حدوثه أكثر من صراع إقليمي، ناجم عن هبوط أسعار النفط هو أن يبذل منتجو النفط في المنطقة، بعض الجهود للتوصل إلى اتفاق بشأن خفض الإنتاج، فقد كان هذا هو النمط السائد خلال حلقات ماضية من اخفاض الأسعار.

يعتقد الكثيرون أن انخفاض أسعار النفط في أواخر ثمانينات كان دافعا رئيسيا وراء قرار صدام حسين غزو الكويت الغنية بالنفط 1990، وتبدو بعض التصريحات الصادرة عن منتجي النفط الأكثر تضررا من الأسعار المنخفضة كتلك التي أطلقها صدام عشية غزو الكويت، في حين يضرب مثال آخر في السنوات القليلة الماضية في موقف إيران من انخفاض الأسعار في ديسمبر 2014.[1]وقد اعتبرت إيران من جهتها أن قضية انخفاض أسعار النفط ما هي إلا مؤامرة سياسية من قبل بعض الدول خدمة لمصالحها في المنطقة، فيما كان توجهت روسيا نحو نفس المسار، وكان المستهدف بذلك سياسة العربية السعودية، ضف إلى ذلك الضغط الذي تنتجه مسالة انخفاض العائدات النفطية الناتجة عن انخفاض الأسعار؛ والذي قد يجعل إيران اكثر استعدادا لتقديم بعض التنازلات في ملفها النووي .

بيد أنّ الانخفاض في أسعار النفط لا يؤدي في بعض المواقف إلى زيادة التوتر؛ بل إنه قد يجبر المتنافستين الجيوسياسيتين، إيران والسعودية، على التعامل مع بعضهما، انطلاقا من مصلحة ذاتية اقتصادية بحتة، وربما تجد روسيا نفسها أيضا مضطرة إلى الانضمام إلى تلك المفاوضات، ويبقى السؤال ما إذا كانت المفاوضات وحتى الاتفاقات، بشأن المسائل النفطية قد تؤدي إلى تحسن في العلاقات الدولية أو الاقليمية، بحيث إن القضايا الأمن، كالحرب الأهلية السورية، والقتال ضد الدولة الإسلامية والاضطرابات في اليمن قد سهلت المفاوضات بين الرياض وطهران وموسكو .[2]

---

[1]Jamie Dettmer،**acyOil** of **SaudisAccusesIran**"،6/1/, 2015

https://www.voanews.com/author/jamie-dettmer/joymm.(2022/3/15)

[2]غريغوري روس، **هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية،(الدوحة:** مركز بروكنجز ،2015،) ص ص 6-7.

لا يمكن اعتبار تقلبات أسعار النفط حتمية لتوتر العلاقات وربما حدوث صراعات فيما بين الدول من جهة، أو سعيها إلى الاتفاق وتنسيق سياستها النفطية من أجل مصالحها الاقتصادية وحتى السياسية .بل هناك جوانب أخرى يجب التطرق لها بعيدا عن التنافس أو التعاون، فوضع البلدان التي تعتمد بشكل غير مباشر على عائدات النفط التي تولدها البلدان المصدرة تثير القلق أيضا، على سبيل المثال، تولد الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مجتمعين كل عام أكثر من 80 مليار دولار من التحويلات المالية الموجهة إلى البلدان الأصلية للعمال المهاجرين العاملين في اقتصاداتهما، أدى أول انخفاض كبير في أسعار النفط في عام 2015 بالفعل إلى انخفاض كبير في عدد المهاجرين الأجانب العاملين في دول مجلس دول الخليج. قد تؤدي صدمة أسعار دراماتيكية أخرى إلى عودة آلاف آخرين، لا سيما نحو دول جنوب شرق آسيا ودول عربية أخرى مثل مصر والأردن ولبنان، على مدى السنوات الماضية، هذه الدول العربية الثلاث –التي تمثل تحويلات المهاجرين فيها أكثر من 10٪ من ناتجها المحلي الإجمالي–أصبحت تعتمد بشكل متزايد على المساعدات المالية والاستثمارات القادمة من الخليج – في حالة مصر والأردن في الغالب بفضل الاستراتيجية المذكورة أعلاه للحفاظ على الوضع الاستبدادي الراهن – والذي قد يشهد أيضًا انخفاضًا كبيرًا قريبًا .[1]

في مناطق مثل الشرق الأوسط، قد يكون التأثير هائلاً، على مدى سنوات، واجهت معظم أنظمة الشرق الأوسط صعوبات متزايدة في تزويد سكانها بنفس مستوى الخدمات والوظائف والرفاهية التي كانت تتمتع بها الأجيال السابقة منذ عام 2011، تسببت هذه الصعوبات بالفعل في موجات متعددة من الاحتجاجات في جميع أنحاء المنطقة، إلى جانب التطورات الموازية في سوق النفط –وبالطبع مع التأثير الاجتماعي والاقتصادي غير المتوقع لوباء فيروس كورونا – قد تتحول قريبًا إلى مزيج أكثر تفجرًا ، مما يؤدي إلى تسريع الأزمات الحالية في البلدان التي تفتقر إلى صادرات مالية كبيرة ، مثل لبنان ، ومصر، والأردن، وتسبب في المزيد من حلقات عدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة .

[1]Eugenio Dacrema,**law oil prices and politics: the Era of Author Italian instability**,Italian institute for international political studies3 ,apr 2020, https://www.ispionline.it/en/publication/low-oil-prices-and-politics-era-authoritarian-instability-25658(2022/6/15).

في حين قد تتجه آسيا الوسطى نحو فترة من عدم الاستقرار ليس فقط بسبب انخفاض توافر البترودولار في البلدان المصدرة مثل كازاخستان وتركمانستان، ولكن أيضًا بسبب الانكماش المحتمل للاقتصاد الروسي وما يترتب على ذلك من إعادة آلاف المهاجرين من آسيا الوسطى إلى أوطانهم، معظمهم من أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، وهي أفقر اقتصادات المنطقة.

بشكل عام، قد تنعكس آثار الأسعار الجديدة على المدى القصير والمتوسط، بشكل مباشر على استقرار البلدان المصدرة للنفط، مثل الجزائر أو فنزويلا أو عُمان أو تركمانستان، التي تكافح بالفعل للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالميزانية، خاصة وانها تستنزف معظم احتياطاتها المالية.

في الجهة الأخرى من العالم، اعتبرت الولاياتالمتحدة الأمريكية الدولة الرائدة في إنتاج النفط الصخري والذي اعتبر طفرة غيرت مسار أسواق النفط الدولية، غير أنها لازالت في قائمة الدول الأكثر استهلاكا للنفط، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن انخفاض سنت واحد في النفط يؤدي إلى توفير 1.2 مليار دولار للمستهلكين الأمريكيين، فيما يؤثر انخفاض سعر النفط على الإنتاج النفط الصخري الأمريكي بشكل أكثر تعقيدا، وقد يؤدي انخفاض سعر النفط إلى إنتاج غير مربح إن صح التعبير؛لأن تكاليف استخراج النفط الصخري عالية جدا مقارنة بالنفط التقليدي،أما بالنسبة للآثار الأمنية فإن الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية لهما مصلحة مشتركة في حالة انخفاض أسعار النفط، إذًا إنّ ذلك سيؤثر حتما بالاقتصاد الروسي ، فقد أكد سيرجي غورييف "SergeyGuriev" المستشار السابق للحكومة الروسية"أنّ أسعار النفط يجب أن تبقى عند مستويات شبه قياسية في قيمة 82 دولار للبرميل .[1]

فيما تخلق تقلبات الأسواق أيضا قضايا أخرى على الساحة الدولية؛ حيث تواجه روسيا مثلا وإيران وفنزويلا شبح العجز المتزايد في الميزانية، وينتج عنه احتمال عدم الاستقرار السياسي، بالمثل يواجه المصدرون في منطقة الخليج العربي تأثر انخفاض الأسعار على حجم الانفاق العام.[2]

باختصار، مع بداية ما يُرجح أن تكون مرحلة طويلة جديدة من ركود الطلب على النفط وحرب الأسعار، قد نبدأ قريبًا في رؤية الانهيار البطيء للاستقرار السلطوي كما عرفناه في العصر الحديث، بناءً

[1]Vinod K. Aggarwal,**The political economy of Falling Oil Prices: implications for Arab Gulf States and the u.s,** the Arab Gulf States institute in Washington,building bridges of understanding,december2014,p12.

[2],ibid,p14

على الإيرادات المتولدة. من خلال الصادرات الهيدروكربونية مركزة بدرجة عالية في أيدي قلة من المنتجين الأغنياء[1].

المطلب الرابع: النفط كمحدد للسياسة الخارجية للدول

يعتبر البعض النفط من أبرز المحددات السياسية التي تتبناها الدول في سياستها الخارجية وتعاملاتها الدولية، وذلك لأهميته الاستراتيجية في الاقتصاد والتجارة والحياة الاجتماعية، وقد بدأ اهتمام الساسة بالنفط منذ بداية القرن الماضي لكسر احتكار الشركات الأجنبية العملاقة.

بداية سنستعرض من خلال النقاط التالية أهم المحطات التي تعتبر أدلة تاريخية كثيرة على أثر السياسة في سوق النفط:[2]

- المقاطعات النفطية: أول ما يتبادر للذهن هنا هو المقاطعة النفطية التي قامت بها بعض الدول العربية عندما استخدمت سلاح النفط في الأعوام 1956، 1967، و1973، لتحقيق أهداف سياسية. إلا أن الواقع يشير إلى أن أكبر مستخدم لسلاح النفط هو الولايات المتحدة الأميركية، والتي فرضت عدداً كبيراً من العقوبات الاقتصادية على عدد كبير من الدول التي نتج عنها حظر للصادرات أو الواردات النفطية.
- وفي الفترات الأخيرة قامت الحكومة الأميركية بفرض حظر نفطي على إيران وفنزويلا، والذي نتج عنه تقلب في أسعار النفط ثم ارتفاع كبير في أسعار النفط النفط الثقيل.
- الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج: نتج عن الغزو العراقي للكويت فرض عقوبات من قبل الأمم المتحدة تمنع استيارد النفط العراقي والمتاجرة بالنفط الكويتي، الأمر الذي نتج عنه انخفاض المعروض العالمي وارتفاع أسعار النفط.

---

[1] Eugenio Dacrema,Ibid.

[2] أنس بن فيصل الحاجي ،**النفط والسياسة أم السياسة والنفط**، نشر في 16 افريل 2019، على الموقع https://www.independentarabia.com/node/18381/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7- . تاريخ الاطلاع: 15/ 8/ 2022 .

- ومع بداية حرب الخليج قامت قوات صدام حسين بحرق عدد كبير من آبار النفط الكويتية، الذي نتج عنه خسائر ثروات ضخمة، وكارثة بيئية، ثم قام الحلفاء بتدمير جزء من البنية التحتية لصناعة النفط العراقية. ومع انتهاء الحرب، وبهدف تحجيم صدام حسين، تبنت الأمم المتحدة برنامج "النفط مقابل الغذاء" ابتداء من 1997، والذي نتج عنه تحجيم نمو صادرات النفط العراقية.
- حادثة 11 سبتمبر، 2001:نتج عن هذه الحادثة انخفاض كبير في الطلب على النفط بسبب حظر الطيران في سماء الولايات المتحدة لعدة أيام، كما نتج عنه انخفاض حركة السفر بشكل عام من وإلى الولايات المتحدة، ونتج عن ذلك احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق، الأمر الذي أسهم في زيادة طلب الجيش الأمريكي على النفط.
- انقلاب فنزويلا في إبريل 2002: حيث نتج عن إضراب عمال النفط في شركة النفط الفنزويلية ثم الانقلاب الذي استمر ثلاثة أيام فقط وقف صادرات النفط الفنزويلية والذي نتج عنه أزمة خانقة في معامل التكرير الأميركية التي تعتمد على هذا النفط، وما زالت تلك الحادثة تلقي بظلالها على ما يحدث في فنزويلا الآن؛ لأن الرئيس السابق، هيوغو شافيز، طرد العمال والموظفين المضربين واستبدلهم بعمال وموظفين موالون له، الأمر الذي يفسر استمرار دعم القطاع النفطي للنظام الحالي.
- الاحتلال الأميركي للعراق: قد يكون الاحتلال الأميركي للعراق هو الأكثر شيوعاً بين الناس كمثال على العلاقة بين السياسة والنفط، وقد نتج عن الاحتلال وقف إنتاج النفط العراقي لفترة، ثم ظل منخفضاً لفترة أطول.
- "" الربيع العربي": لعب الربيع العربي دوراً كبيراً في رفع أسعار النفط فوق 100 دولار للبرميل بين 2011 و 2014 ؛ وذلك بسبب توقف إنتاج النفط أو انخفاضه في عدة دور منها ليبيا وتونس ومصر وسوريا واليمن. هذه أحداث سياسية لم ترتبط بالنفط ولم تستهدف النفط، ولكن نتيجتها كانت وقف أو تخفيض إنتاج النفط.

مما سبق، نجد أن علاقة التأثير المتبادل بين النفط والسياسة تتأتى من خلال تبني حكومات الدول النفطية سياسات خارجية مبنية على مصالحها النفطية، وهذا يشمل استخدام النفط كوسيلة ضغط مباشرة أو غير مباشرة في المفاوضات التجارية وغيرها، ضف الى ذلك سعي الشركات النفطية في الدول غير الديمقراطية بالتأثير في قرارات السياسيين وصناع القرار وراسمي السياسات لتحقيق مصالح هذه الشركات

الداخلية منها والخارجية، ولعل من أكبر الأمثلة على تبني حكومات الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مصالح شركات النفط التابعة لها؛ التي تعمل في الدول المنتجة هي ما حدث من خلال الحصار البحري البريطاني على إيران بين عامي 1951 و1953 لمنع إيران من بيع نفطها؛ الذي اعتبرته الشركة الانجلو – فارسية ملكاً لها.[1]

لذلك لا نتجاوز إذا قلنا حسب الباحث الروسي نيكولاي ستاري كوف "Starikov Nikolai" "أنه "إذا أردنا فهم تاريخ العلاقات الدولية السياسية وما تشهده وما ستشهده فيجب علينا البحث في النفط"[2]، وهي مقولة تنطبق على الدول المنتجة والمستوردة على حد سواء، فباستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا اللتان تملكان هذا المصدر المهم وإن لم يكن كافيا، فإنّ معظم الدول الصناعية الكبرى هي فقيرة من هذه الموارد، في حين أنّ معظم الاحتياطات تتمركز في دول صغيرة والضعيفة سياسيا واقتصاديا، كدول الشرق الأوسط وافريقيا، ما جعلها تحتل صدارة التخطيط الاستراتيجي لتكون مسرحا للصراعات السياسية وحتى العسكرية ،ويبدو ذلك جليا من خلال الصراع الأمريكي مع القوى الكبرى[3]، وتعد أزمة النفط 1973–1974 والتي أفاق عليها الأميركيون ليتأكدوا من بلوغ إنتاجهم النفطي مرحلة الذروة، وما ترتب على ذلك من شيوع هاجس نضوب النفط وتزايد الاعتماد على الخارج، وعليه فان النزاعات بين الدول حول الوصول إلى الوقود الأحفوري ستكون حتمية؛ نظرًا لأن احتياطيات النفط والغاز المستقبلية تقع في الخارج ويعتمد استخراجها على نتائج المناقشات حول ترسيم الحدود في المحيط العالمي[4].

وبالتالي؛ كان يجب إعادة النظر فيما يحدث في منطقة الشرق الأوسط على ضوء هذه الحقيقة، ليتسنى فهم العلاقات الثنائية والإقليمية، الظاهر منها والباطن، ولم يعد خافياً اهتمام أميركا بحربها في العراق

---

[1] أنس بن فيصل الحاجي ، مرجع سبق ذكره.

[2] وداد غزلاني، **جيوسياسية امن الطاقة وصراع القوى الكبرى** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي المعنون ب: الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات،جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر،يومي: 25 و26 اكتوبر 2016، ص 43.

[3] نفس المرجع السابق ،ص 43.

[4] Nincic DJ, Kolin A،**Maritime security as energy security: current threats and challenges**. In: Energy security: challenges for the,2009, pp 31–44

على حساب موقفها في أفغانستان، والحكمة السياسة الخارجية الأميركية في التعامل مع النووي الإيراني، والمساعدة بكل قوة في القتال الدائر بالصومال، والانفتاح العسكري الأميركي "العاجل جداً" على أفريقيا، والتواجد العسكري المباشر في الخليج إنما هو من أجل عيون النفط وليس مصالح دوله التي من المفروض أن تعيد النظر في سياساتها. [1]

خلاصة الفصل الاول:

يمثل النفط ما نسبته 40٪ من الاستهلاك العالمي للطاقة، ما جعله يحتل مكانة مميزة من بين مصادر الطاقة التقليدية وحتى المتجددة، يعود ذلك لسهولة استخراجه واستغلاله، فهو المورد الأقل كلفة من الموارد الطاقوية الأخرى، ضف الى أنه يدخل في صناعات كثيرة وحتى العسكرية منها، غير أنه لا يعد مورد مهم لسياسات الاقتصادية فحسب؛ بل إنه يلعب دورا بارزا في السياسات الدولية، ويتضح لنا كيف أنّ النّفط أصبح بمثابة سلاح سياسي في يد الدول المنتجة ومصدرا للتنافس والصراع عند الدول المستهلكة.

إنّ دراسة مفهوم الأمن الطاقوي تجعلنا نصل إلى حقيقة أن هذا المفهوم قد جرى اختزاله في بادئ الأمر، غير أن الدراسات الحديثة جعلت من مفهوم أمن الطاقة يتمحور حول اللاعبين الأساسيين وهما "مستهلكي ومنتجي الطاقة"، مستهلكي الطاقة من جميع الدول الصناعية الكبرى، التي أصبح أولويتها البحث والتأمين مصادر الطاقة ، ما جعل الصراع والمنافسة بينهم تحتدم اكثر، فكل دولة تسعى إلى توفير إمداداتها مع تجنب حدوث نقص أو انقطاع، في حين عمدت بعض الدول في سياستها التنويعية أي البحث عن بدائل أخرى للنفط، وفي حين يرى منتجي الطاقة بمصادرها المختلفة أن أمن الطاقة يكون من خلال الوصول إلى أسعار ملائمة للجميع في أسواق الطاقة العالمية.

إن ارتفاع أسعار النفط او انخفاضها في الأسواق العالمية لا يرتبط بآلية عمل السوق استنادا للعرض والطلب والإنتاج فحسب؛ بل يخضع لاعتبارات عديدة، لعل أبرزها العوامل السياسية، ما جعل من قضية تقلبات الأسعار النفطية تلقي بضلالها ليس فقط على الأسواق وإنّما على اقتصاد الدول وسياستها الخارجية، وهو ما يعكس دور وتأثير البعد النفطي في رسم السياسات الدولية.

---

[1] طارق سيف، **هل يسيطر النفط على السياسة الدولية**، نشر في 9 سبتمبر 2007، على الموقع: http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/704.htm، تاريخ الاطلاع: 3/ 8/2022 .

الفصل الثاني

مكانة ودور منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك في أسواق النفط العالمية

تمهيد

لقد اجتمعت عدة عوامل مختلفة، أدت في النهاية المطاف إلى حتمية تكتل الدول المصدرة للنفط في منظمة واحدة؛ تنسق سياساتهم وتوحد كلمتهم في موقف تفاوضي واحد ضد الاحتكارات العالمية، التي سيطرت على الصناعة النفطية لعقود طويلة؛ حيث يعد تكتل الشركات العالمية العملاقة والتي انفردت بثروات العالم والدول النامية تحديدا من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام منظمة الدول المصدرة للنفط.

نتطرق من خلال هذا الفصل؛ لتوضيح دور وأهمية منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك في الأسواق الدولية، فوجب علينا في بادئ الأمر التطرق بشكل مختصر لماهية المنظمة وتطورها بالإضافة إلى أجهزتها ، فيما نبين في المبحث الثاني استنادا لمجموعة من البيانات والاحصائيات أهمية ومكانة المنظمة في نظام الطاقة العالمي لما تستحوذ عليه من احتياطي نفطي وكميات ضخمة من الإنتاج العالمي مكنتها من احتلال الصدارة عالمية، كما تطرقنا أيضا لتفاعلات الأوبك مع باقي أطراف السوق النفطية من دول ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات، أخيرا في المبحث الأخير، تطرقنا لبيان سياسات المنظمة ودورها في إدارة الأسعار وإعادة التوازن إلى الأسواق منذ النشأة وحتى الفترة الراهنة.

المبحث الاول: مدخل تعريفي بمنظمة الأوبك وقدراتها الإنتاجية من النفط

يعتبر هذا المبحث بمثابة مدخل للفصل الثاني، وقد ارتأينا أن نخصصه لتقديم منظمة الدول المصدرة للنفط، من ظروف وأسباب قيامها إلى مراحل تطورها وأهم اجهزتها وطرق عملها، بالإضافة إلى أهمية مكانتها الاقتصادية في الأسواق العالمية للطاقة .

المطلب الأول: أسباب نشأة المنظمة ومراحل تطورها

أولا: أسباب نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC

لم تأت فكرة إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك" Organization of the PetroleumExportingCountries" بين عشية وضحاها، فقد تمخضت عن اجتماع مجموعة من العوامل والأسباب المختلفة، في ظل حقبة زمنية تميزت بسيطرة القوي على الضعيف ونهب ثروات الفقير عن طريق الاستعمار بكل أشكاله، وفيما يلي نستعرض أهم أسباب إنشاء المنظمة :

- **الخلل الموجود في العلاقة بين الدول المنتجة للبترول وشركات البترول العالمية:**

لقد كان من نتيجة الخلل الحادث في العلاقة فيما بين الدول المنتجة والدول المستوردة والشركات البترولية العالمية، أن فكرت الدول المنتجة للبترول في ضرورة إنشاء من يدافع عن مصالحها الاقتصادية ضد التغول الصادر من الشركات البترولية الاجنبية ، وذلك كون تلك الشركات الانتهازية تملك كافة مقومات الإنتاج او الصناعة النفطية[1]،على عكس الدول المنتجة التي كانت تفتقر لمثل تلك التقنيات والموارد اللازمة التي تمكنها من استغلال ثرواتها النفطية بنفسها، ولا ننسى أيضا كون تلك الدول كانت تعاني من تدهور اقتصادي واجتماعي كبير نتيجة الاستعمار، كل تلك العوامل أدت إلى ميلان الكفة نحو الشركات البترولية على حساب الدول المنتجة، وقد ترتب عن هذا اللاتوازن في العلاقة؛ استحواذ الشركات العالمية على حقول النفط في الدول المنتجة مقابل اثمان ضئيلة مقارنة بما تجنيه تلك الشركات الضخمة.

[1] شريف علي خليلالعطفي، **النظام القانوني لعقود الامتيازات البترولية والغاز " دراسة مقارنة"**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2003، ص 255

- **الأخذ بنظام مناصفة الأرباح وتطبيقه على الشركات الأجنبية المتعاقدة:**

وهو نظام تم فرضه على الشركات الأجنبية في الدول المنتجة للنفط ،يقضي بتقاسم الأرباح، وقد نتج عنه اضطراب كبير في الأسعار ، حيث قامت فنزويلا بتطبيق مبدأ مشاركة الأرباح، وذلك عن طريق فرض ضرائب على تلك الأرباح التي حققتها الشركات العاملة على أراضيها، وقامت مصر بتأسيس الشركة الشرقية للبترول شراكة مع إيطاليا سنة 1956 ؛حيث نصت هذه الصفقة بين الدولتين على وجوب تقاسم أرباح مناصفة وذلك بعد دفع الضرائب وكل الإتاوات اللازمة لدولة مص، وقد اعتبرت هذه الاتفاقية الأولى في مجال البحث عن النفط وانتاجه في منطقة الشرق الأوسط، ، ما جعلها تجربة يحتذى بها سارت على أثرها معظم الدول المنتجة للنفط وأضحى الاخذ بمبدأ المناصفة في الأرباح أهم الشروط التي تبرم على أثرها الاتفاقيات بين الدول والشركات الأجنبية.[1]

لم تترك تلك الشركات الاحتكارية للشعوب صاحبة الموارد سوى الفتات الذي لا يسد أبسط متطلباتها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، فبالرغم من نمو الاستهلاك العالمي من النفط سنوات 1957 و1958 و1959 إلا أن الشركات الاحتكارية أخذت تخفض الأسعار بدلا من زيادتها فمن 2.08 دولارا/ برميل سنة 1957 خفضته إلى 1.9 دولارا/ برميل سنة1959.[2]والثانية في 1960[3]فنتج عن تلك الانخفاضات المتتالية إلحاق خسائر كبيرة بالدول المصدرة تجاوزت ملايين الدولارات، ويتعلق الأمر خاصة ب: العراق، الكويت، السعودية، إيران ،قطر" ، كل تلك الخسائر الفادحة دفعت بحكومة العراق بتوجيه دعوة إلى كل من السعودية والكويت إيران وفنزويلا، وذلك للاجتماع الطارئ في بغداد، خلال الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960 وفي هذا الاجتماع تم الاتفاق رسميا على إنشاء منظمة دولية حكومية تظم مجموع الدول المصدرة للبترول واختصر اسمها ب opec، وقد اعتبر البعض أن هذا الإعلان كان بمثابة سياسة الرد على استراتيجية

[1] عبد الحميد أبو بكر، **البترول المصري أسراره ورجاله**، (القاهرة: دار المعارف، 1994) ص 26

[2] رضا عبد الجبار الشمري، **الأهمية الاستراتيجية للنفط** العربي (الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2014,) ص ص 382.385.

[3] مانع سعيد العتيبة،**أوبك الصناعة البترولية**،رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة منشورات مؤسسة نوفل، بيروت،74 19،ص41.

الشركات الاجنبية العاملة في المجال النفطي وما تقوم به من تلاعبات بالأسعار على حساب الدول المنتجة والعاملة على أراضيها.[1]

ثانيا: مراحل تطور منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك "

في عام 1940، والحرب العالمية الثانية تشتعل أطلق وزير النقل الفنزويلي في ذلك الوقت " الفوسيو بيريس" فكرة إنشاء إطار تنظيمي للدول المصدرة للنفط ، تمخضت عنها بعد عشرين سنة إنشاء الأوبك ، وكانت الفكرة القائمة على مبدأ التحرر من تبعية نفط الجنوب لشركات الشمال المعبرة عن فلسفة المركز الرأسمالي في تأمين التدفقات المالية الضرورية لتمويل الحرب من جهة ولدعم الانتاج الصناعي من جهة أخرى ، كما بنية الفكرة على مصلحة فنزويلا في حماية نفطها من الشرق الأوسط الذي بدأ سلعة منافسة بفضل تكاليف إنتاجه المنخفضة، إلا أن مبدأ التبادل العادل في صناعة النفط كان الركن الغالب على الفكرة[2].

الجدول 5: يوضح أعضاء منظمة الأوبك وتاريخ انضمامها.

الدول	الصفة	تاريخ الانضمام
إيران	من الأعضاء المؤسسين	10سبتمبر 1960
العراق	من الأعضاء المؤسسين	10سبتمبر 1960
الكويت	من الأعضاء المؤسسين	10سبتمبر 1960
العربية السعودية	من الأعضاء المؤسسين	10سبتمبر 1960
فنزويلا	من الأعضاء المؤسسين	10سبتمبر 1960
قطر	دولة منظمة	جانفي 1961 انسحبت في جانفي 2019

[1]أشرف محمود علي محمود،"منظمة. الدول المصدرة للبترول "أوبك" ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوبك" ودورهما البارز في مجال السياسة النفطية"،**المجلة القانونية**، ص ص880-881 .

[2] بشير مصطفى، **رائحة النفط مقالات في الاقتصاد العربي**، (الجزائر: جسور النشر والتوزيع ،2012،)ص: 165 - 166 .

أندونيسيا	دولة منظمة	جوان 1962 العضوية مجمدة منذ نوفمبر 2016
ليبيا	دولة منظمة	جوان1962
الإمارات المتحدة	دولة منظمة	منذ1967
الجزائر	دولة منظمة	جويلية 1969
نيجيريا	دولة منظمة	جويلية 1971
الإكوادور	دولة منظمة	نوفمبر 1973 انسحاب منذ جانفي2020
الغابون	دولة منظمة	جوان 1975 انسحاب عام 1995 عادت للمنظمة في جويلية 2016
أنغولا	دولة منظمة	2007
غينيا الاستوائية	دولة منظمة	2017
الكونغو	دولة منظمة	2018

المصدر: محمد كريم خيذر، "مستقبل منظمة الأوبك في ظل التحولات الاقتصادية والجيوسياسية الدولية الراهنة"، **مجلة السياسة العالمية** ، المجلد 5، العدد 2،2021، ص 164.

تم إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول في مؤتمر بغداد في ايلول / سبتمبر 1960، حضره مندوبون من 5 دول : السعودية، العراق، الكويت،إيران وفنزويلا، وجاء هذا المؤتمر بعد مؤتمر البترول العربي الاول عام 1959، الذي عقد في القاهرة من خلال جامعة الدول العربية، والذي شاركت فيه كل من إيران وفنزويلا بصفة مراقب، وكان الاهتمام الأساسي لمؤتمر البترول العربي في حينه منصبا على العلاقات بين حكومات الدول المنتجة للبترول " وخصوصا دول الشرق الأوسط منها" و شركات البترول العالمية العاملة في تلك الدول، في إطار نظام امتيازات التنقيب عن البترول وإنتاجه واستغلاله في تلك الدول، وكانت اتفاقيات الامتياز قد أبرمت بين تلك الشركات والحكومات بشكل غير متكافئ، إذ كان الطرف

الأول" الشركات"في مركز تفاوضي أقوى من الدول؛ سواء بسبب دعم حكوماتها التي كانت أما مستعمِرة أو تربطها اتفاقات حماية مع العديد من الحكومات، أو كان لها المعرفة والدراية التامة بجيولوجية المناطق البترولية، أو كانت الحكومات في أمس الحاجة للإرادات، الأمر الذي جعلها تتفاوض عن شروط مجحفة بحقها .

وتميزت الحقبة التي تم إبرام الاتفاقيات فيها وبخصوص في منطقة الشرق الأوسط فيما بين الحربين العالميتين، بهيمنة شركات البترول الكبرى على سوق النفط العالمي، وامتلاكها معظم الاحتياطي العالمي، وسيطرتها على أغلب مناطق الانتاج في العالم وفي جميع مراحل الصناعة البترولية : الاستكشاف التنقيب الاستخراج النقل والتكرير والتوزيع والتسويق، ونتيجة لذلك تحكم الشركات صاحبة الامتياز بكمية الإنتاج والأسعار؛ وبالتالي لا تنال حكومات الدول المنتجة الإرادات في شكل ضرائب أو ريع ، ولكن الوضع بدأ في التغير تدريجيا بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي الإطار السياسي نالت العديد من دول العالم ومنها الدول المنتجة والمصدرة استقلالها، وبدا مسار جديد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى هاته الدول، وقد تسلم قيادة تلك التنمية جيل جديد ذو رؤية جديدة، وكان دور البترول وعلاقة الحكومة بالشركة صاحبة الامتياز أحد أكبر القضايا التي واجهت تلك الحكومات، ونجم عن تلك المتغيرات إعطاء بعض حكومات الدول حصة أكبر من عوائد البترول المستخرج من أراضيها أو إعطاء مواطنيها دورا أكبر في قرارات الشركات صاحبة الامتياز.[1]

أما في الإطار الاقتصادي، فقد أدت عملية إعادة بناء اوروبا واليابان اللتين دمرتهما الحرب العالمية الثانية، إلى تزايد الطلب على البترول، وخصوصا من منطقة الشرق الاوسط القريبة من أسواقها وذات الاحتياطي والقدرات الإنتاجية العالية، خلال عقد الخمسينات مثلا تضاعف الطلب العالمي وتضاعف معه الإنتاج من الشرق الاوسط وفنزويلا من 3.3 مليون برميل يوميا عام 1950 الى 7.3 مليون برميل يوميا عام 1959.وأدى ذلك النمو في الطلب إلى البحث عن مناطق إنتاج أخرى خارج سيطرة الشركات الكبرى؛

[1] ماجد بن عبد الله المنيف ، "منظمة الدول المصدرة للبترول :نشأتها تطورها والتحديات التي تواجهها "، **بحوث اقتصادية وعربية**، العدد41، شتاء 2008، ص 81 .

لذلك دخلت شركات مستقلة عن التنظيم الاحتكاري للشركات الكبرى للمنافسة في بعض مراحل الصناعة البترولية، وبشروط مالية تقنية أفضل لحكومات الدول المنتجة، مقارنة بتلك التي كانت سائدة في ظل نظم الامتيازات التقليدية، وتزامن ذلك مع تباطؤ نمو الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب شيخوخة بعض الحقول عدا ألاسكا، وتراجعها عن الصادرات العالمية؛ احتلتها لعقود عدة منذ بداية القرن العشرين وذلك لصالح الشرق الأوسط وفنزويلا.

أدت تلك التغييرات السياسية والاقتصادية إلى تخلخل العلاقات الاحتكارية للشركات الكبرى، التي تلجأإلى امور عدة للمحافظة على هيمنتها وقدرتها الاحتكارية، منها تخفيض الأسعار في الأسواق العالمية للتأثير في منافسيها، ونتج عن ذلك تخفيض إرادات الدول المنتجة، وتذمرها المتكرر من التصرف المنفرد للشركات وكان مؤتمر البترول العربي الأول المشار إليه، وإلى حد ما المؤتمر الثاني في أكتوبر 1960 فتح المجال لحكومات الدول المنتجة للعمل من خلال 3 مبادئ شكلت مرتكزا لقيام منظمة الأوبك وتطورها:

- تعديل مسار العلاقات غير المتكافئة بين شركات البترول العالمية والحكومات، فهي علاقة متشعبة الجوانب ولا تتعلق بالجانب المالي فقط .
- خلق تكتل عالمي موازي من حكومات الدول لتقوية مركزها التفاوضي ضد الشركات الأجنبية.
- مبدأ سيادة الدول الذي أصبح أكثر قوة وتأثير بعدالحرب العالمية الثانية، ويشمل أيضا سيادتها في مواردها ومنها البترول.

كان لاجتماع بغداد المشار اليه لغرض التشاور بين الدول المشاركة حول أفضل السبل لمواجهة قيام الشركات من طرف واحد بإجراء تخفيضات متكررة في الأسعا، إذ لم يكن مطروحا قبيل المؤتم؛ إنشاء منظمة لهذا الغرض، ولكن كان للظرف السياسي آنذاك والدور الذي قام به رؤساء الدول المشاركين أثر مهم في إقناع الوفود الأخرى بالتعجيل بالاتفاق، وكان "لفؤاد روحاني" رئيس الوفد الإيراني دورا بارزا في صياغة إعلان قيام المنظمة،[1]

والتي نص دستورها على الأهداف التالية: [2]

[1] ماجد عبد الله المنيف، مرجع سبق ذكره، ص 82 .

[2] محمد أزهر سعيد السماك وآخرون، **جغرافيا النفط والطاقة**، (العراق: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،1981,) ص276.

- توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحها الفردية والجماعية.
- العمل على الحد من التقلبات غير المعقولة وحماية مصالح دولة منتجة وضمان دخل ثابت وتأمين تجهيز النفط إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعة البترولية.

ومما يدل على بعد نظر أوائل المؤسسين، فإن أهداف المنظمة التي صيغت في ميثاق التأسيس، لا تزال سارية وذات أهمية حتى الآن، على الرغم من تغيير الكثير من العلاقات الاقتصادية والسياسة الدولية، وتغير هيكل صناعة البترول العالمية منذ انشاء المنظمة، إذ لم يعد للشركات العالمية التي سبقت الإشارة لها الهيمنة على علاقات السوق، وذلك لدخول الصناعة شركات أخرى، منها شركات البترول الوطنية للدول المنتجة داخل الأوبك وخارجها، والتي استفاد بعضها من سيطرة حكومات الدول المنتجة على احتياطي النفط وقرارات إنتاجه في أراضيها من خلال التأميم أو التملك، وكذلك دخول مناطق إنتاج أخرى وتغير أنماط الاستهلاك وآلية التسعير.

مع أن إنشاء المنظمة قوبل بالترحاب من قبل شعوب الدول المنتجة باعتباره وسيلة لتقوية المركز التفاوضي للدول مقابل الشركات الاجنبية، إلا انه لم يلق اهتماما لدى المجتمع الدولي وخاصة الشركات. وقد تجلى ذلك برفض سويسرا منحها صفة المنظمة الدولية وما تتمتع به من حصانات، بينما قامت النمسا بذلك، ولهذا كان مقرها فيينا، وبالإضافة إلى أنه في الإشارة مسمى المنظمة البلدان countriesبدلا من دول statesكان احائيا ، إذ إنّ الكويت التي شاركت في مؤتمر بغداد لم تكن قد نالت استقلالها بعد، وكذلك كل من قطر وأبو ظبي اللتين لم تنالا استقلالهما إلا بعد سنوات من انضمامهما، وتمثل عدم الاكتراث أيضا في إصرار الشركات على التفاوض مع الدول فرادى في الموضوعات المختلف عليها.[1]

[1] ماجد بن عبد الله المنيف،مرجع سبق ذكره، ص 83.

وفي نوفمبر 1962 اعترفت بها هيئة الأمم المتحدة كمنظمة حكومية ذات مركز دولي، كما كانت أوبك ضمن المنظمات الدولية التي دعيت بصفة مراقب لحضور مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي الذي عرف باسم حوار الشمال جنوب، والذي عقد في باريس خلال" 1977/1975". [1]

انضمت قطر كعضو كامل العضوية إلى المنظمة بعد نحو أربعة أشهر من تأسيسها، وذلك بعد القرار الذي اتخذته المنظمة رقم 2/4 عام1961 ، كما انضمت ليبيا واندونيسيا إليها بموجب قرار 4/31 عام1962 ، كما انضمت ايضا الإمارات العربية المتحدة سنة ،و1967 الجزائر في1969 ونيجيريا في 1971 والإكوادور 1973 التي قبلت كأول عضو مشارك ثم عضو كامل العضوية، والغابون سنة ،1975 وأخيرا أنغولا سنة 2007).

غير أن المنظمة في السنوات الاخيرة أعادت النظر في سياستها وانطلاقا من مبدأ التعاون من أجل تحقيق المكاسب، فقد عمدت في أواخر عام 2016 إلى العودة إلى سياسة استقرار الأسعار، وعقد تحالف مع بعض الدول الرئيسية من خارج أوبك، بهدف إعادة التوازن إلسوق النفط، تفاوضت أوبك مع 10 دول من خارج أوبك، من أبرزها روسيا والمكسيك وكازاخستان، من أجل أهداف إنتاج واضحة لكل دولة عضو. يمثل تحالف أوبك + الذي لعبت فيها المملكة العربية السعودية وروسيا دورا رئيسيا، حوالي 45 % من إنتاج النفط العالمي .[2]

وفي أواخر 2021 ظل تعافي الاقتصاد العالمي المتباطئ من قيود الاغلاق المفروضة في جل دول العالم بسبب جائحة كورونا، بدأ الطلب العاملي على النفط في تزايد مستمر مما رفع أسعار النفط إلى حدود 85 دولار للبرميل، ولا تزال أوبك+ تتمسك بخططها فيما يخص ضخ النفط في الأسواق العالمية.[3]

---

[1] سمير بن محاد، "دور منظمة الاوبك فيظل التحولاتالطاقوية في العالم دراسة اقتصاد– قياسية باستخدام نموذج اشعة لانحدار الذاتي"، **مجلة العلوم الادارية والمالية**، المجلد 6، العدد١ ،2022، ص ص 109– 110.

[2]Quint , D., &Venditti , F. **The influence of OPEC+ on oil prices:a quantitative assessment**. (E. C. Bank, Éd:(2020, September) ,p. 08.

[3] سمير بن محاد، مرجع سبق ذكره، ص 112.

المطلب الثاني: العضوية واتخاذ القرار في المنظمة

فيما يتعلق بالانضمام، فإن منظمة الدول المصدرة للنفط تقبل عضوية أي دولة تقدمت بملف الانضمام بشرط توافر الشروط التالية:[1]

الأعضاء المؤسسون في المنظمة هم تلك الدول التي شهدت المؤتمر المنعقد في بغداد ووقعت على وثيقة إنشاء المنظمة.

- الأعضاء المتمتعون بالعضوية الكاملة هم الأعضاء المؤسسون إضافة إلى الدول التي يوافق المؤتمر على طلب انتسابها.
- قررت المنظمة فتح باب العضوية أمام كل دول لديها فائض وفير من البترول الخام شرط حصولها على موافقة كل الاعضاء المؤسسين، وموافقة ثلاث أرباع الأعضاء ذوي العضوية الكاملة.
- يمكن لأي عضو مشارك حضور أي اجتماع بدعوى من المؤتمر أو مجلس المحافظين، وكذلك أي اجتماع استشاري والمشاركة في المداولات دون أن يكون له حق التصويت ولكن له حق في الاستفادة من جميع التسهيلات التي توفرها الأمانة العامة.
- ليس لأي عضو أن ينسحب من المنظمة دون إخبار المؤتمر مسبقا برغبته في الانسحاب.

أما فيما يخص اجهزة المنظمة، فإن منظمة الدول المصدرة للنفط تتكون من الجهاز التنظيمي الآتي

المؤتمر الوزاري:

يعتبر السلطة العليا لمنظمة الأوبك ويعمل وفق مبادئ وأسس الإجماع وهو مسؤول عن وضع وصياغة السياسة العامة لها، يجتمع المجلس الوزاري مرتين سنويا في مقر المنظمة الدائم من أجل التنسيق وتوحيد السياسات النفطية، أما لجنة المراقبة الوزارية والتي أنشأت سنة 1993 فمهمتها مراقبة الحصص الإنتاجية وصادرات الدول الأعضاء،حيث تتألف من ثلاث وزراء والأمين العام ،ويمكن أن يعقد دورات استثنائية بحضور ثلاثة أرباع مجموع الأعضاء، وتتخذ القرارات بالإجماع ولا تصبح نافذة إلا بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ الاجتماع، وينتخب المؤتمر رئيساً يبقى إلى حين انعقاد الدورة الجديدة ومن مهمات

[1] قصي محمد عادل و كريمة كمال،"آفاق منظمة الدول المصدرة للنفط ورهاناتها المستقبلية" ، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية: دراسات اقتصادي**ة، العدد 37، افريل 2019، ص 63.

المؤتمر أيضاً إقرار السياسة العامة للمنظمة والإشراف على تنفيذها، وإقرار الميزانية وتعيين السكرتير العام للمنظمة ونائبه .

مجلس المحافظين

يتألف من ممثل من كل بلد عضو بموافقة المؤتمر، وتستمر هذه العضوية لمدة سنتين، ويعقد المجلس اجتماعين عاديين سنوياً، ويمكن أن يعقد اجتماعات استثنائية عند الضرورة بطلب من رئيس المجلس والسكرتير العام أو بطلب من ثلثي مجموع المحافظين، ويشرف المجلس على توجيه الإدارة وتنفيذ مقررات المؤتمر ورفع التوصيات إلى المؤتمر (كل ضمن اختصاصه) واتخاذ القرارات.

الأمانة العامة:

أنشأت سنة 1961 وهي مسؤولة عن تنفيذ أنشطة المنظمة وتعمل وفق تعليمات مجلس المحافظين، وتتألف من الأمين العام، نائب المدير العام، قسم الأبحاث، دائرة شؤون، الموظفين والأعمال الإدارية، الدائرة الإعلامية، مكتب الأمين العام، وحدة الشؤون القانونية، جدير بالذكر أن الأوبك بادرت سنة 1976 إلى إنشاء صندوق (أوبك) للتنمية الدولية من أجل تقديم المساعدات للدول النامية.1

السكرتاريا:

وتتكون من مجموعة من الإدارات مثل الاقتصادية والفنية والعلاقات العامة التي تتولى الأعمال التنفيذية للمنظمة تحت إشراف السكرتير العام والذي يعدُ ممثلها القانوني(1)، ويعين بالتناوب لمدة، عام ثم تقرر في عام 1970 أن يكون التعيين لمدة (3) سنوات قابلة للتجديد لمدة أخرى مساوية وإذا لم تتم الموافقة من قبل الأعضاء بالاتفاق على المرشح يتم التعيين بالتناوب ولمدة سنتين .

اللجنة الاقتصادية:

أنشئت هذه اللجنة بقرار المؤتمر 7 / 50 في 1964/11/28 وهي ليست إدارة من إدارات السكرتارية ولكنها تتمتع بمركز شبه مستقل وتجتمع مرتين قبل كل اجتماع وزاري اعتيادي وتتألف من ممثلين من الدول الأعضاء، وتقوم اللجنة وفق نظامها الأساس بالمهام الآتية :

[1] مشدن وهيبة، **اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي**، (جامعة الجزائر : قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2013،) ص 50.

1 . مساعدة المنظمة في تحقيق استقرار الأسعار العالمية للنفط عند مستويات عادلة حسب ماتقدم من دراسات حول وضع الأسعار والعوامل الاقتصادية والعوامل الأخرى المؤثرة في أسعار النفط العالمية، وتقوم بجمع المعلومات المطلوبة عن طريق الاتصال بالهيئات الخاصة والعامة في صناعة النفط وتقدمها الدول الأعضاء على شكل تقارير شهرية ، وتوضح هذه التقارير نشاطات اللجنة الاقتصادية .

2 . المحافظة على الروح والمبادئ التي تأسست من أجلها المنظمة المتعلقة بسياسة المنظمة لتحقيق تلك الأهداف والتفاوض مع الشركات النفطية. [1]

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لنفط الاوبك في أسواق الطاقة العالمية

تستحوذ دول الأوبك على إمكانيات نفطية هائلة من حيث الاحتياطات والإنتاج، هذه الكميات تجعل منها من أكبر التكتلات النفطية العالمية، وبالتالي قوة اقتصادية تتحكم بالسوق البترولية، مما يسمح لها بتحقيق اهداف واضحة في هذه الأسواق.

أولا: الاحتياط النفطي لدول الأوبك

قدرت الاحتياطات النفطية على مستوى العالم بحوالي حوالي 1732.4 مليار برميل من النفط حسب إحصائيات 2020، وقد قدر أن تمتلك دول منظمة أوبك حصة الأسد منها بحوالي 1216 مليار برميل؛ أي ما نسبته أكثر من 70٪ من الاحتياط العالمي، والشكل التالي يوضح تطور حجم الاحتياطي العالمي من النفط، وفق مجموعتين أساسيتين هما دول منظمة أوبك وما يعرف ب: "غير أوبك"، حيث تراوح احتياطي أوبك ما بين 60 الى 70% من الاحتياطي العالمي على طول فترة الدراسة، وهو ما يبين أهمية منظمة أوبك وما تفرضه من قرارات نفطية على مستوى الاسواق النفطية العالمية.[2]

[1] محمد مغربي: **السيادة الدائمة على مصادر النفط**، (بيروت: دار الطليعة، 1973،)ص 135

[2] سمير بن محاد، مرجع سبق ذكره،ص113.

الشكل3: تطور الاحتياطي المؤكد من النفط في الاوبك وغير الاوبك

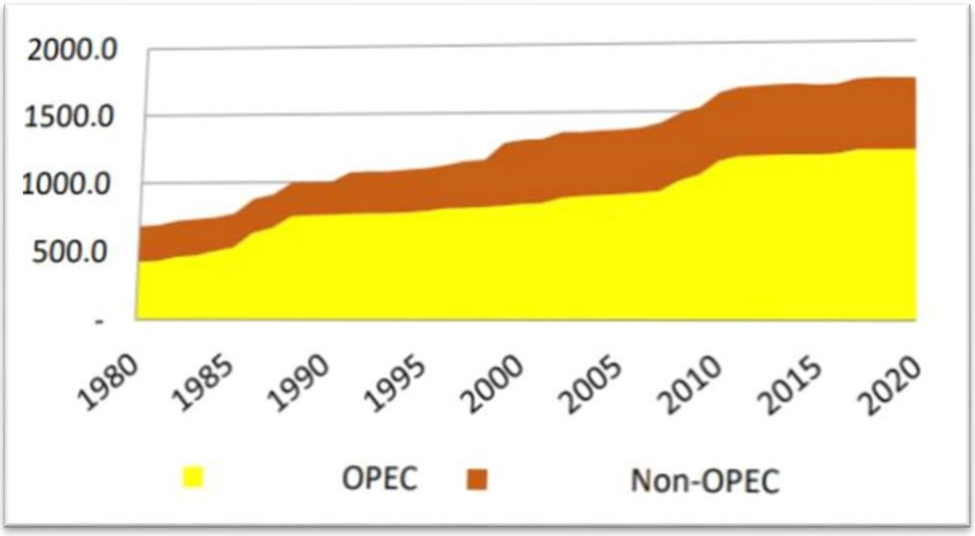

المصدر: سمير بن محاد، "دور منظمة الأوبك في ظل التحولات الطاقوية في العالم دراسة اقتصاد–قياسية باستخدام نموذج أشعة لإنحدار الذاتي"، **مجلة العلوم الإدارية والمالية**، المجلد 6، العدد1 ،2022، ص 114

ويبين لنا الجدول أدناه، حجم الاحتياطات النفطية على مستوى الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، حيث نلاحظ من خلاله التباين الواضح من حيث حجم الاحتياطات المؤكدة لكل دولة ،وهذا ما سينعكس (كما سنراه لاحقا) في قرارات المنظمة وحصة كل دولة من دولها .

الجدول 6: يمثل الاحتياطات النفطية والإنتاج بالنسبة لدول الأوبك نهاية 2005

الدولة	الاحتياطات	النسبة من الاحتياط الدولي%	الرتبة	الإنتاج اليومي	الرتبة	النسبة من الاحتياط الدولي%
السعودية	264.2	22.00	1	11035	1	13.6
إيران	137.5	11.45	2	4049	4	5.0
العراق	115.0	9.58	3	1820	14	2.2

الكويت	101.0	8.45	4	2643	11	3.3
الإمارات	97.8	8.15	5	2751	10	3.4
فنزويلا	79.7	6.64	6	3007	8	3.7
ليبيا	39.1	3.26	9	1702	17	2.1
نيجيريا	35.9	2.99	10	2580	12	3.2
قطر	15.2	1.27	14	1097	21	1.4
الجزائر	12.2	1.02	16	2015	13	2.5
أندونيسيا	4.3	0.36	25	1136	20	1.4
المجموع	902.4	75	/	33836	/	42
بقية البلدان خارج الأوبك	298.3	25	/	47252	/	58
مجموع العالم	1200.7	100	/	81088	/	100

المصدر:.Bp.StatisticalReview of World Energy.2006

وكانت دول أوبك تُشكل ما يقرب من 79.1% من إجمالي احتياطيات العالم من النفط (أو ما يوازي 1226.54 مليار برميل) بنهاية عام 2019، بحسب تقديرات أوبك، لكن هذه الاحتياطيات المؤكدة لدى الـ13 دولة عضو في منظمة البلدان المصدّرة للنفط تقف عند 1236.9 مليار برميل عام 2021، وفق التقديرات الأولية من مجلة أويلآند غاز.[1]

ثانيا: الإنتاج النفطي لدول الاوبك

بالنسبة لإنتاج النفط في العالم فهو يتغير بناء على نمو الطلب العالمي بصفة أساسية، بينما تنتهج دول منظمة أوبك سياسة موحدة اتجاه زيادة أو خفض الإنتاج ، تمتلك الدول الأعضاء في منظمة الأوبك 40% من الانتاج العالمي بأعضائها ال 15 ، لكن مع انسحاب قطر بداية من الشهر جانفي 2019

[1] سالي إسماعيل، مرجع سبق ذكره .

(وبقيت 14 دولة فقط) وفضلا عن كمية الإنتاج الحالية، فإن الأوبك تمتلك قدرات إنتاجية كبيرة ما مكنها من التربع على عرش السوق النفطية؛ من خلال تجربتها الناجحة في التأثير على الأسعار، وهو الهدف التجاري الذي رسم لها بعد ما تضاءلت الفكرة الأصلية ، وهي استخدام النفط لمقاومة الشركات العملاقة المحتكرة.[1]

إن الإنتاج لا يعكس بالضرورة حجم الاحتياطي المؤكد الذي تمتلكه دول المنظمة، ولكن تأثير قرارات أوبك فيما يخص رفع أو خفض الإنتاج يبقى ذا معنوية كبيرة، باعتبار أن أكبر منتج من خارج أوبك هو الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تستهلك اكثر مما تنتجه (قرابة 20% من الإنتاج والاستهلاك العالمي)، ومثلما يوضح الشكل الموالي؛ فقد عرف إنتاج النفط في الأوبك تطورا ملحوظا خلال الفترة من 1980 إلى2020 باستثناء الفترة من 1980 إلى 1985 والتي عرفت تراجعا في إنتاج المنظمة ، مع ملاحظة بعض الانخفاضات المحدودة على فترات مختلفة.

الشكل4: يمثل الرسم البياني تطور انتاج النفط في منظمة اوبك وغير الاوبك

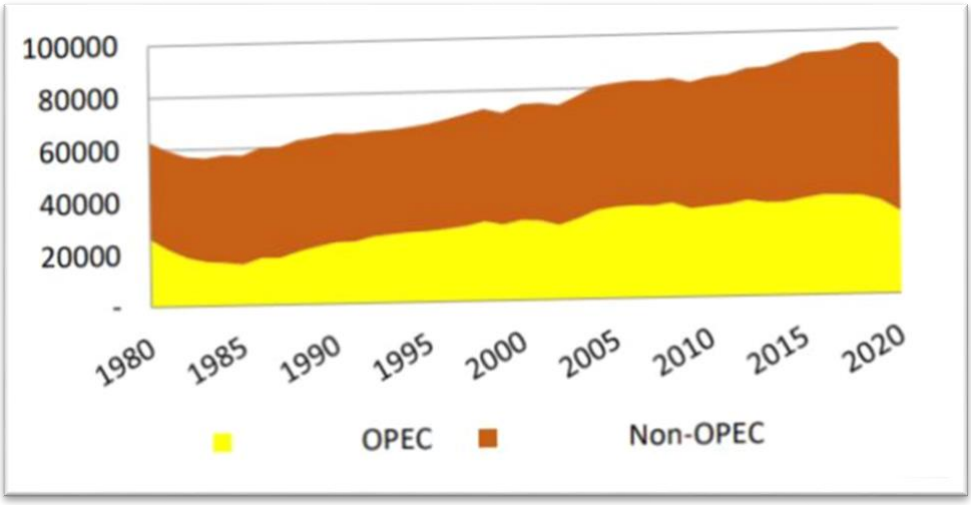

المصدر: سمير بن محاد، "دور منظمة الأوبك في ظل التحولات الطاقوية في العالم دراسة اقتصاد– قياسية باستخدام نموذج أشعة لإنحدار الذاتي"، **مجلة العلوم الإدارية والمالية**، المجلد 6، العدد1 ،2022، ص 114

[1] حفيظ صواليلي، **أسعار النفط تلامس 80 دولار**، جريدة الخبر يوم 22/ 9/ 2018، العدد 8995، ص 11

فيما يمثل المنحنى البياني أسفله نسبة التغيير حصة الأوبك من الإنتاج العالمي حتى 2005، وما نلاحظه هو التذبذب في كمية الإنتاج ،حيث تنخفض أحيانا وترتفع أحيانا أخرى، وما يفسر ذلك هو سياسات الأوبك المفروضة على حصص الدول الأعضاء بهدف استقرار الاسعار والموازنة بين العرض والطلب .

الشكل5: يمثل المنحنى البياني التغيرات النسبية في حصة منظمة opec من مجمل الإنتاج الدولي للمدة 1970-2005

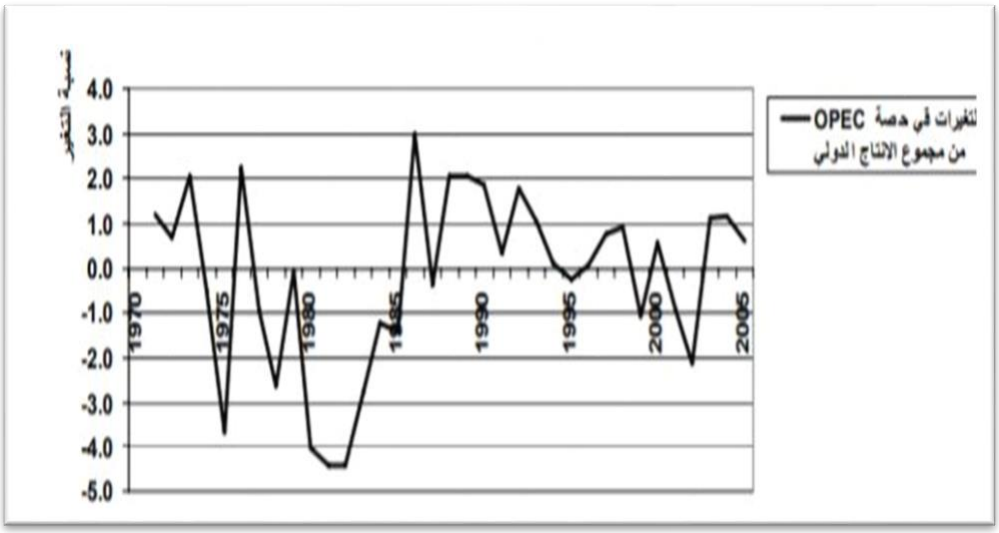

المصدر: عبد الستار عبد الجبار موسى، "حصة الأوبك من انتاج النفط الخام أداة للقيادة السعرية في الأسواق الدولية"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 65:(2007) ص41

تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر دولة منتجة للنفط داخل المنظمة بإنتاج قدر ب 10.32 مليون برميل يوميا سنة 2018.ما يجعلها تحتل مكانة كبيرة، وصاحبة تأثير قوي على القرار النفطي داخل المنظمة، شهدت الاوبك تراجعا معتبرا في مكانتها التي كانت تحتلها خاصة في سنوات السبعينات والثمانينات، وهذا بالنظر لعدة أسباب ارتبطت بتحركات الدول الصناعية الكبرى للنفط لمواجهة سيطرة المنظمة على سوق النفط، بالإضافة الى تعاظم دور دول نفطية من خارج المنظمة، ما قلل من هامش حركتها بداية من سبعينات ، كما ان دول الأوبك ما اذ قارنا حجم انتاجها من النفط بحجم احتياطها فإنها تلعب دورا أقل

بكثير من ما يمكن أن تلعبه في السوق النفطية الدولية، تاركة المجال لدول نفطية من غير دول الأوبك ، بالإضافة إلى زيادة منافسة الطاقات البديلة للنفط، خاصة منها الطاقات المتجددة .[1]

يجب علينا التنويه في هذا الصدد؛ أن هناك أربعة من أصل أكبر المنتجين العشرة للنفط في العالم، وهم السعودية، الكويت، العراق والإمارات، بالإضافة الى الجزائر، ليبيا، حيث يشكل هؤلاء المنتجون السبع من أصل الدول الأعضاء ال14في منظمة الدول المصدرة للنفط" أوبك" من الدول العربية؛ وعليه فان ما يتميز به النفط العربي مقارنة بالنفوط الأخرى هو انخفاض تكاليف الإنتاج التي تعتبر الأرخص مقارنة مع تكاليف إنتاجه في المناطق الأخرى من العالم، إذ يتصف النفط في العراق والسعودية بانه أرخص بين كل أنواع النفط في العالم، حيث تصل كلفة الأنفاق الرأسمالي للبرميل المنتج أقل من 3 دولار مقابل 15 دولار كلفة إنتاج البرميل في الولايات المتحدة؛ ضف إلى ذلك لموقع الجغرافي الاستراتيجي لمناطق إنتاج النفط في العراق والسعودية؛ حيث يشكلان مركزا متكاملا لإنتاج وتصدير النفط إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية، إذ أن قرب مناطق الإنتاج النفطي من مواقع الاستهلاك يترتب عليه نفقات نقل أقل وخاصة السوق الأسيوية والأوربية.

يعتبر النفط العربي من أجود أنواع النفط في العالم وذلك لانخفاض نسبة الكبريت وخلوه من الشوائب، حيث تعتبر نسبة مادة الكبريت التي تعد من أسوأ الشوائب في النفط الخام المحدد لسعره في الأسواق العالمية، في حين تعتمد الدول الصناعية الكبرى على النفط العربي كمصدر مهم للطاقة وكمادة خام للصناعة البرتو كيمياوية، وفق التقديرات النشرة الإحصائية لمنظمة الاوبك،فإن أكثر من 80 ٪ من احتياطيات النفط الخام المؤكدة في العالم تقع في الدول الأعضاء في منظمة أوبك، أما الجزء الأقرب من احتياطيات أوبك النفطية في الشرق الأوسط، والتي تصل الى 65 ٪ من اجمالي أوبك، وقد أضافت الدول الأعضاء في منظمة أوبك إضافات كبرية على احتياطاتها النفطية في السنوات الأخيرة، من خلال تبين أفضل الممارسات في هذه

[1] محمد كريم خيذر، "مستقبل منظمة الاوبك في ظل التحولات الاقتصاد والجيوسياسية الدولية الراهنة"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 5، العدد 2: (2021)،ص 165.

الصناعة، وتحقيق الاستكشافات المكثفة للنفط، ونتيجة لذلك يبلغ احتياطي النفط في أوبك حاليا 1223.43 مليار برميل.[1]

ثالثا: الإيرادات النفطية لدول الأوبك لسنة 2022

ارتفعت إيرادات دول أوبك من صادرات النفط بأكثر من 307 مليارات دولار خلال عام (2022)، لتسجّل أعلى مستوى منذ عام 2014، مع قفزة أسعار الخام، جراء الحرب الروسية الأوكرانية، بحسب تقرير حصلت منصة الطاقة على نسخة منه.

وأظهرت النشرة الإحصائية السنوية الصادرة عن أوبك يوم (11 يوليو/تموز 2023)، ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية للدول الأعضاء في المنظمة إلى 873.57 مليار دولار خلال عام 2022، مقارنة بـ566.44 مليار دولار العام السابق له، ما يمثّل زيادة قدرها 54.2%، أو 307.1 مليار دولار،فقد شكّل النفط أكثر من 55% من قيمة الصادرات الإجمالية لدى الدول الأعضاء في منظمة أوبك البالغة (1.578 تريليون دولار)، وفق حسابات وحدة أبحاث الطاقة.

وكما هو معتاد، قادت السعودية زيادة إيرادات دول أوبك من النفط خلال عام 2022، مع تحقيقها عائدات بقيمة 326.28 مليار دولار، مقابل 202.16 مليار دولار في العام السابق له، وجاء العراق في المرتبة الثانية بإيرادات 120.47 مليار دولار خلال 2022، ارتفاعًا من 79.78 مليار دولار عام 2021، ما يمثّل زيادة نسبتها 51.1%.

وفي الترتيب الثالث ضمن إيرادات دول أوبك من النفط، جاءت الكويت بنحو 95.35 مليار دولار في عام 2022، مقارنة بـ61.70 مليار دولار العام السابق له.وبفارق ضئيل عن صاحبة المركز الثالث، حلّت الإمارات في المرتبة الرابعة؛ إذ بلغت إيرادات البلاد من صادرات النفط 94.67 مليار دولار خلال 2022، بزيادة 73% على أساس سنوي.واحتلّت نيجيريا المركز الخامس، بعدما ارتفعت عائداتها من صادرات النفط إلى 53.45 مليار دولار في 2022، مقابل 41.37 مليار دولار العام السابق له.وبصفة عامة، تتوقع إدارة

[1] شامية بن عباس، "المساهمة الفعلية لمنظمة الاوبك في تحديد مستقبل الاسعار واستقرارها في سوق النفط الدولية بعد الأزمة النفطية في 2014 ودور الجزائر في ذلك" ، **مجلة البشائر الاقتصادية** ،المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2020، ص 479.

معلومات الطاقة الأميركية هبوط إيرادات دول أوبك من صادرات النفط بنحو 26% خلال العام الجاري (2023)، لتصل إلى 656 مليار دولار، قبل أن تعاود الارتفاع في 2024. [1]

[1] أحمد شوقي، **إيرادات دول الأوبك من صادرات النفط تقفز 307 مليارات دولار في 2022**، وحدة أبحاث الطاقة، نشر في 2023/7/11/ على الموقع :https://2u.pw/ee9AsFm، تاريخ الاطلاع:2023/8/1.

المبحث الثاني: الأوبك وعلاقات التفاعل مع سياسات الطاقة العالمية

تربط الأوبك مجموعة من العلاقات المتباينة مع فواعل السوق النفطية الدولية، باختلاف أطرافها، من البلدان المنتجة أو المستهلكة إلى المنظمات الطاقوية وحتى الشركات النفطية متعددة الجنسيات التي أضحت تحتل مكانة مهمة في الأسواق الدولية، ومن خلال هذا المبحث سنعرض بالتفصيل تفاعلات الأوبك مع السياسات الطاقوية لمختلف الفواعل الدولية.

المطلب الاول: سياسات الأوبك النفطية اتجاه القوى الكبرى

تتباين سياسات الأوبك مع الدول الكبرى في الساحة الدولية؛ باختلاف العلاقات القائمة على أساس التعاون من أجل المصالح المشتركة أو التباين القائم على التنافس في بعض الأحيان والتفاهم في أحيان أخرى من جهة ، والسياسات السياسات العدائية من جهة أخرى .

أولا: سياسات المصالح المتبادلة بين الصين ودول الأوبك

تمتلك الصين الاقتصاد الأكبر في العالم، وقد شهدت خلال فترات مختلفة ازدهارا وتراجع في بعض الأحيان، منذ ادخال الإصلاحات الاقتصادية عام 1978 أصبحت الصين واحدة من أسرع البلدان في العالم نموا، ففي سنة 2014 كانت ثاني أكبر اقتصاد في العالم.1 ما جعلها تحتل الصدارة أيضا ضمن الدول الأكثر طلبا للطاقة، حيث تشير الإحصائيات إلى ارتفاع وإردات الصين من النفط الخام خلال شهر مارس 2023،وتعد النسبة الأعلى مستوى منذ منتصف 2020، مدفوعة بزيادة الطلب المحلي وانتعاش القطاع الصناعي. [2]

من جهة أخرى تحتل الصين المرتبة الثانية عالميا من حيث استهلاك النفط؛ حيث تمثل حوالي 13.2٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي البالغ: 97103.871 برميل يوميا.[3] رغم أن الصين من البلدان

---

[1]منيجل جميلة و حواثرة سعيدة، **التجربة الصينية في الطاقة المتجددة بين الواقع والمأمول**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 3، لعدد3، 2020، ص 188.

[2] رجب عز الدين، **واردات الصين من النفط تقفز** في مارس **إلى أعلى مستوياتها منذ 33 شهرا**،نشر بتاريخ: 13 أفريل 2023، على الموقعhttps://2u.pw/QQlEkCD:تاريخ الاطلاع: 2023/7/26.

[3]**China oil**,published in 2016, https://www.worldometers.info/oil/china-oil،/9/7/2022,

المستهلكة للنفط إلا أنها تملك أيضا احتياطات نفطية على أراضيها، إذ تشير بعض التقديرات أنّ احتياطي النفط الصيني بلغ حوالي 3.5 مليار طن متري في عام 2020. تتأثر صناعة النفط في الصين بشدة بتزايد عدد السكان والظروف السياسية للبلاد.[1]غير أنها تنتج فقط كل عام ما يعادل 7.1٪ من إجمالي احتياطاتها المؤكدة (اعتبارًا من 2016).

وعليه فإن مصادر الطاقة الصينية المحلية غير كافية ولا تسد حاجاتها المتزايدة في مجال التطور الصناعي، وحسب حجم نموها الاقتصادي يعتبر هذا الاحتياطي ضئيلا جدا؛ لهذا اخذت القيادة الصينية وبمعدلات متسارعة ببناء معامل لتكرير النفط، وعززت من إنتاجها المحلي سعيا منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي، إلا أنها لم تستطع تلبية ذلك، فقد اعترفت لجنة تخطيط الدولة في الصين أن صناعتها النفطية المحلية لا يمكنها أن تحافظ أو تحقق الاكتفاء الذاتي في ضوء الطلب على الطاقة.[2]

لقد عمدت الصين إلى اعتماد سياسة تعاونية مع دول الأوبك خاصة وأنها كما ذكرنا من أكثر الدول طلبا للنفط مع استمرار نموها الاقتصادي وتطوره، ويتجلى ذلك من خلال إنشاء آلية الحوار المشترك بين الصين وأوبك في عام 2005، فقد تم الحفاظ على التواصل بشأن السياسات عبر الحوار بينهما، وقد حقق الطرفين نتائج إيجابية في المساعدة المشتركة في الحفاظ على استقرار سوق النفط العالمية، وكذلك فيما يتعلق بتعزيز وتوسيع تجارة النفط بين الصين والدول الأعضاء في أوبك[3].

يبدو أن الصين قررت أن الوقت قد حان للخروج من الظل فيما يتعلق بوارداتها من النفط الخام، إذ تظهر تحركاتها فيما يتعلق بعلاقاتها بإيران وغيرها من الدول الكبرى المنتجة للنفط من دول الأوبك وخاصة الخليج العربي، أنها لن تقبل أي تدخل من الولايات المتحدة في أي جانب من جوانب توسعها في هذه المنطقة.والمثال على ذلك حادثة احتجاز ناقلات النفط من قبل إيران في خليج عمان، حيث لم تكن هذه

---

[1]Jessika Aizarani,**Proved oil reserves in China 1990-2020**, Published in: 31/7/2023, in :https://www.statista.com/statistics/264346/chinese-oil-reserves-since-1990(2023/8/3)

[2] جمال بعيرة، "الطاقة كبعد استراتيجي في الأمن القومي الصيني"،**المجلة الجزائرية للأمن الانساني**، المجلد 6، العدد2، جويلية 2021، ص268.

[3]**الصين تؤكد على شراكتها الاقتصادية مع منظمة الأوبك**، سكاي نيوز العربية، نشر في 17 ماي 2023، عل. الموقع :https://2u.pw/P2T5kC6،تاريخ الاطلاع : 2023/7/10.

الأخيرة مجرد حوادث منفردة بعيدة عن التغيرات الجيوسياسية التي يشهدها العالم منذ اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا، وفق محللين وتقارير متخصصة في قطاع الطاقة.

على الرغم من عدم تورط أي من العسكريين الصينيين بشكل مباشر في عمليات الاحتجاز هذه، فإن الصين تقدم الدعم من وراء الكواليس لإيران، وفق المحللين، الذين رأوا أن تحركات الصين في المنطقة لا تقتصر فقط على دعم إيران الضمني، وإنما التقارب أكثر مع السعودية، أكبر مصدّر للنفط في العالم، والحضور بفاعلية في مكامن إنتاج النفط في العراق.

ووفق تقرير لصحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية، فإن تجارة النفط العالمية تتراجع عن اعتماد الدولار في التداولات "ببطء، لكن بثبات"، مشيرة في تقرير لها إلى أنه "في وقت كانت الصين لبعض الوقت تشتري كميات متزايدة من النفط والغاز الطبيعي المسال من دول تابعة للأوبك بعملتها الخاصة، فإن اجتماع الرئيس الصيني "شي جين بينغ " مع قادة مجلس التعاون الخليجي، ربما كان بمثابة بداية ولادة البترويوان".فالسياسة الصينية تعمد إلى إعادة كتابة قواعد سوق الطاقة العالمية، كجزء من جهد أكبر أيضاً لإزالة الدولار عما يسمى بلدان "بريكس" (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا)، وعدد من الأجزاء الأخرى من العالم، وهذا الذي من شأنه أن يحدث تحولاً هائلاً في تجارة الطاقة العالمية.

وتمتلك روسيا وإيران وفنزويلا 40% من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم، وكلها تبيع النفط للصين، مع منحها خصماً كبيراً، كما تمثّل دول مجلس التعاون الخليجي 40% أخرى من الاحتياطيات المؤكدة، وتوجد الـ20% المتبقية في شمالي وغرب أفريقيا وإندونيسيا، وهذه المناطق داخل المدار الروسي والصين.1ومنه فإن كل تلك الدول التي تتعامل معها الصين طاقويا هي من أعضاء الأوبك أو من حلفائها في السوق الدولية،هذا الذي جعل من سياسة الصين اتجاه الأوبك سياسة تعاونية رابحة بين بائع ومشتري.

---

[1] تقرير العربي الجديد، **نظام عالمي جديد لسوق الطاقة: الصين تخرج** من **الظل للدفاع عن مصالحها النفطية** ، نشر في: 23 ماي 2023، على الموقع :

https://www.alaraby.co.uk/economy/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%

، تاريخ الاطلاع : اوت 2023.

على هذا الأساس تتجلى استراتيجية الصين لتأمين الطاقة في سياسة الصين الدولية، وفي توجهها نحو إعطاء الأولوية لهذه المادة الحيوية، وفي تحديد علاقتها الخارجية، ومن خلال تنويع الموارد من مختلف المناطق المنتجة لها، بغية تقليل مخاطر الاسترداد، واعتمدت الصين صيغة جديدة للحصول على الطاقة، عن طريق تنمية علاقتها الثنائية مع الدول المختلفة ، بما في ذلك الدول المنبوذة من طرف الغرب، أو الدول المارقة كما سعت أيضا باعتبارها دولة صاعدة في الاستهلاك الطاقوي إلى تقليل آثار مخاطر عدم الاستقرار السياسي في البلدان المنتجة هذا إضافة إلى تكثيف، وتوسيع نشاطاتها الاستثمارية في القطاع الأساسي للطاقة، كالاستكشاف والتنقيب في البلدان المنتجة لها، ومحاولة حماية خطوط الإمدادات بمختلف الوسائل، بما في ذلك محاولة تطوير المنظومات العسكرية لتواكب توسع مصالحها العالمية في هذا المجال .[1]

ثانيا: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية العدائية نحو الأوبك

كانت العلاقة بين لأوبك والولايات المتحدة الأمريكية منذ 1973 علاقة متوترة في أغلب الأوقات، حيث دعا كل رئيس أمريكي إلى ضرورة استقلال الطاقة منذ نيكسون وحتى بايدن، مع استمرار الاقتصاديين في مناقشة مزايا مثل هذا الهدف، يقول المؤيدون أنّ الاعتماد الأقل على نفط الأوبك يقلل من العجز التجاري، ويجعل الاقتصاد الأمريكي أكثر مرونة في مواجهة تقلبات أسعار النفط، ويقول بعضهم أنه على الاقل سيسمح للولايات المتحدة بتحويل تركيزها بعيدا عن الشرق الأوسط.

رأت إدارة بوش الابن ومن بعدها إدارة أوباما أن الافتقار إلى تبني خيارات متعددة ومختلفة لتحقيق أمن الطاقة الأمريكي، سيجعل الإدارة الأمريكية خاضعة لشروط وإملاءات حكومات الدول ذات الثقل في إنتاج واحتياطي الطاقة؛ التي تعارض المصالح الأمريكية؛ لذا تبنت الإدارتان هدف تحقيق أمن الطاقة اعتمادا على شقين، الأول داخلي: يركز على الاستثمار في الطاقة البديلة المتجددة والتنقيب عن النفط والغاز داخل الولايات المتحدة، والثاني خارجي: يركز على تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة عموما ومن منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وتنوع مصادر الطاقة الأمريكية وتأمين مصادر طاقة خارجية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة وطرق إمداداتها، لكن التطورات التي شهدتها الولايات المتحدة

[1] جمال بعيرة،مرجع سبق ذكره، ص 270.

في عقب حوادث ال 11 من سبتمبر 2001، وتولي مسؤولين ذوي صلاحيات كبرى الشركات الطاقة الأمريكية بإدارة بوش، دفع الإدارة إلى إعطاء أهمية للبعد الخارجي في أمن الطاقة الأمريكي .

بيد أنّ الزخم السياسي والدعم المالي لإحلال بدائل الطاقة المتجددة محل النفط، والتنقيب عن الأخير في الأراضي والسواحل الأمريكية، وتصاعد الحديث عن استقلالية الطاقة الأمريكية مع توقعات تقرير آفاق الطاقة لعام 2030 بارتفاع احتياطات الولايات المتحدة من النفط والغاز الصخريين، وتوقعات أن يفوق الإنتاج الأمريكي عددا من الدول المنتجة حاليا، سيبقي الولايات المتحدة بحاجة إلى الإمدادات الخارجية لعدد من الأسباب؛ من بينها أن الإنتاج الأمريكي لن يوفي بحاجاتها من الطاقة التي هي في تزايد مستمر إلى جانب سهولة استخراج النفط التقليدي، وقلة تكلفته مقارنة باستخراجه من الأراضي الساحلية الأمريكية ، بالإضافة إلى رغبة أمريكا بالاحتفاظ باحتياطاتها من النفط والغاز الصخري تحسبا لأي تطورات مستقبلية تهدد الإمدادات العالمية من الطاقة [1]، بالإضافة إلى ذلك يعني الاستقلال المتنامي للولايات المتحدة في مجال الطاقة أن بوسعها أن تكون أقل قلقاً حول الشرق الأوسط، وإن بإمكانها تحويل المزيد من الاهتمام نحو أماكن أخرى من العالم، من بينها ما يسمّى بالمحور نحو آسيا (توجه واشنطن نحو آسيا)، وباختصار ، فإنّ تزايد إنتاج الطاقة من قبل الولايات المتحدة يضاعف نفوذ واشنطن بقوة ويفتح أمامها المجال لتعزيز المصالح الأمريكية بحزمٍ أكبر على مختلف الجبهات[2].

ومع ذلك ما يزال اسم الأوبك يستخدم بوصفه ماكينة مثيرة للإحباط"حسب المنظور الأمريكي"، إذ أنها تصف الأوبك بانها محتكرة، فضلا عن ذلك فقد هدد الكونغريس بالسماح لدعاوى قضائية ضد الاحتكار " ضد منظمة الأوبك": والدول الأعضاء فيها، كما ألقى الرئيس الأمريكي " جون بايدن" باللوم على الأوبك، وذلك لعدم زيادة الإنتاج بالسرعة الكافية استجابة لارتفاع الأسعار التي ساهمت في تضخم قياسي في الولايات المتحدة الأمريكية،أما أعضاء الأوبك الذين يرون أن المنظمة بمنزلة نادي سياسي أكثر من أنها

---

[1] عمرو عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2] باتريك كلاوسون وسايمون هندرسون، **سياسة الطاقة ..أمريكا والشرق الأوسط في عصر الوفرة النفطية**، تحليل السياسات،المجهر السياسي ، العدد 146، جوان 2016، على الموقع :

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/syast-altaqt-amryka-walshrq-alawst-fy-sr-alwfrt-alnftyt .

اتحاد احتكاري اقتصادي، فإن سلوك الولايات المتحدة أهمية الأوبك ويبقى الدبلوماسيين الغربيين وصناع السياسة مركزين عليها. [1]

مع مطلع 2023، قام عدد من أعضاء الحكومة الأمريكية بإعادة طرح مشروع قانون "النوبك" الاسم المختصر ل : " لا تكتلات احتكارية لإنتاج وتصدير النفط" No OilProducing and Exporting Cartels ، من أجل الضغط على الأوبك وحلفائها لوقف سياستهم لخفض الإنتاج، ويقضي هذا القانون سحب الحصانة السيادية التي تحمي أعضاء "أوبك" وشركاتها الوطنية للنفط في الدعاوى القضائية حول التواطؤ في الأسعار، وذلك في حال أقرته اللجنة القضائية، ثم مجلسي الشيوخ والنواب، وصدق عليه الرئيس جو بايدن. مع ذلك لايزال مشروع هذا القانون يسير بين أروقة الكونجرس ولم يقر حتى الآن ليصبح نافذا، حيث ينص على حظر أي دولة أو جهة أجنبية مثل "أوبك" من تحديد سقف الإنتاج أو السعر المستهدف للنفط، كما يمنع الانخراط في عمل فردي أو جماعي للتأثير في سوق النفط أو الغاز الطبيعي أو أي منتج بترولي آخر، من حيث العرض أو السعر أو التوزيع في الولايات المتحدة على وجه التحديد، وعن طريق التكتل الاحتكاري أو أي اتحاد آخر أو أي شكل من أشكال التعاون أو العمل المشترك، كما يحظر أي إجراء يقيّد تجارة النفط والغاز، خاصة إذا كان لهذه الإجراءات الفردية أو الجماعية تأثير مباشرة وكبير على أسعار المنتجات البترولية وتوزيعها في الولايات المتحدة.

ولا يعطي مشروع القانون حقاً للمحاكم الأمريكية برفض النظر بالدعاوى الخاصة بهذا الشأن لأي سبب، كما يلغي الحصانة السيادية لمنظمة "أوبك" والدول الأعضاء التي تتمتع بها أمام المحاكم الأمريكية، وبذلك فإنه يعرض قيادة المنظمة النفطية للمقاضاة او حتى احدى الدول الاعضاء، ويشمل القانون ايضا الحلفاء مثل روسيا وغيرها. [2]

ثالثا: سياسات التعاون المشترك بين روسيا ومنظمة الأوبك

---

[1] انشو سيريبورابو، **الأوبك في عالم متغير** ، مرجع سبق ذكره، ص 8

[2] هاني زقوت، **قد يمهد لحرب نفطية ما قصة " نوبك"الذي تهدد به واشنطن منظمة الأوبك**، نشر في 17 مارس 2023، على الموقع: https://www.trtarabi.com/issues/%D9%82%D8%AF-%D9%8A%D9%85%D9%87%D8%AF،تاريخ الاطلاع: 15 اوت 2023.

شكل عام 2000 علامة فارقة في تاريخ روسيا الحديث، فإعادة دور روسيا العالمي جاء مع "فلاديمير بوتين"، وقد سعى إلى تحقيق اهداف استراتيجية عديدة، ومن هنا فإن لدور الطاقة أثرا فعالا في صياغة استراتيجية الدولة، من خلال اعتمادها المباشر على تصدير النفط والغاز إلى الاتحاد الأوروبي ودول أخرى، فحققت غايات اقتصادية وسياسية وعسكرية وأمنية، وقد استطاعت روسيا توظيف الأزمات ابتداء من الشيشان وجورجيا وصولا إلى الأزمة السورية والأكرانية، فهي تنظر إلى أن أي تهديد لأمن الطاقة هو تهديد للأمن القومي الروسي، وإن فاعلية الدور الروسي العالمي ارتبط بشكل مباشر بالتوظيف الاستراتيجي لموارد الطاقة التي أصبحت أداة هامة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.[1]

لم تكن روسيا فيما مضى حليفا لمنظمة الأوبك، خصوصا عند النظر إلى التجارب السابقة بينهما، فقد كانت روسيا في جل الأحيان تتملص من التزاماتها لتخفيض الإنتاج بالاتفاق مع الأوبك من أجل تحسين أوضاع السوق، إلا أنّ ذلك تغير بعد الإعلان عما عرف باتفاقية أوبك+ التي شكلت تحولا في العلاقات بين روسيا ومنظمة الأوبك.

في السابق، كانت هناك نماذج كثيرة حول فرص التعاون بين روسيا و منظمة الأوبك، ففي عام 1998 تراجعت أسعار النفط، وكان ذلك نتيجة رفع الإنتاج من قبل الأوبك(تم الاجتماع في أندونيسيا حيث تم الاتفاق على رفع الانتاج عام 1997) والذي تزامن مع الأزمات الاقتصادية في آسيا و ومنها روسيا، وعلى إثر ذلك قررت الأوبك بالإضافة إلى 4 دول أخرى من خارج المنظمة " روسيا ،النرويج، المكسيك،عمان" في عام 1999القيام بتخفيض الإنتاج، من أجل تحسين الأسعار، وقد كان الانخفاض بنسبة 2.1 مليون برميل يوميا2، وبالفعل قامت الأوبك وبقية الدول من خارجها بتخفيض الإنتاج عدا روسيا، فبدلا من أن تساهم بتخفيض 100ألف برميل من إنتاجها من النفط استمرت في مواصلة رفع الإنتاج حتى نهاية ذلك العام.

[1] محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا **ولعبة الهيمنة على الطاقة رؤية في الأدوار والاستراتيجيات**، (عمان : دار امجن للنشر والتوزيع، 2019،) ، ص ص 191-192 .

[2]Elass .J and Jaffe.A.M, **theHistory andpolitics** of **Russia'srelations with OPEC**, JAMES A. BAKER III INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY, RICE UNIVERSITY,may 2009.

مرة أخرى، شهدت سنة 2001 انهيارا لأسعار النفط، قامت الأوبك بتوجيه خطابا مباشر نحو روسيا من اجل المساهمة في تحمل مسؤولية تصحيح أوضاع السوق النفطية، حيث قالت منظمة الأوبك بأنها مستعدة لتخفيض الإنتاج بمعدل 1.5 مليون برميل يوميا بشرط تتحمل بقية دول من خارج المنظمة المسؤولية في ذلك أيضا ، في إشارة مباشرة لروسيا، بأن تقوم بتخفيض الإنتاج بنسبة 500 الف برميل يوميا وقد أعلنت روسيا بأنها ستقوم بتخفيض الإنتاج بنسبة 150 الف برميل يوميا، لتقوم بعد ذلك برفع إنتاجها بنسبة 300 الف برميل يوميا وإخفاء هذه الكميات الإضافية من الصادرات عن طريق نقلها بوسائل مختلفة كالشاحنات والسكك الحديدية.

وفي أعقاب الأزمة المالية 2008 شاركت روسيا في اجتماعات أوبك وشجعت في هذه الاجتماعات أعضاء المنظمة للقيام بتخفيض الإنتاج ودعم الأسواق ولكن دون الإفصاح عن دورها للمساعدة في هذه الجهود، بعد ذلك صرحت روسيا بأنها ستخفض صادرات النفطية للمساهمة في إنجاح مساعي الأوبك، بيد أن أوبك تفاجأت بزيادة الصادرات الروسية بنسبة 700 ألف برميل يوميا، على هذا الأساس كان يعتقد بعض المحللين أن الروس غير مهتمين بتصحيح أسعار النفط واعتبار ذلك مهمة الأوبك والدول الأعضاء فيها. [1]

فيما أتت اتفاقية " الأوبك+ " على خلفية وضع متأزم لأسواق النفط منذ انهيار الأسعار عام 2014، فقد تعرضت أسواق النفط لتراجع كبير، لعدة اسباب اجتمعت في نفس الوقت، ولقد كان لانهيار الأسعار الأثر البالغ على روسيا، نتيجة لقرار الأوبك بخفض الإنتاج؛ حيث شهد الاقتصاد الروسي تدهورا كبيرا لأعوام ما بين 2014 و2016 ، فقد عانت روسيا كثيرا بسبب انهيار الروبل وارتفاع معدلات التضخم والبطالة مع انكماش النشاط الاقتصادي.

تحاول روسيا تحقيق الكثير من المكاسب من وراء اتفاقية الأوبك بليس والتقارب مع السعودية، فمن جهة استطاعت روسيا أن تخفف من تراجع أسعار النفط، بالإضافة إلى فتح المجال للتعاون مع السعودية في المجالات الاستثمارية وبالتحديد في الغاز الطبيعي المسال، وقد تم تجديد اتفاقية" الأوبك+ " بشكل

[1] عبد العزيز الدوسري، **دراسة استراتيجية: لماذا تتعاون روسيا مع منظمة الأوبك؟**، (البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة،2019،) ص 11

مستمر منذ بداية سريانها عام 2017 حتى الآن وهذا مؤشر على تفضيل روسيا ومعها أعضاء المنظمة إبقاء الوضع الحالي دون تغييره.[1]

المطلب الثاني: تفاعلات الاوبك مع المنظمات النفطية الدولية

بالإضافة إلى الدول فقد سعت منظمة الدول المصدرة للنفط إلى رسم علاقات متباينة مع منظمات دولية واقليمية عديدة، وقد اخترنا في دراستنا نماذج مختلفة لتفاعلات الأوبك مع هذه التنظيمات الدولية.

أولا: وكالة الطاقة الدولية IEA

لقد برزت فكرة إنشاء الوكالة في مطلع عام 1974، بعد المقاطعة العربية النفطية للولايات المتحدة وهولندا ردا على دورهما المساند لإسرائيل في حرب اكتوبر 1973، وما تبعه من قرارات الأوبك منفردة برفع أسعار النفط، بشكل منفرد ودون موافقة الشركات النفطية الكبرى الإجماع[2] ، على إثر ذلك قام الرئيس الأمريكي نيكسون ريتشارد، وهنري كيسنجر وزير الخارجية بعقد مؤتمرا للدول الصناعية المستهلكة للنفط وكان الهدف منه إعداد خطة مشتركة لتقاسم النفط في حال أي مقاطعة نفطية في المستقبل، والاتفاق على سياسات الطاقة ، وممارسة الضغط على الأوبك من أجل خفض الأسعار أو على الأقل استقرارها ، وقد دعا بيان المؤتمر إلى إعداد برنامج شامل للمحافظة على الطاقة وتطوير موارد جديدة، وتبنى جهود تعاون جماعي في مجال البحث والتطوير وكون المؤتمر جماعة لتنسيق شؤون الطاقة قامت فيما بعد بالتشاور مع الشركات النفط بتطوير برنامج دولي تمخض عنه تأسيس الوكالة الطاقة الدولية في نوفمبر 1974،وبدأت الوكالة عملها وفقا لاستراتيجية ضمنية إحداها تحويل سوق النفط إلى سوق مشترين واستعادة سيطرة الدول المستهلكة للنفط على أسعاره[3]، وتمثل الوكالة؛ بالتالي مصالح أكبر كتلة من الدول المستهلكة للنفط بشكل خاص والطاقة بشكل عام، حيث كان نصيب الدول الأعضاء في منظمة التعاون

---

[1] نفس المرجع السابق ،ص 18-19.

[2] أنس حاجي، **ماهي وكالة الطاقة الدولية**، الموسوعة السياسية، نشر في : 17. 2021/3 الموقع: https://2u.pw/Sh7LYWm (2022/5/1)

[3] الكواري علي خليفة، **استراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة أولية في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد127:(سبتمبر 1989)، ص8.

الاقتصادي والتنمية في العام حوالي 80٪ عام 1973 وظل نصيبها أكثر من 57٪ عام 1987، أما نصيبها من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم فقد كان 61.3% عام 1973.[1]

تعرف وكالة الطاقة الدولية International Energy Agency على أنها منظمة عالمية تأسست رسميا في 1974 شاملة عضويتها في البداية 18دولة صناعية غربية، وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن، والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة، وقد عكفت تلك المجموعة علي وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية العالمية[2]،ارتفعت العضوية فيما بعد إلى عدد اكبر من الدول تهدف بالأساس إلى إيجاد هيكل أفضل للعرض والطلب على الطاقة في المديين القريب والبعيد[3]، وقد قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء باتباعها وهي بالإيجاز:[4]

1- صون نظم التعامل مع الاضطرابات التي تعرفها الإمدادات النفطية وتجويدها .

2- تعزيز سياسات الطاقة الرشيدة في سياق عالمي، من خلال العلاقات التعاونية مع الدول غير الأعضاء، والمؤسسات الصناعية والمنظمات الدولية.

3- تفعيل نظام معلوماتي دائم حول سوق النفط الدولية، وتحسين إمدادات الطاقة في العالم وبِنْيَة الطلب، عبر تطوير مصادر بديلة للطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

4- تعزيز التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا الطاقة، والمساعدة في تحقيق التكامل بين السياسات البيئية والطاقة.

لقد استمرت الأوبك في محاولة الاعتماد على قدرتها في تحديد السعر، وما زالت تحاول ذلك بكل جهدها رغم الانتقادات الموجهة لها، بأن تراعي ضرورة تقليل حاجة الدول الأعضاء فيها إلى تصدير النفط على الأخص للدول الأعضاء في الوكالة، و يبدو أن الأوبك حتى يومنا هذا لم تدرك، أو لم يسمح لها أن

---

[1] Peter Brigg،**Statistical Review of World Energy**, London,The British Petroleum Company,1988,p8 and p32

[2] هاني محمد السيد علي، "أثر تقلبات أسعار النفط على التبادل التجاري للدول دراسة حالة الكويت"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** جوان 2022، ص ص 196-197.

[3]International Energy Agency,**Annual Oil Marker Report**,paris,OECD,1977,p2

[4] تقرير الجزيرة، **وكالة الطاقةالدولية** ، نشر في 2015/10/5، على الموقع : https://2u.pw/AQNSP0K تاريخ الاطلاع: 2021/3/15.

تدرك أن استراتيجيتها يجب أن تكون استراتيجية نقيضة لاستراتيجية وكالة الطاقة الدولية، وسبيلها الوحيد إلى ذلك تحويل سوق النفط من سوق مشترين إلى سوق بائعين عن طريق تبني استراتيجية ذات توجهات تنموية غايتها بناء قاعدة اقتصادية بديلة للنفط تسمح بتقليل الاعتماد تدريجيا على صادرات النفط من منطق أنّ النفط مصدر ناضب لا يجوز استمرار الاعتماد عليه، وليس احتكار النفط ورفع أسعاره، ومثل هذه الاستراتيجية ممكنة وإن كان من غير المحتمل أن تتبلور في ضوء غياب سياسات نفطية ذات توجهات تنموية في الدول ذات التأثير في قرار الأوبك.[1]

إنّ حرب النفط الخفية بين منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، ووكالة الطاقة الدولية، جعلت الصراع يتمحور أساسا حول تحديد مستويات الاستثمار في الكشوفات والاستخراج النفطي، حيث تدعو وكالة الطاقة الدولية المستثمرين والشركات إلى التحول من الطاقة الأحفوري إلى الطاقة المتجددة، ترى "أوبك" أن مثل هذه الدعوة قد تخلق أزمة إمدادات بترولية في المستقبل خاصة وأن الطلب العالمي على النفط الأحفوري ما زال مرتفعا. [2]

وكرد فعل على قرارات الوكالة الدولية للطاقة المناقضة لسياسات الأوبك النفطية في الأسواق ، عمدت الأوبك الى قرار اقصاء بيانات وكالة الطاقة التي كانت تعتمد عليها لتحديد نسبة الإنتاج لدى الدول الأعضاء، خاصة وأن الأوبك أصبحت تعتبر بياناتها غير محايدة ولذلك انعكاس لسياسها اتجاه الدول المنتجة.

لم يكن إقصاء بيانات "وكالة الطاقة الدولية" بعد أن تدهورت العلاقة بين منظمة الدول المنتجة ومنظمة الدول المستهلكة بسبب سياسات المناخ فحسب، ولكن كان ينبغي على اللجنة الفنية المشتركة لأوبك أن تتخذ هذا القرار في وقت مبكر بعد تقاريرها وتصريحاتها المغالطة المتناقضة وتوقعاتها المضلّلة التي ستؤثر سلباً على مستقبل إمدادات الطاقة العالمية خاصة مع ذروة انتشار فيروس كورونا(2020)، لا سيما

[1] نفس المرجع السابق ،ص 14.

[2] **حرب الكواليس بين منظمة الأوبك والوكالة الدولية للطاقة** ، العربي الجديد، تاريخ النشر: 6 ماي 2023، على الموقع: https://www.google.com/amp/s/www.alaraby.co.uk/economy/, (تاريخ لاطلاع:2023/7/12).

مع خريطة طريق الوكالة لانبعاثات كربونية صفرية لعام 2050 ودعواتها إلى الوقف الفوري لاستثمارات المنبع في النفط والغاز مما سيكون له عواقب كارثية على الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة العالمي.

إن توقيت إقصاء بيانات الوكالة الذي جاء كبادرة حسنة لروسيا وتعاونها في إنجاح جهود "أوبك بلس" على مدى سنوات متتالية، خاصة بعد أن اقترحت وكالة الطاقة الدولية خطط لتقليل الاعتماد على صادرات النفط والغاز الروسية؛ لمواجهة أزمة الطاقة العالمية التي أثارها الغزو الروسي لأوكرانيا على حد زعمها، مما يوضح المسار السياسي للوكالة. بيد أن بوادر تفاقم أزمة الطاقة بدأ حتى من قبل الأزمة الأوكرانية الروسية بسبب الدراسات والتقارير والتصاريح المغالطة والمتناقضة من الوكالة.[1]

ثانيا: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "OAPEC"

صدر قرار إنشاء منظمة" الأوابك"arab of the PetroleumExporting Organization Countries من خلال اتفاقية تم إبرامها في بيروت عام 1968، وقد كان إنشاء هذه المنظمة تتويجا للجهود العربية المبذولة من أجل إنشاء كيان عربي مشترك للدول المصدرة للنفط، وفي مؤتمر البترول العربي الذي عقد في القاهرة عام 1959 برزت فكرة إنشاء كيان عربي في مجال النفط، وقد انتهى هذا المؤتمر بتكليف الجمعية المصرية للبترول بضرورة إعداد مشروع اتفاقية للمنظمة المقترحة، وقد بادرت كل من السعودية والكويت وليبيا[2]، إلى إنشاء منظمة الأوابك، وأنه عقب إنهاء الإجراءات الدستورية المتعلقة بها، تم عقد أول اجتماع لمجلس وزراء المنظمة بتاريخ 9 سبتمبر 1968، ثم عقدت عدة اجتماعات من أجل وضع القواعد والأسس التي تسير عليها المنظمة بغية تحقيق أهدافها، وقد تحددت دولة الكويت لتكون مقرها الرسمي.

تهدف منظمة الأوابك لتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على

---

[1] فيصل الفايق، **لماذا أقصت الأوبك وكالة الطاقة الدولية**، نشر في 4 افريل 2022، على الموقع : https://www.google.com/amp/s/www.alarabiya.net/amp/aswaq/opinions/2022/04/04/%25D9%258،تاريخ الاطلاع: 15 /3/2023.

[2] Abdul Kadar Maachou ,**L'OAPEC organisation international et coopération économique et instrument intégration régional**, mémoire pour le D.E.G de sciences politiques, université de paris,1980,p 16.

مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين أو مجتمعين وتوجيه الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومقبولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة للمستثمرين في صناعة البترول في أقطار الأعضاء.

تنحصر مجالات عمل ونشاط منظمة الأوابك في النقاط التالية: [1]

- تأييد ومؤازرة الدول الأعضاء في المنظمة بشأن سياستها النفطية: حيث صدر عن مجلس وزراء المنظمة العديد من القرارات التي تؤيد الدول الأعضاء بشأن سياستها النفطية لا سيما المتعلقة بالشركات العالمية.
- قيام منظمة الأوابك بتوثيق صلتها وعلاقتها بالمنظمات الدولية والإقليمية بالمستهلكين، لقد لعبت دورا فعالا لتوثيق العلاقة بينها وبين المنظمات الأخرى، تمثلت هذه النشاطات في قيام الأمين العام للمنظمة أو من ينوب عنه في الاتصال المباشر بالمنظمة وعقد الندوات مع المستهلكين، كما تصدر عن المنظمة منشورات التي تعبر عن رأي الدول الأعضاء ببعض القضايا النفطية.

من الأمور المهمة التي حرصت عليها المنظمة هو العمل على عدم وجود تعارض بينها وبين قرارات الأوبك ،ويتجلى ذلك من خلال نص المادة 3 من اتفاقية المنشئة، وإن كان هناك تشابه في الاسماء ربما والاهداف ، إلا أنّ بينهما العديد من الاختلافات نذكر منها:[2]

- منظمة الأوبك تعد من قبل المنظمات الدولية كون أعضاءها من مختلف أنحاء العالم، بينما تعتبر الأوابك منظمة اقليمية مقتصرة على الدول العربية فقط.
- من شروط الأساسية للحصول العضوية في الأوبك أن تكون الدولة طالبة الانضمام لعضوية المنظمة من الدول المصدرة للنفط وبكميات وفيرة وليست بكميات محدودة، في حين أن العضوية في منظمة الأوابك تثبت للدول التي يشكل النفط بالنسبة لها مصدرا هاما لدخلها القومي.
- من ميزات الأوابك انها تضم هيئة قضائية تتولى القيام بالعديد من المهام والمسؤوليات أن القرارات الصادرة عنها تكون ملزمة لكافة الدول عكس منظمة الأوبك.

[1] أشرف محمد علي محمود ، مرجع سبق ذكره، ص 907 .

[2] نفس المرجع السابق،ص 910.

- من أهم الأهداف التي تسعى الأوبك لتحقيقها رفع مستوى الأسعار البترولية أو تحسينها ا. حتى المحافظة على استقرارها، في حين تعمل منظمة الأقطار العربية والأوابك إلى ربط القطاع النفطي في الدول الأعضاء بسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تهدف منظمة الأوبك الوصول إلى تحقيق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي في المجال النفطي بين الدول الأعضاء، في حين لا نجد هذا الهدف من بين أهداف منظمة الأوابك.
- تضم في عضويتها عدداً من الدول العربية – دول مؤسسة وهي: الكويت، السعودية وليبيا، ودول منظمة وهي: قطر، البحرين، الإمارات، الجزائر، العراق، سوريا ومصر.
- شروط الانضمام للمنظمة، أن يكون البترول مصدراً مهماً للدخل القومي لدى الدولة الراغبة في الانضمام.

أهم المشروعات المنفذة من قبل المنظمة هي: «الشركة العربية البحرية لنقل البترول»، والتي تهدف إلى القيام بجميع عمليات النقل البحري للمواد الهيدروكربونية، و«الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن»، وتهدف إلى القيام بجميع عمليات البناء والإصلاح والصيانة لجميع السفن والناقلات ووسائل النقل البحري المتعلقة بنقل المواد الهيدروكربونية وغيرها، و«الشركة العربية للاستثمارات البترولية» – «أبيكورب»، والتي تهدف إلى الإسهام في تمويل المشروعات والصناعات البترولية، وأوجه النشاط المختلفة، مع إعطاء الأولوية للمشروعات العربية المشتركة.[1]

ثالثا: مجموعة الدول المستقلة المصدرة للنفط"IPEC

هي مجموعة الدول المستقلة المصدرة للبترول، وتضم دول مصدرة غير أعضاء في الأوبك، وكانت تعرف دولها سابقا ب ,non opec وهي منظمة غير رسمية لم تسجل في الأمم المتحدة.

[1]دراسة وتقرير إتحاد المصارف العربية، **الفرق بين منظمتي الأوبك والأوابك**، العدد447 على الموقع: https://2u.pw/QECFk6 ،تاريخ الاطلاع:2021/6/23 .

بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986, وتحسنها سنة 1987 ثم انهيارها بعد سنة من ذلك، دفع ببعض الدول المصدرة خارج الأوبك إلى المبادرة بعقد اجتماع يضم اهم المصدرين خارج منظمة الأوبك، خاصة وإنّ هذه الأخيرة تمر بمرحلة عدم توافق بين أعضائها .[1]

هذه المتغيرات دفعت مصر في آذار 1988 الى دعوة بعض الدول المصدرة للنفط من خارج أوبك لعقد اجتماع وحضر الاجتماع (مصر عمان المكسيك ماليزيا انغولا وكولومبيا) ثم توالت الاجتماعات وانضمت دول أخرى هي (روسيا والصين و البحرين والنرويج) وفي عام 1995 انضمت ولايتي(ألاسكا والأمريكيتين ومقاطعة البرتا الكندية) وكانت أهم أهداف دول المنظمة :

- التعاون والتشاور وتبادل المعلومات والتنسيق مع دول أوبك
- تحقيق مستوى مناسب من الأسعار.
- تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية.

وقد توالت اجتماعاتها ومشاوراتها فيما بين أعضائها ومع دول أوبك وكانت اجتماعات المنظمة تعقد في لندن أو في الدول الاعضاء، وعادة يحضر أعضاء من أيبك وأوبك في اجتماعات المنظمتين لزيادة تفاعل دول المنظمتين، إلا ان الدول (النرويج وعمان وروسيا الاتحادية والمكسيك) هي الأكثر تفاعلا مع دول أوبك في سياستها الإنتاجية والسعرية، تأتي أهمية هذه المنطقة كون دولها منتج كبير في سوق النفط العالمية، فهي تحتوي على 13٪ من الاحتياطي النفطي العالمي، ولكنها تنتج نحو 34.3% من مجموع الإنتاج العالمي سنة 2000.[2]

المطلب الثالث: الأوبك والشركات الطاقوية متعددة الجنسيات

تعرف الشركات النفطية متعددة الجنسيات بأنها شركات احتكار نفطي عالمية تسمى أيضا بالكارتل أو بالأحرى الشقيقات السبع، التي كانت حتى زمن قريب تسيطر بشكل كامل على مجمل مراحل الصناعة النفطية في العالم، منذ الاستكشاف إلى التنقيب والحفر والإنتاج والتكرير والنقل والتوزيع والتسويق، فهي

[1]رضا عبد الجبار سلمان الشمري،" المنظمات النفطية دوافع قيامها وأهمية دورها"، **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**، المجلد 11، العدد 3، 2008، ص 113.

[2]رضا عبد الجبار السمري، مرجع سبق ذكره، ص 114.

تمتلك 80٪ من الإنتاج النفطي وتسيطر على أكثر من 50 ٪ من ناقلات النفط.1ومنه فهي تتمتع بقدرات وإمكانات لا مثيل لها قد تفوق الدول المنتجة في حد ذاتها، كما تتلقى الدعم الكامل من حكومتها عند الضرورة.[2]

أولا: لمحة عن الشركات الدولية متعددة الجنسيات

يلاحظ في الكثير من الأحيان أن أغلب الشركات النفطية قد غيرت أسماءها، مخالفة لما كانت عليه من قبل، وهذا في حقيقة الأمر ما هو إلا ميلاد لشركة جديدة، ناتجة عن إتحاد أو شراكة بين شركات مختلفة لتصبح أكثر قوة وعظمة مما كانت عليه، فمثلا :[3]

اسم شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا تغيرت إلى شيفرون كاربوريتش""chevron Corporation سنة 1984، بعدما كانت تسمى روكفيلر ستاندارد أويلكومباني سنة 1906 ثم بعد 1984 اندمجت مع الشركات العظمى الأخرى غولف ". Gulf وكذلك شركة موبيل كانت تسمى منذ تأسيسها " سوكوني- فاكوماويل(_Socony-VaCcUMOil وانضمت إلى شركة سستنداردأويل أوف نيوجيرسي لتصبح في سنة 1993 تسمةMobil oilcompany وأخيرا .MOBIL كما أن بعض الشركات قد اندمجت في مطلع القرن الحادي والعشرين مثلا، اندمجت شيفرون سنة 2001 مع تكساكو لتصبح شيفرون- تكساكو، وكذلك في نفس الفترة ،اندمجت Bp مع أموكو لتصبح ,AMOCO- BP وكذلك الشأن فيما يخص أكسون التي كانت في بداية الأمر تسمى" ستاندراويلكومباني أوف روكفيلر سنة 1891 لتسمى فيما بعد ستاندرد أويل أوف نيوجرسي أو ESSO حتى سنة 1972؛ حيث أصبحت تسمى أكسون , EXXON وبعد ذلك اندمجت مع العديد من الشركات الصغرى والمتوسطة التي اشترتها مثل GasCompany،سنة 1987، كما انضمت الشركات الفرنسية المعروفة مثل : TOTALو ELF وERAP و FINA التي كانت تنافس الشقيقات السبع وتجاوبا مع موجة سياسة التعاظم التي ألمّت بالشركات النفطية الكبرى، اندمجت هي الأخرى

---

[1] عبد الخالق، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**،(الكويت: سلسلة عالم المعرفة ،1989،)ص 199.

[2] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**،(بيروت: بيسان للنشر، 2000،)ص 233.

[3] محمد خيتاوي، **الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها على العلاقات الدولية** ،(سوريا: دار مؤسسةرسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2010،)ص6.

مع بعضها البعض بروح تضامنية وتنافسية أمام العمالقة الآخرين لتصبح من جهتها تسمى - ToTAL ELF-FINAالتي بدورها انضمت إلى حلبة الصراع التنافسي العالمي مع الأقوياء.

بعد تصاعد الوعي والشعور بالوطنية خلال الخمسينات والستينات، ولا سيما بعد التي اشتهرت بها إيران إثر تأميم نفطها تحت حكم المحنك السياسي محمد مصدق في سنة1951.[1]

من جهة أخرى ومع نجاح التجربة الفنزويلية ايضا والمكسيكية، ودخول شركات نفطية منافسة إلى الساحة الدولية من اليابان وإيطاليا والبرازيل وغيرهم، والعروض التي قدمتها إلى دول الخليج العربي، كل هذه العوامل جعلت دول الخليج وحتى غيرها من الدول المنتجة تدخل في صراع حاد مع الشركات الاحتكارية من أجل تعديل شروط هذه الامتيازات لتحسين عائداتها من هذه المادة الثرية والحيوية الغنية التي أصبح العالم الاقتصادي والسياسي يتنافس عليها.

وعليه نوضح في النقاط التالية أهم الشركات العالمية متعددة الجنسيات في المجال الطاقوي، والتي تعرف في الساحة الدولية باسم الشقيقات السبع، حيث تتمثل هذه الأخيرة في الشركات الآتية: [2]

– إكسونExxon: لقد عرفت هذه الشركة قبل سنة1972 بـ "استندار أويل أوف نيو جرزي" وفي العالم باسم أسوEsso وفي الولايات المتحدة الأمريكية باسم "هامبل أويلHumble oil"، وفي سنة 1972 اتخذت الشركة قرارًا بتوحيد اسمها العالمي خارج وداخل الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم "Exxon" .

– شركة شل Shell: انشئت هذه الشركة سنة 1907 من اندماج شركتين، الأولى هولندية اختصت في استغلال نفط أندونيسيا والثانية شركة شل الإنجليزية التي كانت متخصصة في نقل البضائع، اتجهت إلى نقل النفط الروسي الذي استغلته في شمال بورنيو(جزء من ماليزيا حاليا)؛ حيث كانت تعرف باسم رويال دوتش شل.

– استندار ر أويل أوف نيويورك: هذه الشركة تفرعت عن شركة روكفلر الأولى وحاليا تعرف باسم شركة" موبيل أويل ."Mobil oil.

---

[1]David wise and Thomas Ross: "**the Invisible Governments**", N.Y, Randon House,1966,p111

[2] أحمد صديقي، **النفط وأهميته وأبعاده الجيوسياسية،** (الدار البيضاء: مختبر الدراسات الجغرافية والتنمية المجالية،2011،) ص ص 30-40.

– شركة تيكساكو Texaco: أنشئت هذه الشركة من طرف مجموعة من الأشخاص في ولاية تكساس لاستغلال نفط هذه الولاية، لكن نفودها امتد إلى المملكة العربية السعودية إضافة إلى مصالحها الضخمة بأمريكا الجنوبية ودول بحر الكاريبي.

– شركة قولف أويل oil Gulf: هي شركة أمريكية لها أنشطة كبيرة في منطقة الشرق الأوسط .

– الشركة البريطانية للنفط petrolium British: هي في الأصل شركة إنجليزية بريطانية حصلت على امتياز التنقيب عن النفط في إيران سنة ،1901 وبعد امتلاك الدولة البريطانية55 % منها غيرت اسمها بالاسم الحالي سنة 1952 بعد فقدانها لنفط إيران.

– استندار أويل اوف كاليفورنيا californiaof oilStandard : بمبادرة من روكفلر انطلقت الشركة الفرنسية للنفطP.F.C وهي حليفة للكارتل نشأت بمبادرة من الحكومة الفرنسية عام 1924 لأخذ حصتها من إرث الشركة الألمانية النفطية في العراق والتي صودرت من طرف الحلفاء بعد انتصارهم في الحرب العالمية الأولى، وبعد خوصصتها لم يبق للدولة الفرنسية منها حاليا إلا 30% وهي أكبر شركة فرنسية للنفط وصارت تعرف في العالم باسم "طوطال".

ثانيا: سياسة الشركات النفطية متعددة الجنسيات

لم تنشأ الشركات متعددة الجنسيات الكبرى كمجرد رد فعل لظروف سياسية واقتصادية معطاة وقائمة، بل هي أيضا تجسيد لوعي الرأسمالية الحديثة لأنماط الاقتصادية والسياسية المناسبة لنشاطاتها على صعيد عالمي، وسعيها الحثيث من أجل فرض هذه الأنماط، وتنطبق هذه الملحوظة على تلك الشركات البترولية ويتضح ذلك من الاستراتيجيات التي اتبعتها سواء في الأجل القصير أو الطويل.[1]

والجدير بالذكر أن القوة الاقتصادية والاستخراجية وحتى الاجتماعية لهذه الشركات العظمى لا تنحصر في استعمال التكنولوجيا النفطية والسيطرة عليها فحسب، بل تتعدى تلك القوة لتصبح أداة ضغط سياسية تستخدمها بالتوازي مع الهيئات والمنظمات الدولية لتنفيذ قرارات تراها مناسبة لها ولمصالحها بحق دولة أو أكثر رأت أنها حادت عن برنامجها الاقتصادي والتنموي أحادي الجانب، وقد سجل التاريخ أمثلة كثيرة

[1] عبد السلام بلبالي، أحمد عكاشة عزيزي،" قراءة في الأزمات النفطية"، **مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال**، JEGE،المجلد6، العدد 2:(2023) ، ص165.

استعمل من خلالها النفط كسلاح للضغط السياسي من طرف الشركات متعددة الجنسيات خاصة التي أممت نفطها أو حاولت التمرد على عقود الامتياز، وقد استعملت في ذلك أسلوب المقاطعة أو الإحجام عن شراء النفط العائد لتلك الدول بغية الإبقاء على احتكاراتها، ونذكر على سبيل المثال أنه عندما أممت الحكومة السوفياتية عام 1917ممتلكات الشركات النفطية في بلادها، قامت هي الأخرى بمقاطعة الاتحاد السوفياتي بغية إلغاء قرار التأميم أو الحصول على تعويض، كما تعرضت المكسيك لعملية المقاطعة نفسها عندما قامت عام 1938 بتاميم نفطها، وقد فشلت الشركات في محاولتها.[1]

لقد احتلت الشركات النفطية الأمريكية المراتب الأولى عالميا، ومما لا شك فيه تعتبر هذه الشركات امتدادا للرأس مالية العالمية ورمزا للتقسيم الدولي للعمل بين البلدان الصناعية التي تحتاج لاستهلاك قوي للنفط، والبلدان المنتجة والمصدرة في الدرجة الثانية، والبلدان المتخلفة التي لا تنتج نفطا ولا تسعى لاستهلاكه القوي إلا للضرورة؛ حيث سعت الشركات النفطية متعددة الجنسيات مدفوعة بطمعها في إيجاد موارد طاقوية أخرى وضمان مصالحها لتوفير هذه المادة الحيوية، إلى عمليات التنقيب والتكرير والإنتاج والتسويق خارج الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث كان النفط يتواجد بكثرة والاستهلاك متواضعا إلى درجة ما، واستمرت هذه العمليات في جميع أنحاء العالم مستخدمة الصراع التنافسي للاستحواذ على احتياطات نفطية جديدة، وضمان فرص الربح حتى في المياه العميقة على الساحل الأطلسي لإفريقيا الغربية، بعدما اكتشفت آبار الخليج العربي ثم إلى غرب شيتلاند الأطلسي، ولفيتنام وأندونيسيا وماليزيا ومنطقة بحر قزوين ودول آسيا الوسطى وقد شكلت بذلك الشكل النموذجي للشركة الرأسمالية .[2]

[1] أنتوني سامبسون، سامي هاشم مترجما، **الشقيقات السبع**،(بيروت: معهد الإنماء العربي،1972،) ص 137.

[2] محمد خيتاوي، مرجع سبق ذكره ،ص459.

المبحث الثالث: دور منظمة الأوبك في إدارة أسعار النفط في أسواق النفط العالمية

سنوضح من خلال هذا المبحث دور منظمة الدول المصدرة للنفط في إدارة أسواق النفط، وذلك منذ نشأتها، وكيف ساهمت سياستها في إعادة التوازن إلى الأسواق العالمية.

المطلب الأول: من تأميم النفط إلى الهيمنة على الأسواق 1960-1982

تميزت السنوات الأولى من نشأة المنظمة باستمرار سيطرة الشركات النفطية الكبرى على الأسواق النفطية، بينما ركزت اهتمامها ودورها في هذه المرحلة على بناء أجهزتها ، وتحديد وضعها في ظل القانون الدولي[1]، وقد حققت ما اعتبر أول مكسب جماعي لأعضائها بقبول الشركات مبدأ" تنفيق الريع" الذي من خلاله جرى تعديل طريقة احتساب عوائد الدولة الضريبية بشكل يزيد منها، وانضمت إلى عضوية المنظمة خلال تلك الفترة كل من الجزائر وإمارة أبو ظبي، وبدأ الوضع الاحتكاري للشركات الكبرى بالتقوض خلال الفترة نفسها من جراء تزايد الإنتاج من الشركات المستقلة، وكذلك تحسن القدرات التفاوضية للحكومات مقابل الشركات صاحبة الامتياز، اتخاذ التنسيق بين الحكومات البعد المؤسسي من خلال الأوبك.[2]

لقد تم التفاوض لأول مرة بشكل جماعي مع الشركات لتعديل ما كان يعرف بالأسعار المعلنة، والتي كانت تحدّدها الشركات، وتحسب تبعا لها العائدات الضريبية للحكومات، وفي هذه المرحلة دخلت شركات عاملة في منطقة الخليج إلى المفاوضات مع أعضاء المنظمة في تلك المنطقة لتعديل أسعار الزيوت المصدرة منها، وهو ما يعرف حينها باتفاق طهران، وكذلك مع أعضاء المنظمة المصدرين من موانئ البحر المتوسط أو ما عرف حينها باتفاق طرابلس، أو تعديل الأسعار في كلتا المنطقتين لتعويض الدول عن تخفيض سعر صرف الدولار حينذاك أو ما عرف لاتفاقية جنيف، وفي هذه المرحلة دخلت بعض دول الأوبك في منطقة الخليج في مفاوضات جماعية مع الشركات لتغيير الصيغ التعاقدية لامتيازاتها بما عرف باتفاقية المشاركة التي هدفت إلى دخول الحكومات شريكا في امتلاك أصول الشركات العاملة لديها، وما يتبع ذلك من دور في قراراتها، وكان كل هذا يتم على خلفية تأميم المصالح البترولية في العراق وليبيا والجزائر مثلا، أو التهديد

[1] Lan Skeet,**Opec :Twenty five years of prices and politics,**cambridge energy studies, New York: Cambridge University Press, 1988..https://www.abebooks.com/book-search/title/opec-twenty-five-years-prices/author/ian-skeet/

[2] ماجد بن عبد الله المنيف، مرجع سبق ذكره، ص 76.

لها في دول أخرى، هذا مع أخذ دول المنظمة الصدارة في تزويد العالم باحتياجاته من البترول وتوقع زيادة أهمية ذلك الدور، الأمر الذي أجبر الشركات على تقديم تنازلات ما كانت على استعداد لتقديمها في ما سبق، وجاءت اللحظة الفاصلة في أواخر عام 1973 وأوائل عام 1974 لتعدل في ميزان القوى وبشكل جذري، إذ على خلفية ارتفاع الأسعار الفورية بعد حرب أكتوبر 11973اجتمع مندوبو دول الأوبك مع مندوبي الشركات لاتفاق على تعديل الأسعار المعلنة التي تحتسب منها الضرائب، وبعد تعثر المفاوضات، قررت الدول الأعضاء من خلال أوبك قيامها هي بذلك، ومن دون موافقة الشركات العاملة لديها، أي أن هذه المرحلة شهدت انتقال قرار التسعير من قرار تفاوضي بين الحكومات والشركات إلى قرار لدى حكومات الدول، واتخاذ منظمة الأوبك دور التنسيق بالنسبة إلى مستوى تلك الأسعار التي أصبحت تعرف منذ ذلك الحين بالأسعار الرسمية.

من جهة أخرى كانت حملة التأميمات النفطية تكاد تكتمل في أغلب أعضاء المنظمة؛ حيث قامت المنظمة بدعم تأسيس شركات البترول الوطنية المملوكة جزئيا أو كليا من حكومات الدول الأعضاء، وأصبحت الشركات العالمية في الغالب مشترية للبترول الخام من الشركات الوطنية؛أي نتج من ذلك تفكك التكامل الراسي لصناعة البترول العالمية الذي كان صفة غالبة لها منذ بدء تلك الصناعة، إذ حدث انفصال على النطاق العالمي في ما بين مراحل الاستكشاف والتنقيب والإنتاج من جهة ومراحل التكرير والتسويق من جهة أخرى.

لقد كان قرار تحديد سعد ثابت للنفط عرف بسعر زيت الإشارة ، على أن تقوم الدول الأعضاء بتغييره بناء على اتفاق مشترك بمثابة نقطة التحول الرئيسية التي جعلت قرار التسعير النفطي في الأسواق الدولية تحت حكم منظمة الأوبك ، وكان حينها من نوع الزيت العربي الخفيف، الذي تنتجه السعودية، هذا وقد تم الاتفاق لاحقا على فروق سعرية بين زيت الاشارة والزيوت الأخرى ، مع ترك مستويات الإنتاج لقرار كل دولة على حدة ، ومع أن تحديد سعر زيت الإشارة والفروق السعرية كان مجالا للخلافات في ما بين الدول الأعضاء، إلا أن قبول السعر عند المستوى الذي تتفق عليه أوبك كان ممكنا، لأن دول المنظمة

[1]نقصد هنا الحرب العربية الاسرائيلية التي أدت في نهاية المطاف إلى قطع امدادات النفط على الدول الغربية المؤيدة للغزوالإسرائيلي.

حينذاك كانت تسيطر على حوالي نصف الإنتاج العالمي، وحوالي ثلاثة أرباع تجارته العالمية، ولأن هيكل السوق جعله ممكنا نظرا إلى كون الجزء الأكبر من البترول يباع بعقود ذات آجال طويلة، ولأن دور السوق الفورية كان محدودا.

وقد تميزت تلك المرحلة ب:[1]

_ أحدها شعور الدول النامية الأخرى أنه بالنظر إلى تجربة الأوبك، بإمكان تغيير قواعد النظامين(التجاري والنقدي) الدوليين اللذين كانا يميلان إلى صالح مجموعة الدول الصناعية، لذلك انطلق خلال هذه الفترة وبتأييد من أوبك، ما عرف بحوار الشمال والجنوب.

_وتمثل الصدى الثاني لسيطرة أوبك بتداعي الدول الصناعية، بمبادرة من الولايات المتحدة لإنشاء تجمع خاص بها هو وكالة الطاقة الدولية، ومقرها باريس لتنسيق سياستها في مجال الطاقة (وبشكل غير مباشر التصدي للأوبك).

–كان اشتداد الحملة الإعلامية، خصوصا في الدول الصناعية، على أوبك ووصمها بالكارتل وغير ذلك من النعوت، وبينما لم يثمر حوار الشمال والجنوب نتائج ملموسة لأسباب عدة لا مجال لذكرها هنا، استطاعت وكالة الطاقة الدولية تحقيق العديد من أهدافها، مثل تقليص الاعتماد على البترول وبناء احتياطي بترولي استراتيجي لأعضائها، واستمر الانطباع العام والتغطية الإعلامية السلبية عموما حول الأوبك في الدول الصناعية المستهلكة.

المطلب الثاني: صدمة انخفاض الأسعار –الاوبك من التراجع إلى جهود إعادة التكيف(1982 –2007)–

عرفت بالمرحلة السوداء في تاريخ المنظمة وكان ذلك انعكاس لتداعيات المرحلة السابقة ، إذ أنّ الأحداث التي شهدتها العلاقات الدولية انعكست بالسلب على توجهات المنظمة، فنظام تحديد أسعار وفروق ثابتة بين الأسعار لم يصمد في ظل تفكك التكامل الرأسي، للصناعة والتنافس بين الدول على المشترين،

[1]ماجد عبد الله المنيف ، مرجع سبق ذكره،ص 77.

وقد أدت الظروف السياسية " الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية"[1]إلى تبني المنظمة أسعارا مرتبطة بالأزمات والدفاع عندها[2] ، ونجحت الدول الصناعية الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية بتنويع مصادر الطاقة وإمدادات البترول؛ بل استطاعت خلال هذه الفترة ولأطول فترة في التاريخ الحديث من الفصل بين النمو الاقتصادي ونمو الطلب على البترول لديها بسبب الأسعار المرتفعة نسبيا من جهة، وإجراءات الترشيد التي اتخذتها من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كثافة استهلاك البترول لدى مجموعة الدول الصناعية من 1.3 برميل يوميا لكل 1000 دولار ناتج محلي إجمالي عام 1974 الى 0.77 برميل عام 1986 وأدّى هذا الأمر إلى انحسار طلب تلك الدول على البترول من أعلى مستواه في السبعينيات عند 44 مليون برميل يوميا عان 1978 إلى أدنى مستواه في الثمانينيات عند 36 مليون برميل يوميا عام 1983، كما أدت الأسعار المرتفعة أيضا إضافة إلى السياسات الضريبية والتشجيعية الأخرى، إلى زيادة الإنتاج من مناطق خارج أوبك من 18.7 مليون برميل يوميا عام 1984 الى 29 مليون برميل يوميا في عام 1985.

وكان من الطبيعي في ظل تلك الظروف أن ينخفض إنتاج أوبك من أعلى مستوى في السبعينيات عند 31.4 مليون برميل يوميا عام 1979 إلى أدنى مستوى في الثمانينيات عند 16.7 مليون برميل يوميا عام 1985، ولم تتكيف قرارات الأوبك بشكل يتناسب مع تغير الظروف والعلاقات بالسوق؛ فقد أبقت على الأسعار المرتفعة الناتجة من الأزمات الطارئة ودافعت عنها من خلال تبني نظام حصص الإنتاج؛أي أنها على خلاف المرحلة السابقة التي كانت تثبت فيها السعر وتترك أحجام الإنتاج تحدد بالطلب على زيوت كل دولة، ومنه في هذه المرحلة عملت على تثبيت كليهما، ولكن مع انحسار الطلب العالمي ووجود إنتاج متزايد من خارج دول المنظمة ليس ملتزما بأسعارها، ومع تزايد حجم وأهمية أسواق البترول الفورية والمستقبلية، فقدت أسعار الأوبك أهميتها، وفقدت بالتالي دول المنظمة أسواقها، وتراكمت لديها طاقات

[1]اندلعت الثورة الإيرانية سنة 1978وقد استمرت الى فيفري 1979، وقد كانت هذه الحرب من بين الأسباب المباشرة لحدوث الأزمة النفطية الثانية.

[2]وفي عام 1980 بدأت الحرب العراقية –الإيرانية التي تسببت في هبوط إجمالي إنتاج النفط من البلدين من 6.5 مليون برميل يوميا قبل الحرب إلى نحو مليون برميل يوميا في عام 1981. وبسبب الحرب في الخليج ارتفع متوسط أسعار النفط إلى 35 دولارا في 1980 ثم إلى 37 دولارا في 1981 وكانت هذه هي أعلى قيمة يصل إليها برميل النفط في التاريخ.

إنتاجية فائضة، ولم يكن عبء تحمل ذلك عادلا بين الدول الأعضاء في المنظمة، الأمر الذي عمل على تزايد حدة الخلافات بينها، وتضافرت تلك العوامل وغيرها لانهيار الأسعار عام 1986.[1]

أوائل الثمانينيات كان دور الأوبك يقتصر على مجرد العمل على الحفاظ على أسعار النفط في السوق العالمية، ومنذ سنة 1983 بدأت تتبع سياسة جديدة تقوم على تحديد سقف إنتاجي معين لا يجوز للدول الأعضاء تجاوزه، مع توزيع الحصص الإنتاجية وفقا هذا السقف على الدول الأعضاء وحسب الطاقة الإنتاجية المتاحة لكل منها؛ حيث وصلت إلى 9 دولارات للبرميل بعد أن كان 13.2 دولار للبرميل في سنة 1980 ،فحين بلغ إنتاج دول الأوبك ما يقارب من 19 مليون برميل يوميا خلال جانفي،1986أي وجود إفراط في عرض النفط وقلة الطلب عليهم ما نتج عنه تدهور في أسعار النفط وولادة الأزمة العكسية للنفط سنة ،1986 ومن ثم تحول سوق النفط من جديد من سوق البائعين إلى سوق المشترين، يتحكم الدول الصناعية والشركات العالمية في السوق.[2]

كان وقع انهيار الاسعار عام 1986 قويا على دول الأوبك، إذ أوضح حدود قدرتها في المحافظة على الأسعار المثبتة في ظل ظروف السوق المتغيرة، لذلك تبنت هذه الدول منذ عام 1987 وحتى عام 2005 استراتيجية وضع سعر مستهدف ليس لنوع واحد من الزيوت، بل لمتوسط أسعار عدة زيوت أو ما أصبح يعرف بسلة زيوت أوبك، تاركة تحديد سعر كل زيت للسوق وتبني آلية تحديد سقف وحصص الإنتاج للوصول إلى السعر المستهدف.[3]

لقد تبنت المنظمة سعرا مرجعيا مستهدفا لسلة زيوت الأوبك عند 18 دولار للبرميل حتى منتصف عام 1990، وسعر 21 دولار للبرميل طوال عقد التسعينات، ونطاقا سعريا بمعدل 22_28 دولار للبرميل بين عامي 2000 و2005، وخلال ذلك بلغ شرط متوسط السعر المتحقق 15 دولار للبرميل؛أي ثلاثة دولارات أقل من السعر المستهدف في الفترة 1987_1990 وحوالي 17 دولار للبرميل للفترة ما بين 1991_

[1]ماجد عبد الله المنيف،مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2] شامية بن عباس، مرجع سبق ذكره،ص 482.

[3]في هذه الفترة كان الزيت العربي الخفيف هو الزيت المرجعي في نظام التسعير، وخلال الفترة 1987 حتى 2005 تم احتساب السعر المرجعي من المتوسط البسيط لسبعة أنواع من الزيوت عرفت بسلة زيوت الأوبك ، ومنذ 2005 تمت إعادة احتساب سعر السلة من المتوسط الرجح لأحد عشر نوعا من الزيوت، تمثل أهم زيت منتج من كل دولة عضو.

1999؛أي أربعة دولارات أقل من السعر المستهدف وحوالي31.5 دولار للبرميل خلال الفترة 2000_2005، أي أعلى بحوالي 6 دولارات من متوسط السعر المستهدف، وفي المقابل،استطاعت المنظمة أن تزيد حصتها في السوق بمقدار 4،5 مليون برميل يوميا في الفترة الأولى، و4.7 مليون برميل يوميا في الفترة الثانية، و3.5 مليون برميل يوميا في الفترة الثالثة، ومنذ تخلي الأوبك عن الأسعار المستهدفة عام 2005 ارتفعت الأسعار بمقدار 12 دولار للبرميل عام 2006 و4 دولارات للبرميل عام 2007 .[1]

أما طرق تسعير كل نوع من الزيوت، فقد ترك لكل دولة اتباع الطريقة التي تناسبها، إذ ربطت عدة دول ومنها السعودية أسعار زيوتها بأسعار الزيوت المرجعية التي يتم تداولها في الأسواق الفورية والآجلة للبترول في بورصات البترول العالمية؛ مع تحديد فروق النوعية والمسافة التي تتغير بتغيّر أنماط العرض والطلب في كل سوق.

كان لتكيف أوبك مع التغيرات في أوضاع وهيكل سوق البترول العالمية واتباع دولها نظام الأسعار المرنة التنافسية المرتبطة بأسعار الزيوت المتداولة في بورصات البترول العالمية تأثير في استعادتها زمام المبادرة وتزايد إنتاجها ومن ثم عودتها إلى صدارة الجهات المؤثرة في أساسيات السوق، ولم تقتصر تلك المرحلة على انتهاج نظام الأسعار المرنة، بل امتد ليشمل علاقات المنظمة مع المنتجين الآخرين، وكذلك مع الدول المستهلكة، وتمت إعادة صياغة علاقات دولها بالشركات العالمية على أسس من المصالح المشتركة.

لقد نجحت الأوبك في تلك المرحلة في إيجاد أطر التعاون والتنسيق مع الدول المنتجة الرئيسية غير الأعضاء،خصوصا المكسيك وروسيا والنرويج وعمان وأنغولا، وكان انهيار الأسعار عام 1998 بداية ذلك التعاون بعد أن أدركت تلك الدول أنّ التعاون مع الأوبك لاستقرار السوق يعود بالنفع عليها أيضا، وقد أثمر تعاون أنغولا قناعتها بجدوى انضمامها إلى عضوية المنظمة عام 2007 ، وخلال هذه المرحلة قامت دولها بتفعيل الحوار مع الدول المستهلكة وتطوير موضوعاته وآلياته، وتجلى ذلك بإنشاء منتدى الطاقة الدولي لهذا الغرض، أما العلاقة المتوترة مع الشركات البترولية العالمية التي ميزت السنوات السابقة لإنشاء الأوبك، فقد أدّت تطورات السوق وصناعة البترول العالمية وشركات البترول الوطنية في معظم دول الأوبك

[1] ماجد عبد الله المنيف، مرجع سبق ذكره، ص 79

إلى تطور تلك العلاقة إلى علاقة تعاون وتحالف بين الشركات الوطنية والعالمية، سواء في الدول الأولى أو في الأسواق العالمية، وتجلى ذلك باتفاقات الشراكة بينهما في مراحل الإنتاج أو التكرير.[1]

رغم الهزة العالمية في أسواق معظم السلع الأساسية في العالم والتي ارتفعت أسعارها بنسب أكبر من ارتفاع سعر النفط عام 2004، إلا أنّ مصطلح الأزمة أطلق نتيجة للهزة الكبيرة التي حصلت جراء ارتفاع أسعار النفط.[2]وقد ساهمت العوامل السياسية والاقتصادية الآتية في اضطرابات الأسعار[3]:

- أدت سياسة الدول الغربية الضاغطة على أسعار النفط وعائداتها إلى تدهور حجم الاستثمارات الموجهة لتوسيع الطاقة الإنتاجية، وخاصة في دول الخليج وغيرها من دول الأوبك.
- عجز دول الأوبك، والتي تنتج بأقصى طاقاتها بهدف تغطية الطلب المتزايد للنفط في العالم وبعد زياداتها المتكررة بما يتجاوز حصتها الإنتاجية في الأسواق.
- انخفاض سعر صرف الدولار اتجاه العملات الرئيسية الأخرى" العلاقة العكسية بين قيمة الدولار وأسعار النفط".
- الوضع السياسي المتأزم في منطقة الشرق الأوسط" العراق وفلسطين والأعمال التخريبية في السعودية".
- النزاعات الأثنية واضطرابات في نيجيريا والبرازيل والنرويج أدت إلى انخفاض إنتاجها النفطي.
- الاضطراب الذي أصاب الشركات النفطية الفنزويلية بالشلل عام 2003.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 80.

[2] قصي عبد لكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية النفط السوري** نموذجا(دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة ،2010،) ص 144.

[3] لخضر مكاني،مرجع سبق ذكره، ص291.

المطلب الثالث: ثورة النفط الصخري ومرحلة إعادة الحسابات وتنسيق الجهود منذ 2008

في سنة 2008 بلغت أسعار النفط أعلى مستوى لها؛ حيث تجاوزت لأول مرة عتبة 100 دولار للبرميل، في هذه الفترة لا يمكن الحديث عن دور مميز لمنظمة الدول المصدرة للنفط، حيث تراجع دورها كفاعل موازن للسوق النفطية العالمية ، زيادة على سيطرة الولايات المتحدة على أهم منابع البترول، وقد أجمع بعض المحللين على أن أمريكا كانت السبب وراء ارتفاع الأسعار لمصالحها الخاصة ويتعلق الأمر خاصة بتثبيط النمو الاقتصادي المتسارع جدا لمنافستها الشرقية الصين الشعبية، هذه الأخيرة التي شهدت إثر تعاظم تطورها الاقتصادي طلبا متزايدا على النفط في السوق العالمية .

بعد هذه السنة عرفت أسعار النفط انخفاضا لبضعة أشهر، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى؛ حيث تجاوزت سنة 2011 عتبة ال 110 مليون دولار للبرميل، واستمرت بعدها في هذا المستوى، ولم يلحظ أي دور مهم لمنظمة الأوبك بل يرجع البعض أن المنظمة قد تراجع دورها كفاعل موازن للسوق ومحدد للأسعار.[1]

تعتبر 2014 سنة حاسمة في تاريخ أسواق النفط العالمية ، بدخول منتج جديد للسوق إلا وهو النفط الصخري الأمريكي، الذي اعتبر بمثابة الطفرة في الأسواق العالمية، وقد جاء رد الأوبك لإنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط الصخري اعتماد استراتيجية التخلي عن حصصها الإنتاجية، والعمل على زيادة الإنتاج وإغراق سوق النفط، وذلك بهدف مزاحمة المنافس الجديد وإلحاق الضرر به، ما نتج عنه انخفاض أسعار النفط إلى ما دون المستويات المطلوبة خاصة وأنّ إنتاج النفط الصخري يكبد أمريكا مبالغ ضخمة مقارنة باستخراج النفط الأحفوري؛ ومنه فإنّ استمرار انخفاض الأسعار سيكبد الولايات المتحدة خسائر كبيرة جدا، غير أن استمرار الأوبك في إغراق السوق وزيادة العرض النفطي مقابل انخفاض الطلب، والارتفاع الحاد للمخزونات، دفع بالأسعار إلى الانهيار؛ حيث وصلت إلى ما دون 30 دولار للبرميل بداية 2016، مع ذلك فإن اتباع المنتجين الأمريكيين لسياسة الدمج والاستحواذ في قطاع النفط الصخري لم يجعل إنتاجهم ينخفض بشكل كبير كما كان متوقعا، هذا الأمر الذي عاد بالسلب على دول الأوبك التي عانت بشكل

[1] سمير بن محاد،"مرجع سبق ذكره، ص 261.

واضح من انخفاض الأسعار خاصة وأنّ اقتصاد معظم الدول الأعضاء في المنظمة هو اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على وإرادات النفط .[1]

لقد تغير هيكل السوق العالمي للنفط وذلك مع دخول النفط الصخري إلى الأسواق، وقد انعكس دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأسواق كلاعب فاعل بإنتاجها للنفط الصخري ومن ثم الاستحواذ على المراتب الأولى عالميا في الإنتاج، وكذلك للاستهلاك أثر كبير على سلوك وسياسات الدول المنتجة في العالم، ويتعلق الأمر أساسا بدول الأوبك، هذه الأخيرة التي تضم أهم المنتجين في العالم؛ ومنه أصبحت بذلك أمريكا تزاحم العربية السعودية في حصة السوق؛ حيث قدرت الزيادة في حصة السوق الأمريكية بنحو7% " من 8 الى 15%"، ما مكنها من الانتقال للتصدير بعد رفع الحظر على المنتجين سنة 2015، وهو ما دفع بتراجع قوة تسعير أعضاء الأوبك بشكل كبيير ومنه انخفاض الأسعار في ظل وفرت العرض .

كل تلك الأحداث دفعت بمنظمة الدول المصدرة للنفط إعادة حساباتها واتخاذ قرار العودة لسياسة استقرار الأسعار، وعقد اتفاقيات مع دول فاعلة في الأسواق من غير أعضائها، بهدف إعادة التوازن إلى الأسواق؛ حيث اجتمعت الأوبك ب 10 دول أبرزها المكسيك وروسيا وكازاخستان وغيرها، تمخض عنها ظهور ما يعرف بتحالف"أوبك+ " الذي لعبت فيه السعودية وروسيا الدور البارز، مع نهاية 2016 اعتبرت استراتيجية خفض الإنتاج بنسبة 1.8 مليون برميل يوميا اعتبارا من 2017، أو هو ما كان المنعطف العام الذي أعاد التوازن للأسواق العالمية، خاصة مع زيادة أسعار النفط إلى نحو 75 دولار للبرميل. نتج بعد ذلك قرار تمديد وتعزيز الاتفاقية خلال عامي 2018 و2019؛ حيث تفاوضت "أوبك+" على المزيد من التخفيضات، ومن إيجابيات تحالف الأوبك + أنه أعاد توازن الأسواق بشكل جلي وواضح،

لقد واجهت" الأوبك +" تحديات كبيرة، فمن المخزون المرتفع إلى قوة تحدي المحافظة على حصة السوق، في ظل التطور التقني الذي تشهده الولايات المتحدة الأمريكية ومرونة المنتجين فإن إيقاف الإنتاج وإعادة تنشيطه أصبح بمثابة الرد على سياسة انخفاض الأسعار التي حددتها منظمة الأوبك في وقت سابق من أجل الضغط على منتجي النفط الصخري ودفعهم لوقف الإنتاج أو تقليصه، بالإضافة إلى تعرض التحالف إلى اللاستقرار خاصة أن بعض الدول ومن بينهم روسيا وأمريكا لا يمتثلون في بعض الأحيان

[1]Quint , D., &Venditti ,ibid, p 7.

لقرار التحالف بشكل صارم ، ما نتج عنه حسب تقدير المحللين تراجع في أسعار النفط مع نهاية 2018، لكن شكلت سنة 2020 منعطفا عالميا غير مسبوق مع انتشار فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط وسقط معه هذا التحالف؛ حيث يرجع الباحثون أن اقتراح الأوبك لخفظ الإنتاج من أجل رفع الأسعار موازاةً مع رفض روسيا الانصياع لهذا القرار بحجة استفادة أمريكا ومنتجيها من هذا القرار، ومنه هذا الخلاف بين كل من روسيا والسعودية كان السبب وراء وصل" الأوبك +"إلى نهايته.

في الأشهر الأخيرة من سنة 2021، مع تعافي الاقتصاد العالمي نوعا ما من تداعيات الإغلاق المفروضة من أجل الحد من انتشار فيروس كورونا، أخذ الطلب العالمي على النفط يزداد تدريجيا مقابل ارتفاع للأسعار، مع ذلك استمرت الأوبك+ في سياسة زيادة الإنتاج النفطي في الأسواق العالمية رغم الضغوط التي تواجهها من الدول المستهلكة [1].

[1] سمير بن محاد، ، مرجع سبق ذكره، ص 262.

خلاصة الفصل الثاني

لقد كانت إرادة دول الأوبك وسياستهم المتناسقة من بين أهم العوامل التي أدت إلى نجاح عمل منظمة الدول المصدرة للنفط وبسط هيمنتها على الأسواق النفطية، بالرغم من وجود منافسة شديدة من قبل منتجين آخرين، ولا ننسى أنها في بداية مشوارها قد لاقت الكثير من الصعوبات في دمج سياسات الدول الأعضاء نحو مسار واحد، إلا أنها تداركت ذلك بفضل سياسات التكيف مع الاسواق وتنسيق الجهود من أجل المصالح المشتركة.

تشير التطورات الأخيرة في أسواق النفط العالمية إلى الدور الحاسم للأوبك في إدارة أسعار النفط المتقلبة؛ حيث تقوم استراتيجية المنظمة بتزويد الأسواق بالكميات المطلوبة من النفط بأسعار عادلة من أجل إعادة التوازن إلى السوق (زيادة الإنتاج من أجل خفض الأسعار مثلا)، كما لاحظنا أيضا من خلال هذا الفصل أن سعر النفط هو أيضا عامل حاسم في تحديد مصير أوبك، فإذا تمكنت أوبك من الحفاظ على أسعار النفط عند مستويات مقبولة يمكنها البقاء كمنظمة اقتصادية دولية مهمة ويمكنها أيضا من زيادة نفوذها الاقتصادي على السوق من خلال الحصول على أعضاء جدد، مثلما يحدث حاليا مع تنسيق "الأوبك+".

بعد أن عرفنا دور الأوبك في الأسواق العالمية للطاقة، ننتهي من هذا الفصل بطرح تساؤل مهم عن ماهية وطبيعة محددات هذا الدور الذي تلعبه منظمة الأوبك في الأسواق النفطية العالمية ؟ وهو ما سوف نناقشه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

بين الاقتصاد والسياسة: محددات دور وسلوك منظمة الاوبك في اسواق النفط العالمية

تمهيد

في تحدي الفكر الراسخ وراء سلوك أوبك، يقال إن الآليات الداخلية للمنظمة هي التي تدعم سلوكها، والتي تحدد ما إذا كان سيتم التوصل إلى توافق في الآراء أم لا، وأما البيئة الخارجية فهي التي تؤثر على تصرفاتها، لأنها الأكثر تعقيدا والأكثر توجها نحو السياسة على وجه التحديد مما تم قبوله تقليديا(كانت تفسر سلوكات الأوبك وفق الطرح التقليدي على أسس اقتصادية بمعزل عن كل العوامل السياسية)، هذا الطرح الذي يعتمد على منطق قوى السوق (أي العرض والطلب كأساس للتعاون بين الأعضاء والوظيفة التنظيمية)، فإن هذا السرد وحده لا يمكن أن يفسر بشكل كامل الديناميكيات الداخلية للمنظمة وفعاليتها.

وبالتالي هناك عدة عوامل متباينة ولكنها مترابطة بشأن ما يمكن أن يؤثر على سلوك الأوبك؛ حيث تحدد العلاقة والتفاعلات فيما بينها في نهاية المطاف، والتي تصوغ المناخ داخل المنظمة الذي يؤثر على الإجماع/عدم الإجماع، والقرار/عدم اتخاذ القرارات، العمل / التقاعس عن العمل، اتخاذ القرار/ أو تردد.

سنقدم من خلال هذا الفصل الشرح المفصل لمجموع هذه العوامل والمحددات التي يبنى على أساسها سلوك ودور منظمة الأوبك في الأسواق النفط العالمية.

المبحث الأول: تأثير قانون العرض والطلب على دور الأوبك في سوق النفط

نستعرض من خلال هذا المبحث تأثيرات قوى السوق، عن طريق بيان تأثر الأسعار بمعادلة العرض والطلب وانعكاسها على سلوك الأوبك، فيما خصص الشطر الثاني لدراسة مدى فاعلية سلوك المنظمة في ظل تداعيات السوق.

المطلب الأول: تأثر سوق النفط بمعادلة العرض والطلب وانعكاسها على الأسعار

تعتبر العوامل السلوكية من أبرز محددات سعر النفط، وتتعلق بسلوك المنتجين والمضاربين والمستهلكين؛ وقراراتهم بخصوص الإنتاج والبيع والشراء لعقود النفط في الأسواق العالمية، فقد يستمر المنتجون في الإنتاج وزيادة العرض منه على الرغم من انخفاض الأسعار في سبيل الحفاظ على حصتهم اتجاه منافسيهم في السوق، كما يعمل المنتجون في بعض الأحيان على تخفيض سعر نفطهم مقارنة بنفط منافسيهم في خضم توافر معروض كبير في السوق العالمية، ضمن ما يمكن وصفه بحرب الأسعار خلال أوقات تضخم المعروض العالمي من النفط وانخفاض السعر، ويقل عند نقص الإمدادات وارتفاع الأسعار،أما بالنسبة للمستهلكين، فإن قراراتهم بالشراء تتأثر بحالة السعر الراهنة وبتوقعاتهم المستقبلية له، ففي حالة انخفاض السعر واستمراره لفترة معينة، سيعمدون إلى خفض كمية الشراء الفوري، وقد يمتنعون عن الشراء الآجل توقعا منهم بانخفاض آخر في الأسعار، ما يخفض تكلفة حصولهم عليه وهذا يعني في نهاية المطاف أن مستوى الطلب الكلي العالمي على النفط سينخفض الأمر الذي من شأنه أن يوجد ضغوطا باتجاه خفض السعر بغض النظر عن حجم العرض العالمي، وفي الحالة المعاكسة عندما تسود حالة من الاعتقاد أو التوقع بارتفاع الأسعار فإن المستهلكين يسارعون إلى شراء كميات أكبر تحسبا لارتفاع الأسعار وأثره في زيادة تكلفة الحصول على النفط.[1]

وفقا لإدارة معلومات الطاقة (2007)، أنتجت منظمة أوبك 41 في المائة من إمدادات النفط السائل العالمية (أي النفط الخام والغاز الطبيعي المسال) في عام 2004، وقد ازدادت امدادات الأوبك من النفط الخام لتصل الى 65% من إجمالي الزيادات حسب الإحصاءات المطروحة، وهذا استنادا للاحتياطات

[1]تقدير موقف، **هل أصبحت" معادلة العرض والطلب" عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي (فبراير:2015)، ص 5.

المؤكدة التي تحتويها دول الأوبك.[1] هذا ما يجعل الأوبك تملك بالفعل قوة سوقية لا يمكن الاستهانة بها، وبذلك تسعى أوبك للتحكم في أسعار النفط من خلال تعديل حجم الكمية المعروضة، وإذا رغب أعضاؤها في رفع أسعار النفط، فبإمكانهم خفض حصص إنتاجهم إلى الحد المعروض، كما يمكنهم بدلا من ذلك، عند رغبتهم في تخفيض أسعار النفط، رفع معدل حصص الإنتاج لزيادة العرض، وفي حال افترضنا ثبات معدل الطلب، فإن أسعار النفط ستتحرك نحو الاتجاه المراد.

تعتمد الأوبك على أداة العرض النفطي كوسيلة أساسية في التأثير على معادلة العرض والطلب الدولي على النفط، بهدف امتصاص فوائض العرض، التي تتسبب بالانخفاضات الحادة في مستويات الأسعار، مستفيدة من حجم التنسيق العالي للسياسات الإنتاجية بين دولها الأعضاء، فضلا عن المصالح المشتركة التي تقرب من وجهات النظر بين أعضائها وتساعد في اتخاذ وتنفيذ قرارات موحدة، بعد توحيد الإنتاج، بما يتناسب مع أهداف الاستراتيجية المعلنة، ومنها الحفاظ على مستويات أسعار مستقرة، بما يضمن تعظم إيراداتها النفطية ويعمل على استقرارها، وفقا لذلك قامت منظمة الأوبك بخفض الكميات المعروضة من إنتاجها النفطي لمواجهة أزمة انخفاض الحاد في الأسعار خلال عام 2020.[2]

إنّ توقعات الأسعار لها أهمية كبيرة، يرجع ذلك لعدة أسباب، هو أنه عندما نقارن المواقف التي اتخذها المستثمرون الماليون توقعًا لارتفاع أسعار النفط، فإن تحقيق الأسعار مثلا –بعد أسبوع وأسبوعين خلال الفترات من 2014 إلى 2019 والأشهر الأربعة الأولى من عام 2022 –يشير إلى وجود علاقة مباشرة كبيرة تاريخيًا، كانت موجودة ولكنها انهارت في أعقاب جائحة كوفيد19، ثم استؤنفت حتى الآن.

إن سلوك أسعار النفط لا يعتمد على العرض والطلب الحاليين فحسب؛ بل يعتمد أيضاً على العرض والطلب المتوقع في المستقبل، وتقوم أوبك بتعديل أهداف الإنتاج للدول الأعضاء على أساس العرض والطلب الحالي وتوقعات المستقبل، ومع ذلك، فإن تقدير العرض والطلب في المستقبل يمثل تحديًا خاصًا عندما تكون ظروف السوق غير مؤكدة وتتغير بسرعة، ويمكن أن يكون هناك أيضًا تأخيرات كبيرة في تعديلات

[1] Gal Hochman and David Zilberman , **The political 3conomic of Opec**, the Energy Biosciences Institute and the USDA Economic Research, November 2010 ,p 32

[2] خطاب عمران صالح الضامن، " دور منظمة الأوبك في التأثير على أسعار النفط الدولية في الفترة ما بين 2016–2021"**,مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية**، المجلد 4، العدد5،2023 ص

أهداف إنتاج أوبك استجابةً لظروف السوق، مما قد يؤثر أيضًا على الأسعا، وهذا ما تم تأكيده من طرف وزراء النفط في الأوبك عن أن أسعار النفط التي ستترك لقوى السوق وهو الذي لا يتوافق مع تاريخ السوق النفطية، فهذه السوق لم تكن يوماً سوقاً تنافسية طوال تاريخها، وليس من قبيل المصادفة أن توجد منظمة تجمع منتجي النفط بينما لا يوجد مثل هذا التجمع لمنتجي الحديد أو النحاس أو حتى الأرز والسكر، فطبيعة السوق النفطية غير المتوافقة مع حالة المنافسة هي التي جعلتها سوقاً يلزم على الدوام تقييد عرض النفط فيها حتى تستقر الأسعار ولا تتعرض السوق لتقلبات عنيفة.[1]

بالإضافة إلى ذلك، تؤثر الأحداث غير المتوقعة، بشكل كبير على نموذج العرض والطلب، وكان من أبرزها ما حدث في يناير 2020 عندما عانى الاقتصاد العالمي من الوباء. وأدى انخفاض الطلب العالمي على النفط إلى انقسام أوبك+، وتحديدا بين المملكة العربية السعودية وروسيا، أكبر مصدري النفط. ورداً على ذلك، قامت المملكة العربية السعودية بزيادة إنتاجها، أدت هذه المحاولة العلنية للاستيلاء على حصة في السوق إلى انخفاض حاد أدى إلى اختراق سعر خام غرب تكساس الوسيط لمستوى 20 دولارًا للبرميل، أدى اجتماع "استثنائي" بين أوبك والدول غير الأعضاء في أوبك إلى اتفاق على خفض الإنتاج بنحو 10 ملايين برميل يوميًا . في ما كان بمثابة تجارة كلاسيكية لشراء الشائعات وبيع الحقيقة، ارتفعت أسعار النفط على إثره ثم انهارت لأن السوق لم يتأثر بخفض العرض العالمي بمقدار 10 ملايين برميل في اليوم بينما كان من المتوقع أن ينخفض الطلب العالمي بنسبة 30%.[2]

المطلب الثاني: فاعلية سلوك منظمة الأوبك في ظل تداعيات قوى السوق

إن مراجعة حصص وكمية إنتاج دول الأوبك والذي يعكس سلوك المنظمة في الأسواق منذ نشأتها وحتى الآن؛ توفر سبباً للتشكيك في فعالية الأوبك كمنظمة في سوق النفط، إذ أن جل الأبحاث الأكاديمية تدعم بقوة وجهة النظر القائلة بأن حصص الأوبك تحدد الإنتاج والأسعار، وفي تقييمنا لفاعلية المنظمة

[1] عبد الرحمان محمد سلطان، **السوق النفطية لا يمكن أن تكون سوقا تنافسية**، نشر بتاريخ 2 ديسمبر 2014، على الموقع: https://www.al-jazirah.com/2014/20141202/ec8.htm، تاريخ الاطلاع: 2022/7/16.

[2] AkhileshGanti, ibid.

خاصة ما تفرضه قوى السوق ومبدأ الحصص السوقية للأوبك، نجد ان المنظمة من خلال مسيرتها قامت بتعديل سياستها الإنتاجية تفاعلا مع أوضاع السوق، بالرغم من وجود بعض التجاوزات للحصص المقررة من طرف الدول الأعضاء سواء بالزيادة أو التخفيضات.[1]

في سبعينات القرن الماضي، مع ما يعرف بالأزمة النفطية الأولى الناتجة عن الحظر النفطي العربي، كانت الأوبك تشهد انقسامات واضحة داخلها، وفي مواجهة الجهود التي بذلتها الكويت والعراق والمملكة العربية السعودية للحد من الإنتاج واستهداف العرض من دول غربية مختارة، قامت الدول غير العربية مثل نيجيريا وإندونيسيا والدول صاحبة الاحتياطيات الكبيرة مثل إيران بزيادة إنتاجها خلال الحظر علاوة على ذلك، حاولت المملكة العربية السعودية منذ البداية، رغم كونها جزءا من التحالف العربي الذي أطلق الحظر، ضمان أن سياسات أوبك/منظمة الأوابك لن تلحق الضرر بعلاقاتها طويلة الأمد مع المستهلكين الرئيسيين، وخاصة الولايات المتحدة، ومن الواضح أن هذه السياسة كانت نتيجة لرغبة المملكة العربية السعودية، باعتبارها صاحبة احتياطي رئيسي من النفط، في إبقاء المستهلكين الرئيسيين "مدمنين" على منتجها الأساسي، وعلى النقيض من ذلك، كان صغار المنتجين وأصحاب الاحتياطيات، مثل ليبيا، الأكثر تشدداً في محاولات منظمة الأوبك لفرض أسعار أعلى على الدول المستهلكة، مما يعكس اهتمامهم بالضغط من أجل ارتفاع أسعار النفط على المدى القصير من أجل تعظيم الإيرادات الإجمالية من استخراج النفط، وبما أن أوبك كانت تسيطر على ما يقرب من 70 في المائة من السوق في ذلك الوقت، فقد كان من الواضح أن تنظيم العمل الجماعي أسهل بكثير مما كان عليه الحال بعد بضع سنوات، عندما تجاوز المعروض في السوق الطلب ومنع أعضاء الأوبك من السلوك التواطئي.[2]

وعكست السوق الناعمة اللاحقة في الثمانينيات (والتسعينيات جزئياً) دورة نسيج العنكبوت النموذجية؛ حيث خلق ارتفاع الأسعار في عامي 1973 و1979 حوافز كبيرة للمنتجين داخل وخارج أوبك لزيادة الإنتاج، وقد جعلت الحقول المطورة حديثاً في خليج المكسيك أو بحر الشمال دولاً مثل المكسيك أو النرويج لاعبين مهمين في سوق النفط، في حين أصبح الاتحاد السوفييتي أكبر منتج في العالم (وإن لم يكن مصدراً

[1]David Kemp, peter Van Doren, **misperceptions of opec Capability and Behavior**,November2,2023, https://www.cato.org/policy-analysis/misperceptions-opec-capability-behavior(2024/1/29),

[2]Andreas Goldthau, Jan Martin Witte, **Assessing OpEC's Performance in global energy**, globel policy ,Volume 2, Issue s1,September 2011. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/j.1758-5899.2011.00122.x

صافياً)، بالإضافة إلى ذلك، بذلت الدول المستهلكة جهودًا كبيرة لتقليل كثافة استخدام النفط في اقتصاداتها؛ ونتيجة لذلك، بدأت منظمة أوبك تفقد حصتها في السوق بسرعة؛ حيث تجاوز إنتاج الدول غير الأعضاء إنتاج منظمة أوبك في عام 1981.

ومع تحول سوق النفط إلى الضعف، تراجعت قدرة الأوبك في الأسواق، وهو خيار مميز لسوق البائع؛ لأنه يمكّن المنظمة من تلبية مصالح أعضائها الصقور دون الإضرار بمصالح الأعضاء الأكثر تشاؤماً، ومن الواضح أن المصالح الفردية والحوافز القوية للانشقاق عن أهداف الحصص من أجل المنفعة الذاتية تغلبت على المصالح الجماعية في كعكة إجمالية متقلصة، واحتفظت الدول الأصغر حجماً على وجه الخصوص مثل، ليبيا أو الجزائر، بموقف متشدد على نحو ثابت؛ حيث تجاوزت الحصص وضغطت من أجل ارتفاع الأسعار، أما المملكة العربية السعودية–رداً على ذلك– خلقت وفرة من النفط واستخدمت طاقتها الاحتياطية كوسيلة عقاب اقتصادي لأعضاء المنظمة المنشقين، باختصار، أدى عدم قدرة أوبك على الحفاظ على مركزها المهيمن نسبيًا في السوق وإدارته والذي اكتسبته خلال السبعينيات إلى "الصدمة المضادة" عام 1986، وتحويل أوبك من صانع للسعر إلى متلقي للسعر.[1]

لم تكن في ذلك الوقت رسالة سوبروتو(الأمين العام لمنظمة الأوبك) والمتعلقة بالإنجازات التي وصلت إليها منظمة الأوبك باعتبار أنها تلبي نصف الطلب العالمي على النفط، على المستوى الأولي، تقتصر على تزويد جمهوره برؤية بانورامية لديناميكيات العرض والطلب العالمية وتأثيرها على تطور الأداء العام للمنظمة؛ بل كانت تهدف بشكل مباشر إلى معالجة المخاوف العميقة بشأن انهيار حصة الأوبك في السوق، ومن بين الخسائر والنكسات العديدة التي تعرضت لها المنظمة في عقد الثمانينات، كان تآكل نفوذها في صناعة النفط العالمية هو الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للدول الأعضاء في أوبك، والذي قد يؤدي إلى تراجع دور المنظمة في الأسواق، وقد كان فقدان النفوذ هذا مرتبطًا بشكل مباشر بنقص إمدادات أوبك في سوق النفط العالمية، لتحل محلها مصادر جديدة للإمدادات وتقنيات أفضل في هذا المجال، كانت المنظمة في التسعينيات مدفوعة في المقام الأول بالقرار السعودي بالانفصال عن نظام الحصص، قد استعادت بالفعل الكثير من حصتها في السوق.[2]

[1]Andreas Goldthau, ibid.

[2]Reza Sanati,**OPEC and the International System**: **A Political History of Decisions and Behavior**, DOCTOR OF PHILOSOPHY ,in INTERNATIONAL RELATIONS, 2014,p276

في أوائل التسعينيات، لم يكن تدفق النفط من خارج منظمة أوبك إلى العرض العالمي كافياً ببساطة لمنع أوبك من استعادة حصة كبيرة مفقودة من السوق، ورغم أن مصادر الطاقة البديلة كانت تحقق خطوات كبيرة في جهود تنويع الاقتصادات المتقدمة، فإن تأثيرها كان محدودا كثيرا عما كان مأمولا؛ وبالتالي، فإن تفاؤل الأمين العام"سوبروتو" لم يكن بلا مبرر على الإطلاق، ولكن مع انهيار الاتحاد السوفييتي، وتفككه، وظهور دول آسيا الوسطى المستقلة حديثاً، تغيرت ديناميكيات النفط العالمية جذرياً، وخاصة فيما يتصل بالمخاوف من انقطاع الإمدادات، ومع عدم وجود تهديد سوفييتي من شأنه أن يهدد إمدادات الشرق الأوسط، فإن "علاوة الخوف" على العرض العالمي انخفضت بشكل كبير.

نظرًا لأن تسعير النفط الخام كان مشروعًا أكثر حرية للسوق، ويفتقر إلى سيطرة شركات النفط مثل، الكارتل أو الزيادات الإضافية في الأسعار التي تمكنت أوبك من تنفيذها (مرة أخرى بسبب هيمنتها على حصتها في السوق)، خلال بقية فترة التسعينيات، زاد الاستهلاك العالمي بشكل بطيء نوعا ما، من جهة، بعيدا عن التخوفات التي فرضها الوجود السوفييتي والحرب الباردة على الاقتصاد العالمي، استمرت أسعار النفط الخام في الركود، والواقع أن أسعار النفط الخام في عام 1993 عادت إلى أرقام عام 1986.[1]

مع انتهاء التسعينيات، شهدت الولايات المتحدة وغيرها من الحلفاء في الاقتصادات المتقدمة في العالم بداية فعلية لاستراتيجيات التنويع الطاقوي التي انتهجتها، ما دفع بالأوبك إلى تعزيز استعادة جزء كبير من حصتها السوقية المفقودة منذ الثمانينيات والتسعينيات، ولكن مع زيادة الاستهلاك بشكل مضطرد مع ارتفاع الإنفاق في الاقتصادات المتقدمة، وقد أدى ذلك الى الزيادة في أسعار النفط.

وتوفر الطاقة الفائضة لمنظمة الأوبك مؤشرا آخرا يثبت فاعلية المنظمة؛ وذلك من خلال قدرتها على الاستجابة لتطورات الأسوق النفطية العالمية في حالة الأزمات المحتملة التي تقلل من إمدادات النفط؛ ونتيجة لهذا فإن أسعار النفط تميل إلى إدراج علاوة مخاطر متزايدة عندما تصل الطاقة الفائضة لمنظمة الأوبك إلى مستويات منخفضة، فمنذ عام 2003 وحتى عام 2008، ظل إجمالي الطاقة الفائضة لدى الأوبك قريباً أو أقل من مليوني برميل يومياً (أو أقل من 3% من العرض العالمي)، وهو ما لم يوفر سوى القليل جداً من الحماية لتقلبات العرض في سياق الطلب المتزايد بسرعة، سواء كنا نتحدث عن مجموعة من الشركات المملوكة للدولة التي تشكل الأوبك أو الشركات المملوكة للمستثمرين، فإنّ عددًا من العوامل شكلت سوق

[1]Ibid.p274.

النفط الخام العالمي في الماضي، بما في ذلك دور الأسواق المالية وتداول العقود الآجلة التي تحركها التوقعات للأسابيع والأشهر وحتى السنوات المقبلة، إنه جزء كبير من شرح سبب استجابات السوق المختلفة للأحداث الجيوسياسية المختلفة[1]، سواء كانت داخل دول الأوبك وفيما بينها لأنها أدت تاريخياً إلى انخفاض إنتاج النفط، ونظراً لأهمية الأوبك في السوق، فإنّ الأحداث التي تنطوي على خسارة محتملة فعلية أو مستقبلية لإمدادات النفط من قبل دول الأوبك يمكن أن تؤدي إلى ردود فعل قوية في أسعار النفط.

من جانب آخر، ومع ظهور مخاوف جديدة بشأن العرض، وتزايد رواية "ذروة النفط"، بدأت الأسعار في التأثير على النمو الاقتصادي، وقد تم تسليط الضوء على ذلك من خلال التأثيرات المباشرة وغير المباشرة التي خلفها ارتفاع أسعار النفط في صيف عام 2008، قبل أسابيع فقط من اندلاع الأزمة المالية في عام 2008. مع بداية هذه الأزمة، تنتهي مرحلة إعادة التوازن في الحياة المؤسسية لمنظمة الأوبك، مما يصل بالمنظمة إلى الظروف التي وصفت بالهشة والمتباينة للاقتصاد العالمي.2كل تلك الظروف سناتي على ذكرها تباعا من خلال التحليلات التي نعرضها في العناصر المقبلة.

كما خلقت الأسعار المرتفعة المستمرة بيئة أدت إلى ظهور منافسة جديدة لأوبك – منتجي الصخر الزيتي الأمريكيين، أصبحت مكامن الصخر الزيتي المعروفة، والتي تركت في السابق دون تطوير بسبب اقتصاديات الحفر، واستكمالها فجأة قابلة للحياة من الناحية الفنية والاقتصادية مع مزيج من الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي والأسعار المرتفعة المستمرة،إن وجود هذا المصدر الجديد في الأسواق خلق زيادة في العرض، ما يفرض على دول الأوبك القيام بتخفيض الإنتاج من أجل استقرار الأسعار، نظرًا لأن الإنتاج الجديد كان خارج سيطرة الأوبك، فقد التزمت المملكة العربية السعودية بحماية حصتها في السوق بدلاً من سعر السوق، ورفضت النظر في تخفيضات الإنتاج، وفي بعض الحالات قام أعضاء الأوبك بالفعل بزيادة الإنتاج، كان هناك مجال واسع لمحاولة إخراج منتجي النفط الصخري من السوق وانخفضت الأسعار لتصل

[1]Dean Foreman,**Analyzing How Geopolitical Events Have impacted Crude Oil Market**s, posted in 13 may 2022, https://www.api.org/news-policy-and-issues/blog/2022/05/13/analyzing-how-geopolitical-events-have-impacted-crude-oil-markets , Retrieved (15/3/2023).

[2]Gal Hochman and David Zilberman،ibid .

إلى 27 دولارًا للبرميل في وقت مبكر. في عام 2016، رغم أن منتجي النفط الصخري تكبدوا خسائر معتبرة، إلا أنّ الأمر لم ينعكس على منتجي النفط الصخري فقط، بل شمل أيضا دول الأوبك نفسها.[1]

ومنه فإن الاعتبارات التي تفرضها الأسواق، تؤثر بشكل كبير على عملية صنع القرار في منظمة الأوبك؛ حيث تقوم الأوبك ككيان جماعي بتقييم الاتجاهات الاقتصادية العالمية مثل، معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وتوقعات الطلب على الطاقة، توجه العوامل الاقتصادية فهم الأوبك لديناميكيات السوق وتلعب دوراً حاسماً في تحديد حصص الإنتاج واستراتيجيات التسعير.

المطلب الثالث: نظام الحصص السوقية وتأثيره على إنتاج دول الأوبك

على الرغم من مناقشة نظام الحصص لأول مرة في عام 1982، إلا أن اعتماده رسميًا كان في مارس 1983 في اجتماع استثنائي عقد في عام 1983؛ حيث حددت سقف الإنتاج عند 17.5 مليون برميل يوميا، مما أدى إلى خفض سعر أوبك إلى 28 دولارا للبرميل الموحد، وقد أثبت هذا النظام أنه أكثر شذوذًا نظرًا لأن المملكة العربية السعودية لم يكن لديها حصة من الحصص، وتُركت لتكون المنتج "المتأرجح" ضمن نطاق 5 ملايين برميل يوميًا، وقررت الأوبك تثبيت سعرها واتخاذ سعر مرجعي على أساس الخام العربي الخفيف، والذي أصبحت السعودية ملتزمة بتحصيله من شركات النفط، وفي الوقت نفسه، سيتم تثبيت أسعار الخامات الأخرى صعودا أو هبوطا عن ذلك السعر المرجعي، مع الأخذ في الاعتبار جودة الخام وموقعه الجغرافي في المملكة العربية السعودية، وبعبارة أخرى، أصبحت الأوبك الآن المنتج المتأرجح، وتحمل عبء الدفاع عن الأسعار على حساب حصتها في السوق العالمية؛ في حين تحملت المملكة العربية السعودية العبء الأكبر عندما أصبحت المنتج المتأرجح داخل الأوبك.[2]

يمرّ سلوك الأوبك في قرار إنتاجها لحصتها السوقية بعدة مراحل؛ حيث تخضع دول الأوبك في المرحلة الأولى: التحديد الداخلي الأمثل للاستثمار في حجم طاقة الإنتاج، ثم تليها مرحلة يتم من خلالها

---

[1] James Blaney,TimilehinAdegbamigbe, **How Effective is Opec?**, piblished 4:january2023,https://jpt.spe.org/twa/how-effective-is-opec(2024/1/29),

[2] عبد العزيز بن زيد القريشي، **تغيير نظام الحصص في منظمة الأوبك ، جريدة العرب** الاقتصادية الدولية، نشر في 27 سبتمبر 2010، على الموقع : https://www.aleqt.com/2010/09/27/article_447326.html ، تم الاطلاع: 2023/8/16

توزيع حصص الإنتاج بين الدول تناسبا مع حجم طاقة الإنتاج المحددة في المرحلة الأولى، أما المرحلة الثالثة تختار الدولة المنتجة في الأوبك قرارها في ظل الإنتاج الحالي بإمكانية الخروج عن حصتها في المنظمة، أما في المرحلة الأخيرة يتم مراقبة أداء دول الكارتل في الإنتاج نسبة للحصص المتفق عليها؛ مع إمكانية تطبيق آلية عقاب الخارجين عن نسبة حصصهم في المنظمة، ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية [1]:

- تخرج دول منظمة الأوبك عن حصتها السوقية عند حالة سعر النفط المرتفع نتيجة لارتفاع الطلب العالمي، لكن تقع دول الإنتاج الصغيرة في فخ قيد الإنتاج المتاح.
- أما في حالة انخفاض الطلب وتراجع سعر النفط إلى العمل أكثر لضمان استمرارية الالتزام بنظام الحصص الداخلي.
- يفضل المنتجون الصغار في الأوبك بشدة الخروج عن نظام الحصص نسبة لطاقة إنتاجهم قبل اعتماد آلية العقوبات.
- تؤدي شدة آلية عقوبة الخروج عن حصص الإنتاج من قبل الدول الأعضاء إلى زيادة تفضيل الاستثمار في توسيع طاقة الإنتاج؛ لكسب توسع الحصة الشرعية داخل المنظمة.
- إنّ ارتفاع الأسعار لا يتعارض مع ارتفاع نسبة مشاركة إنتاج الأوبك في السوق العالمية بسبب خاصيتين:
  - الميزة الطبيعية لدول الأوبك بامتلاكها للاحتياطات الهائلة للنفط.
  - المنافسة غير التامة في الأوبك.

وبسبب الميزة النسبية لدول الأوبك؛ يكون معدل استنزاف الاحتياطات أقل نسبة لباقي دول العالم، مما يجعل نسبة حصص المنظمة في السوق تزداد في الأجل الطويل كلما زادت أسعار النفط في العالم، أما في الأجل القصير والمتوسط، ترتبط زيادة أسعار النفط عكسيا بنسبة مشاركة كارتل الأوبك في السوق، هذا وقد تقع صدمات ارتفاع سعر النفط لفترات طويلة بسبب الظروف الجيوسياسية أو صدمات ارتفاع

[1] محمد مسعودي وآخران،" تأثير الإنتاج الخارجي على قوة كارتل الأوبك في أسواق النفط–دراسة تحليلية–، **حوليات جامعة بشار للعلوم الاقتصادية**، المجلد 6، العدد 1، ص 102.

الطلب العالمي غير المتوقعة، في حين تفرض منظمة الأوبك استراتيجيات أخرى للضغط بزيادة الإنتاج خارج حصتها للضغط، ومنع التوجه الكامل نحو الاستثمار في الطاقات البديلة، ما ينتج عنه من تقلبات في الأسعار، وكذا الإنتاج في العالم.[1]

عند انخفاض إنتاج دول الأوبك يرتفع سعر النفط العالمي، والذي يؤدي بالدول المنتجة من خارج المنظمة لرفع مستوى إنتاجهم لتعويض الانخفاض، وبسبب انخفاض الاحتياطات والمصادر في هذه الدول؛ فإنها لا تستطيع تعويض كامل الانخفاض الذي حددته الأوبك مما يؤدي في النهاية لرفع سعر النفط العالمي.

باعتبار أنّ حصص الأوبك يتم تحديدها من خلال المفاوضات الدورية، فمن المنطقي جدا أن تختار دول الأوبك زيادة أرباحها الجماعية أكثر فأكثر بسبب مرونة العرض والطلب على النفط العالمي.

تقوم دول الأوبك المنتجة للنفط بموازنة إنتاجها إلى حد يزاحم فيه عرض المنتجين من خارج الأوبك من خلال تحديد السعر المثالي، كما شهدنا فالاتفاق بين دول الأوبك ينتج عنه أعلى سعر ممكن، وللوصول لهذا السعر تقوم الأوبك بتخفيض الإنتاج إلى أقل مستوى، في هذه الحالة يقوم منتجون من خارج الأوبك بتعويض تخفيض مستوى الإنتاج ، مما يتطلب مرة أخرى من دول الأوبك التخفيض أكثر لرفع السعر إلى درجة عدم تمكن المنتجين من خارجه تعويض ذلك، على الرغم من ذلك وبسبب نجاح المنتجين من خارج الأوبك بزيادة أرباحهم في سيادة السعر المرتفع إلى درجة أكثر من زيادة أرباح الأوبك، وعليه تنتقل المنظمة إلى استراتيجية بديلة لتحديد الإنتاج المثالي؛ والذي يحول استفادة المنتجين من خارجه إلى منتجي الأوبك، ومن خلال هذه الاستراتيجية يحدد الأوبك السعر المعتدل الذي يعمل من ناحية على انخفاض حصة المنتجين من خارج الأوبك، وتثبيط المنتجين من خارج الأوبك للاستثمار في توسيع حصص الإنتاج، ومن ناحية أخرى، يكون هذا السعر مناسبًا لكسب أرباح مرضية لدول الأوبك.[2]

لقد شهدت حصة الأوبك النفطية تطورات كبيرة مقارنة بتطور الأسعار في الإنتاج العالمي، وذلك عبر سنوات عديدة، غير أننا نذكر باختصار أهم هذه الفترات في النقاط التالية: [3]

---

[1]محمد مسعودي وآخران، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[2]نفس المرجع السابق ،ص: 111-112.

[3]علي مرزا، **معضلة الأوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج**، سلسلة دراسات، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2017)، ص: 4-6.

1974–1980: لقد أدت الأسعار المرتفعة للنفط خلال هذه الفترة إلى سعي الدول المستهلكة؛ للبحث عن مناطق بديلة لنفط الأوبك عموما، كما عملت أيضا على تطوير بدائل أخرى للنفط، بالإضافة إلى التغييرات الجيوسياسية وتهديدات أمن الإمدادات، كل تلك العوامل ساهمت في انخفاض حصة الأوبك النفطية في الأسواق العالمية إلى 44% بعدما كانت سنة 1974 تمثل نسبة 55٪.

ما بين 1980–1986 لاحظنا خلال هذه الفترة استمرار انخفاض حصة الأوبك في محصلة الإنتاج العالمي موازاةً مع الانخفاض الحاد للأسعار، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها سياسة العربية السعودية في عام 1986 بعدم الالتزام بدور المنتج المتبقي في سبيل زيادة حصتها في السوق.

أما بعد سنة 1986–2015 فقد اتسمت هذه المرحلة بالتصاعد التدريجي في نسبة حصص الأوبك من الإنتاج الدولي للنفط، رغم التقلب الذي شهدته أسعار النفط، ويرجع ذلك إلى الإنتاج غير المقيد خارج الأوبك، في المقابل كانت هذه الأخيرة تلعب دور المنتج المتبقي، والذي استحوذت من خلاله على أكبر حصة في السوق من خلال الزيادة في نسبة الإنتاج بلغت 2.6% سنويا بين 1985 و2015.

ترتكز الحجج المستخدمة في إسناد استراتيجية الحفاظ على حصة السوق أساسا، على فرضية ضمنية هي أنّ السعر هو أهم عامل في تقرير حصة السوق، من خلال العلاقة المتبادلة بينهما؛ بحيث تبين هذه العلاقة تخفيض السعر أو تحديده عند مستوى معتدل يقود إلى زيادة الكمية المطلوبة مما يقود بدوره إلى الحفاظ على الحصة أو زيادتها؛ حيث اعتمدت الأوبك استراتيجية تخفيض الإنتاج إذا ظل سعر السلة أدنى من السعر المقرر؛ وذلك حسب النسبة المقررة لكل دولة عضو؛ والتي يمكن احتسابها بكل بساطة من حصة إنتاج الدولة من إجمالي إنتاج المنظمة، وزيادته إذا ارتفع السعر وظل العمل بهذه الآلية مستمرا إلى أن ظهر النفط الصخري وتقلص الطلب الأمريكي من النفط التقليدي؛ والذي يعتبر السبب الرئيسي لحرب الحصص[1].

[1] رمزي الجدي، **العلاقة بين صراع الحصص في الأوبك وإغلاق الموانئ في ليبيا**، صحيفة رأي اليوم، نشر في 7 مارس 2016،علىالموقع

https://www.raialyoum.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-تاريخ الإطلاع: .(4/6/2016)

من جهة أخرى، لقد أثبتت التحوّلات الكامنة في السوق من زيادة حصة النفط والغاز غير التقليديين لا سيّما في البلدان المستهلكة للنفط، وصولاً إلى زيادة استخدام الغاز الطبيعي في إنتاج الطاقة، تقيّد بشكل متزايد قدرة الأوبك على التحكّم بأسعار النفط كما كانت تفعل في السابق.[1]

بالإضافة إلى السعر هناك تباطؤ نمو استهلاك النفط، وهو ما سيكون له آثارًا عميقة على استراتيجيات الأعمال للشركات والدول المنتجة للنفط؛ حيث سيؤدي هذا التباطؤ في النمو إلى تكثيف المنافسة داخل الشركات وفيما بينها على الحصة السوقية، مما سيفرض ضغوطاً هبوطيه على الأسعار والإيرادات، والاستثمارات، والتوظيف على مدى سنوات، وفي سوق سريعة النمو، يستطيع جميع المنتجين الرئيسيين زيادة إنتاجهم في وقت واحد، ولكن السوق البطيئة النمو ستكون أقرب إلى لعبة محصلتها صفر.

يمكن أن يستوعب نمو السوق السريع مجموعة واسعة من المنتجين ذوي التكلفة العالية والمنخفضة؛ ومن شأن تباطؤ النمو أن يجعل ظروف العمل أكثر صعوبة بالنسبة للمنتجين الذين لديهم قاعدة تكلفة عالية، وفي السوق الناضجة، سيتعين على جميع المنتجين إعطاء الأولوية للكفاءة التشغيلية والتحكم في التكاليف بدلا من نمو الإنتاج.[2]

---

[1] علي أحمد، هل **باتت منظمة لأوبك على حافة الانهيار**، نشر في 6 ديسمبر2018، على الموقع: https://www.google.com/amp/s/www.bbc.com/arabic/business-46469148.amp ، تاريخ الإطلاع:(2023/9/13.)

[2] John kemp, **Oil producers will fight for market share as consumption growth slows: Kemp**,july 6.2020, in https://www.reuters.com/article/us-global-oil-kemp-idUSKBN24716P , Retrieved (11/9/2023)

المبحث الثاني: تأثير العوامل من خارج المنظمة على سلوك الأوبك في سوق النفط

من بين المحددات ايضا التي خلقت السياق الذي تتخذ فيه الأوبك قراراتها؛ وبالتالي تتصرف وفقا له، والتي تستمر في التأثير على كيفية تعامل هذه المنظمة مع الآخرين ومع نفسها في النظام الدولي نجد: تأثير القوى الكبرى ونقصد بها مجموع العوامل ذات التأثير الخارجي؛ والتي تقف خلفها كل من روسيا والولايات المتحدة باعتبارهما منتجين أيضا لا تقل أهميتهم عن أهمية الأوبك في الأسواق، بالإضافة إلى عوامل أخرى ذات بعد خارجي مثل، الأزمة الاقتصادية والثورات العربية خاصة في البلدان العربية الأعضاء في الأوبك، بما نتج عن طفرة النفط الصخري الأمريكي الذي غير بظهوره خارطة الأسواق الدولية للطاقة.

المطلب الأول: أهمية الدول المنتجة غير الأعضاء في الأوبك في تحديد السوق

منتجو النفط من خارج الأوبك هم دول منتجة للنفط الخام خارج مجموعة الأوبك ومنتجي النفط الصخري أيضا، ومن المثير للاهتمام أنّ بعض الدول الكبرى المنتجة للنفط هي دول غير أعضاء في الأوبك، ويشمل ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وهي المنتج الأول، وكذلك كندا والصين، وتتمتع أغلب الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك بمستويات استهلاك مرتفعة؛ وبالتالي قدرتها على التصدير محدودة، والعديد منها مستوردة صافية للنفط على الرغم من كونها منتجة عالية، مما يعني أنّ تأثيرها على أسعار النفط ضئيل، في حين أدّى اكتشاف النفط الصخري والغاز الصخري، وتمتع منتجي النفط من خارج منظمة الأوبك، وخاصة الولايات المتحدة، بزيادة الإنتاج وحصة أكبر في السوق في الآونة الأخيرة. ورغم أن هذا كان بمثابة تغيير لقواعد اللّعبة نوعا ما، لم يتم التوصل إلى قرار بشأن ما إذا كان المنتجون من خارج الأوبك يمكن أن يكون لهم تأثير مادي على أسعار النفط الخام.

ولم تؤد مستويات الإنتاج المرتفعة من الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك في الفترة من 2002 إلى 2004 وفي عام 2010 إلى انخفاض الأسعار؛ بل أدت بدلاً من ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، ربما يرجع ذلك إلى أنّ الدول غير الأعضاء في الأوبك لم يكن لديها حصة سوقية كافية للتأثير على سعر النفط في السوق، ومع ذلك، أدّى ارتفاع الإنتاج إلى انخفاض الأسعار من عام 2014 إلى عام 2015، ورأى خبراء

السوق أنّ انخفاض الأسعار ربما كان بسبب زيادة العرض من منتجي الأوبك لمواجهة التهديد الذي يشكله المنتجون من خارج الأوبك على هيمنتهم.[1]

رغم ما تمثله الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك" من دور مهم في أسواق النفط العالمية؛ باعتبارها المنافس على الحصص في الأسواق، ويتعلق الأمر خاصة بكندا والولايات المتحدة، والنرويج، والمكسيك، والبرازيل وغيرها؛ وهذا يعني أنه يتعين على دول الأوبك التنافس مع اللاعبين العالميين الآخرين، الذين لديهم الحرية في العمل في السوق كما تفرضه مصالحهم الخاصة، في حين يتعين على دول الأوبك التنسيق مع بعضها البعض.[2]

لكن هذا لا يمنحها الدور الحاسم أو بنفس أهمية دور دول المنظمة على الأقل، ويمكن إرجاع السبب في ذلك، كمثال أنّه في الوقت الذي يبلغ فيه مجموع الإنتاج العالمي للنفط نحو 89 مليون برميل يومياً، تنتج دول المنظمة نحو ثلث هذا الإنتاج، أو نحو 29–30 مليون برميل يومياً، فيما تنتج الدول غير الأعضاء نحو ثلثي الإنتاج العالمي،ومن ثَمَّ يجب أن نتوقع دوراً أكبر وأهم للدول غير الأعضاء في ميزان العرض والطلب العالمي، علاوة على دورها في صناعة النفط العالمية، لكن هناك ثلاثة عوامل تحد من نفوذ هذه الدول على الساحة النفطية العالمية، وهذه العوامل هي: [3]

1) أن الدول غير الأعضاء لا تنسق إنتاجها حسب المتغيرات الاقتصادية في الأسواق، ولا سيما فيما يتعلق بالتغيير في الطلب، فهي تعتمد بذلك على دول الأوبك بزيادة الإنتاج أو تخفيضه من أجل توازن العرض والطلب واستقرار الأسواق والأسعار.
2) تنتج الدول غير الأعضاء بالطاقة القصوى المتوفرة لها، بمعنى أنه إذا حدث نقص في الإمدادات من منطقة معينة، لا تستطيع هذه الدول تعويض النقص، كما هي الحال مع دول منظمة الأوبك، التي تترك

---

[1] AkhileshGanti, **How opec and non opec productionaffect oil price**s? ,updated ,2023 /10 /27 : https://www.investopedia.com/articles/investing/012216/how-opec-and-nonopec-production-affects-oil-prices.asp , Retrieved(2023/12/10)

[2] **Opec(cartel)**, energy education , university of Calgary, https://energyeducation.ca/encyclopedia/OPEC_(cartel) , Retrieved (15/8/2023)

[3] وليد خدوري، **أهمية دور الدول المنتجة غيرالأعضاء في الأوبك في أسواق النفط العالمية**، دراسات وتقارير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، نشر في 30 مارس 2013، على الموقع: https://2u.pw/vfmiyR8 تاريخ الإطلاع2023/8/14.

دائماً (بالذات الدول الخليجية العربية منها–السعودية والإمارات والكويت) طاقة إنتاجية فائضة تستعمل عند انقطاع الإمدادات من دولة معينة لأسباب سياسية أو صناعية ولفترة مؤقتة.

3) بصورة عامة، تعتبر كلف الإنتاج من الدول غير الأعضاء في الأوبك أكثر مما هي عليه في أقطار المنظمة، فمعظم الحقول العملاقة موجودة في دول الأوبك، وتبلغ كلف الإنتاج في بعض دول المنظمة نحو دولار أو دولارين للبرميل الواحد، مقارنة بعشرات الدولارات لبعض الحقول في الدول غير الأعضاء في المنظمة، ولا سيما الحقول البحرية العميقة جداً.

أولا: نموذج حرب الحصص بين روسيا والسعودية وتأثيره على قرارات الأوبك

عانت أسواق النفط من الصدمة انتشار فيروس كورونا(خاصة مع تدابير الاغلاق)، وأدت حرب الحصص في السوق التي تلت ذلك بين المملكة العربية السعودية وروسيا إلى انخفاض الأسعار لمستويات لم تشهدها منذ عام 2002 وغيّرت توقعات العرض والطلب في المستقبل القريب، ومع ذلك، فإنّ تأثير كلا الحدثين على منتجي ومستهلكي الطاقة لم يتلاش حتى بعد انتهاء الوباء، وعلى المدى الطويل، سيتعين على العالم إما قبول الحاجة إلى المنتجين المتأرجحين –القادرين على تعديل إنتاج النفط لمحاولة منع صدمات الطلب والعرض الكبيرة –أو الاستعداد للتقلبات الشديدة الدائمة في أسعار النفط التي من شأنها زعزعة استقرار قطاع الطاقة بشدة.[1]

تزامن مع وصول فيروس كورونا ذروة انتشاره وعجز الصين عن كبحه، تراجع شديد لأسعار النفط في الأسواق العالمية لتصل الى نسبة 60%، بالإضافة الى تراجع توقعات الطلب العالمي، وهكذا، وبينما كان أعضاء "الأوبك +" يستعدون للاجتماع في فيينا في مارس 2020، وجدت روسيا والمملكة العربية السعودية و21 عضوًا آخر في الأوبك + أنفسهم في مواجهة فائض غير متوقع وسريع في العرض، غير مسبوق في العصر الحديث، وبينما فضل 22 عضوا خفضا فوريا للإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا، مع رفض روسيا الامتثال للقرار وتأجيله لصيف ذات السنة، في حين تتطلب قرارات الأوبك+ الإجماع، خاصة بين المنتجين الرئيسيين، وكانت معارضة روسيا تعني أن الاجتماع وصل إلى طريق مسدود، انسحب

[1]Grant Smith, **opecnation howl for mercy as saudi-Russiaoil war deepens**,published mar 27,2020,https://financialpost.com/pmn/business-pmn/opec-nations-howl-for-mercy-as-saudi-russia-oil-war-deepensRetrieved(2023/9/15(,

وزير الطاقة الروسي من مقر الأوبك في فيينا وقد كان ذلك بمثابة إعلان روسيا التخلي عن الحصص، واعتبار أنها من المنتجين الأحرار؛أي للإنتاج دون قيود بدءًا من أبريل لذات السنة.

ويعود السبب في جعل روسيا ترفض خفض إنتاجها في كون ذلك غير كاف حسبها؛لأن فائض العرض الناجم عن انهيار الطلب يتطلب أكثر من 1.5 مليون برميل يوميا، خلال الحالات السابقة التي شهدت انخفاضات هائلة في الطلب، كما حدث في الفترتين 1997–1998 و2008–2009، كانت هناك حاجة إلى عدة جولات من تخفيضات الأوبك، بين عامي 1997 و1998، وافقت الأوبك على تخفيضات قدرها 4.3 مليون برميل يوميا خلال ثلاثة اجتماعات، وفي خريف عام 2008، وافقت الأوبك على تخفيضات إجمالية قدرها 4.2 مليون برميل يوميا، أيضا على مدى ثلاث جولات من الاجتماعات، وفي الظروف غير المسبوقة الناتجة عن سياسة الإغلاق، كانت هناك حاجة إلى تخفيضات أكبر لمنع امتلاء المخزون وانهيار الأسعار إلى مستويات متدنية أكثر. [1]

لقد كان التأثير العملي لتفجير روسيا لاجتماع الأوبك+ هو إنهاء قيود الإنتاج اعتبارًا من أبريل. بعبارة أخرى، تحول العالم على الفور إلى وضع السوق الحرة؛ حيث يتحمل جميع المنتجين الأسعار وسيستمرون في الضخ ما دامت الأسعار تتجاوز تكاليف الرفع، وبالنسبة لمنتجي الشرق الأوسط وروسيا، تبلغ تكاليف الرفع 10 دولارات للبرميل أو أقل.

تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من حيث الطاقة الإنتاجية الاحتياطية – حوالي 2.3 مليون برميل يوميًا –والتي ستمكنها إلى جانب سحب المخزون من إطلاق إجمالي 12.3 مليون برميل يوميًا في السوق، تمتلك كل من روسيا، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والعراق، ما بين 200 ألف إلى 300 ألف برميل يومياً من الطاقة الإنتاجية الفائضة، ومع ذلك، وبسبب انخفاض الطلب على مصافي التكرير ومحدودية المشترين مكن من تخفيف تكثيف الإنتاج. لقد شهد شهر أبريل 2020 بشكل خاص تدهورا لأسواق النفط؛ حيث سبب استمرار انهيار الطلب بما يقدر بنحو 22 مليون برميل يوميًا على أساس سنوي مع استمرار" الأوبك+" الإنتاج، مما خلق فائضًا في العرض العالمي قدره 26 مليون برميل يوميًا، والذي مكن من تجاوز المخزون التراكمي قمم الخزانات.[2]

[1]Robert Mcnally, **oil market black swans: covid-19: the market-share war**, and long- term risks of oil volatility, ENERGYPOLICY.COLUMBIA.EDU , APRIL 2020, p 1

[2]Robert Mcnally,ibid,p3

من المرجح أن يقنع انهيار أسعار النفط روسيا بالمساهمة في إدارة العرض مرة أخرى، وليست تلك هي المرة الأولى التي اعترضت فيها روسيا فقط على المساهمة في وقت لاحق في التخفيضات، كما رفضت روسيا التخفيضات في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، مما أدى إلى معركة على حصص السوق بين المنتجين أدت إلى انخفاض أسعار النفط الخام بنسبة 75% عن "الوضع الطبيعي الجديد" البالغ 100 دولار للبرميل، تراجعت موسكو عندما وصل سعر خام برنت إلى 26 دولارًا في فبراير 2016، ووافقت على التعاون مع المملكة العربية السعودية و22 منتجًا آخر في خليفة للأوبك أطلق عليها اسم "الأوبك+".

مع تفعيل الدبلوماسية الطاقوية، خاصة لما تشهده الأسواق من تذبذب وانخفاض لأسعار، عمدت روسيا إلى التراجع عن قرارها بعدم الخفض، خاصة عند تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار أن أسعار النفط المنخفضة لا تخدم مصلحتها، وقد أجمعت الآراء على ضرورة إبقاء الأسواق النفطية مستقرة، فيما اشتعلت حرب الأسعار بين روسيا والعربية السعودية على خلفية عدم إجراء تخفيضات كبيرة والتي اعتبرتها روسيا لازمة لبدء إعادة التوازن للسوق، فيما سعت الولايات المتحدة الأمريكية في تحركاتها للضغط على الرياض للتراجع؛ حيث أطلق ستة من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين الغاضبين من الولايات النفطية رسالة يهددون فيها الرياض بتمزق شامل إذا لم تغير المملكة مسارها، رغم انشغال الولايات المتحدة بحالات الطوارئ الصحية والاقتصادية الكبيرة، فإنها عمدت للتدخل ببطء ولكن بثبات في هذه المعركة.[1]

الشكل 7 : جدول زمني لحرب أسعار النفط بين روسيا والاوبك بقيادة المملكة العربية السعودية

وصف	تاريخ
وعقدت منظمة الأوبك الاجتماع الـ178 (غير العادي) للمؤتمر ووافقت على خفض إنتاج النفط ودعت روسيا والمنتجين من خارج الأوبك إلى الالتزام بقرار الأوبك.)	5 مارس 2020
ورفضت روسيا الموافقة على قرار الأوبك بخفض الإنتاج.	6 مارس 2020
وردت المملكة العربية السعودية وأعلنت عن تخفيضات غير متوقعة في الأسعار تتراوح بين 6 إلى 8 دولارات للبرميل لعملائها في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا.	8 مارس 2020

[1],ibid,p4

وأعلنت السعودية أنها ستزيد إنتاجها من 9.7 مليون برميل يوميا إلى 12.3 مليون برميل يوميا. وردت روسيا بخطة لزيادة إنتاج النفط الخام بمقدار 0.3 مليون برميل يوميا.	10 مارس 2020
هدّد الرئيس الأمريكي دونالد جيه ترامب المملكة العربية السعودية بسحب الدعم العسكري الأمريكي إذا لم تخفض منظمة الأوبك وحلفاؤها إنتاج النفط الخام.)	2 أفريل 2020
انتقد وزيرا الخارجية والطاقة السعوديان الحكومة الروسية لرفضها المشاركة في اتفاق أوبك+.)	أفريل ,3 2020
وافقت روسيا على خفض إنتاجها بمقدار 10 ملايين برميل يوميا في الاجتماع الوزاري التاسع (الاستثنائي للأوبك وخارجها)	9 أفريل 2020
وشدد الاجتماع الوزاري التاسع (الاستثنائي) لمنظمة الأوبك والدول غير الأعضاء في الأوبك على القرار المهم والمسؤول الذي تم الاتفاق عليه بشأن تعديل الإنتاج.	12 أفريل 2020

المصدر: Richie Ruchuanand others, the Russia- SaudiArabia oilpricewarduring the Covid-19 pandemic, Published 2021 Aug 17 ,,https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC8652835/ (, 2023/9/14

يلخص الجدول الزمني أعلاه حرب الحصص بين روسيا والسعودية ومساهمة الولايات المتحدة فيها، وقرارات الأوبك+ بهذا الشأن، والذي من خلاله نلاحظ أنّ دور وأهمية الدول المنتجة للنفط في سلوك المنظمة وقراراتها؛إذ أنّها تستند في ذلك إلى تأثير كبار المنتجين من خارجها، حتى مع تشكيل الأوبك+ تبقى عملية اتخاذ القرار مرهونة بالجماع؛أي توافق قرارات كبار المنتجين في التحالف، ومعارضة أي عضو قد تعرقل قرار المنظمة؛ ومنه قد ينتج تذبذب وعدم استقرار في الأسواق مثل ما حدث مع روسيا والعربية السعودية وعدم امتثالها لقرار خفض الإنتاج.

المطلب الثاني: الأحداث الخارجية غير المتوقعة ذات التأثير على سوق النفط

إنّ من بين العوامل المباشرة أيضا التي خلقت نوعا من التأثير على سلوك وقرارات الأوبك في الأسواق الدولية نجد الأزمات العالمية الاقتصادية الذي خلقت تراجع في الطلب على النفط؛ وبالتالي تدهور الأسعار لتجد الأوبك نفسها أمام تحدي إعادة التوازن للأسواق الدولية، بالإضافة إلى ثورات الربيع العربي وتداعياتها على إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة وانعكاس ذلك على الأداء العام للمنظمة، كما أثّر أيضا ظهور النفط الصخري واكتساحه للأسواق الدولية على دور الأوبك، خاصة بوصول الولايات المتحدة الأمريكية إلى نفس مستوى إنتاج السعودية وربما تجاوزه في بعض الأحيان.

أولا: الأزمات المالية العالمية وتداعياتها

لقد شهدت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا قبيل الأزمة المالية خاصة في السنوات الثلاث التي سبقت الأزمة (2006 –2007 –2008)، حتى وصل سعر النفط إلى (147) دولاراً للبرميل الواحد، وسرعان ما انعكس تأثير الأزمة المالية العالمية على أسواق النفط، إذ انهارت الأسعار بعد سبتمبر 2008 وبشكل حاد وسريع جداً حتى وصلت إلى (36) دولاراً للبرميل، وقد انعكس هذا التراجع الكبير في أسعار النفط باتجاهين:

الأول إيجابي: وتمثل في تخفيف الأعباء المالية والاقتصادية على الدول المستوردة للنفط كونها ابتدأت بشراء النفط بأسعار رخيصة جداً، وربما كانت هذه السمة الإيجابية الوحيدة للأزمة المالية العالمية والتي استفادت منها الدول الرأسمالية المتقدمة.

الاتجاه الثاني سلبي: وتمثل في تكبد الدول النامية والدول المصدرة للنفط خسائر جسيمة جراء انهيار أسعار النفط، وقد انعكس ذلك بظهور عجوزات مالية في موازين الدول المصدرة للنفط، ومنها دول الأوبك؛ حيث سجلت الموازنة السعودية لعام 2009 عجزاً مالياً قدره (65) مليار ريال، فيما سجلت الموازنة العراقية لعام 2010 عجزاً مالياً بلغ (20) مليار دولار، وانسحبت هذه الظاهرة السلبية على بقية الدول المصدرة للنفط

وبضمنها دول مجلس التعاون الخليجي رغم معاودة أسعار النفط بالارتفاع التدريجي حتى استقرت ما بين 73-76 دولاراً للبرميل في الوقت الحاضر.[1]

من جهة أخرى، بالنسبة للطلب العالمي على النفط، وقبل الأزمة المالية العالمية تدرج الطلب على النفط حتى وصل في عام 2007 إلى 86 مليون برميل يومياً، فيما سجل الطلب العالمي انخفاضاً عقب وقوع الأزمة المالية العالمية قوامه بنحو مليون برميل يومياً رغم انخفاض أسعار النفط في عام 2009. وهو أكبر انخفاض على الطلب خلال السنوات الثلاثين الماضية، وقد صاحب ذلك الانخفاض تراجع كبير في الاستثمارات النفطية؛ نتيجة نقص الموارد المالية الناجمة عن الصناعة النفطية، كالاستثمارات والإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع، إلى جانب توقف بعض الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة المساندة للنفط كالرياح، والطاقة الشمسية، والإيثانول وغيرها؛ حيث اضطرت الدول المنتجة والمصدرة للنفط بما فيها دول الأوبك وحتى الشركات الاستثمارية إلى إيقاف أو تأجيل العديد من المشاريع في هذه المراحل وفي العديد من دول العالم.[2]

إن التداعيات التي فرضتها الأزمة المالية بدأت في خريف عام 2008. ورغم أن تداعيات هذه الأزمة مست كل منطقة من مناطق العالم تقريبا، فإنّ العامل الأكثر أهمية الذي من شأنه أن يؤثر على الأوبك وطبيعة صناعة النفط هو ما فعلته الأزمة المالية لاتجاهات الاستهلاك؛ وذلك بتوقف مناطق معينة من العالم، كانت تشهد نمواً أو كان من المقرر أن تشهد نمواً قبل الأزمة المالية " النمو الاقتصادي والصناعي "؛ وبالتالي اصبحت بفعل الأزمة المالية تستهلك قدراً أقلّ من الطاقة.

أشارت التقديرات إلى أنّ انخفاض أنماط الاستهلاك لعام 2009 عن سابقتها، وهو ما يشير بوضوح إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على الطلب العالمي على النفط، وكما هو متوقع، ومع هذا الانخفاض في الاستهلاك، وفي مواجهة العرض المطرد والمتزايد، انخفضت أسعار النفط الخام لعام 2009 بشكل كبير، ورغم أنها تعافت منذ الأزمة إلى ما بعدها بسنوات، فإن التعافي كان هزيلاً وهشاً؛ حيث لا تزال صحة

---

[1] خضير عباس النداوي، **تأثير الازمة المالية العالمية على أسواق النفط العالمية**، مجلة آراء حول الخليج ، نشر في 1 أفريل 2010، على الموقع https://araa.sa/index.php?view=article&id=3027:2014-08-07-08-45-54&Itemid=172&option=com_content تاريخ الاطلاع: 2024/1/30.

[2] خيضر عباس النداوي، مرجع سبق ذكره.

الأسواق المتنوعة، وفي المقام الأول الاتحاد الأوروبي، موضع شك بالنسبة لمنظمة الأوبك على وجه الخصوص، شهدت السنوات التي أعقبت الأزمة المالية انتعاشًا جزئيًا في الأسعار، لكنها أثرت أيضًا بشكل كبير على استعادة حصتها في السوق، انخفضت حصة الأوبك في السوق من إنتاج النفط العالمي بنسبة 5% في عام 2010 مقارنة بأرقام عام 2008.[1]

وفي ظل تلك الظروف الاستثنائية، حاولت منظمة الأوبك الحفاظ على التزامها بضمان استقرار سوق النفط، رغم التهديدات التي فرضتها الأزمة والتي كان يرجح أنّها ستستمر على الآفاق المتوسطة والطويلة الأجل، وبالإضافة إلى ذلك، تأثير الأسعار المنخفضة على البلدان الأعضاء، رغم هذا فإن التزامها بضمان استقرار السوق، من خلال سياستها المتمثلة في الحفاظ باستمرار على القدرة الاحتياطية الكافية؛ أي قدرة منظمة الأوبك، من حيث مواردها وتوافرها الفوري للإنتاج، كانت دائماً كافية لتلبية احتياجات العالم من النفط، مع ما يقرب من 80% من احتياطيات النفط الخام في العالم، وهذا ما وضع مستوى الطلب على خام الأوبك عند متوسط 29.5 مليون برميل يوميا (2009). نظراً لهذا الانخفاض المتوقع في مستويات الطلب على المدى القصير إلى المتوسط – والنمو المتوقع لإمدادات النفط الخام من خارج أوبك في الوقت نفسه؛ وعليه لقد حاولت الأوبك تحقيق أهدافها بضمان السيطرة على استقرار الأسواق العالمية عن طريق اعتماد أساليب جديدة، من حيث التنسيق أكثر والتعاون مع منتجين من خارجها. [2]

وكان من مخلفات الأزمة، أن خلقت أنماط الاستهلاك الجديدة من الاقتصادات الآسيوية علاقة جديدة مع أعضاء الأوبك، بنفس الطريقة التي أقامت بها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة رابطة مع آل سعود أو ممالك الخليج الفارسي الأخرى في الجزء الأول من القرن العشرين، في سنوات منتصف القرن الماضي، حدث تحول جوهري في اتجاه صادرات النفط من الخليج الفارسي، لقد سيطرت الصادرات الفنزويلية من نفط الأوبك بشكل بارز في نصف الكرة الغربي، إلا أنّ الصادرات إلى اقتصادات الشرق الأقصى (الهند

[1]Roza Sanati, ibid.

[2]Abdalla Salem El-badri,**"OPEC's Capacity & Commitment to Meeting World Oil Demand in the Medium-Term"**,Speech delivered by OPEC Secretary General, the Middle East Energy 2009: The Politics of Investment&Supply - Chatham House, London, 9-10 February 2009,https://www.opec.org/opec_web/en/812.htm (25/3/2024).

والصين وكوريا الجنوبية واليابان وغيرها) ارتفعت بشكل فلكي بالنسبة لأعضاء الأوبك الآخرين، في حين حولت الأزمة المالية عام 2008 معظم صادرات الخليج الفارسي باتجاه الأسواق الشرقية.

بالإضافة إلى التغيير في أنماط الاستهلاك الذي فرضته تداعيات الأزمة، تاريخيا كان دليلا؛ إذ أنه غيَّر العلاقة بين بعض الدول الأعضاء في الأوبك (مثل المملكة العربية السعودية وحلفائها في الخليج العربي) مع الولايات المتحدة، علاوة على ذلك، فإن التوترات المتجددة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن أوكرانيا ستؤثر بلا شك على سياسات التصدير في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك،(منذ الثورة الإيرانية عام 1979، كانت هناك محاولة منهجية من جانب الولايات المتحدة، بمساعدة وتسهيل من الاتحاد الأوروبي، للحد من صادرات النفط الإيرانية وإضعافها. وأدت هذه الديناميكية بشكل غير مباشر إلى اعتماد أوروبا على صادرات النفط والغاز الطبيعي الروسية)؛ ونتيجة لذلك، كانت أوروبا بالنسبة لروسيا بمثابة السوق التي سيطرت عليها طوال فترة ما بعد الحرب الباردة؛ حيث لم يكن لديها منافس حقيقي قادر على مساعدة أوروبا في تنويع مصادره، ومع ذلك، إذا تدهورت العلاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي ، وهو الاحتمال المرجح في أعقاب احتلال روسيا للأراضي الأوكرانية ، فسوف تحتاج أوروبا بعد ذلك إلى التواصل مع موردي النفط والغاز البدائل، ونظراً لموقعها، وحجم احتياطاتها من النفط والغاز الطبيعي، وسهولة النقل النسبية إلى أوروبا، فإن إيران هي البديل الأكثر ترجيحاً ومعقولاً، ولكن لكي يتخذ الاتحاد الأوروبي قرار التنويع هذا في مواجهة الإيرانيين، فلا بُدَّ من إعادة النظر الضرورية في نظام العقوبات المفروضة على إيران.[1]

ثانيا: الاقتصاد السياسي لثورات الربيع العربي وانعكاسها على سلوك المنظمة

في ديسمبر 2010، واجهت أسعار النفط حالة من الترقب في ظل انتشار التوقعات بارتفاع للأسعار، وكان ذلك نتيجة بداية انتشار ما سمي ب"الربيع العربي"، بدأت بمظاهرات عامة في تونس، لتشمل انضمام المزيد من الدول إلى الحركة، بدا الأمر وكأنه رهان آمن، يظهر التاريخ أن عدم الاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط يؤدي دائمًا إلى انخفاض إنتاج النفط مع ارتفاع الأسعار المقابلة، وبعد ذلك، مع انتشار المظاهرات المؤيدة للديمقراطية في عمان، واليمن، ومصر، وسوريا، والمغرب، استعدت أسواق النفط لارتفاع أو ارتفاع قياسي جديد في الأسعار، لم يحدث ذلك بسبب الاضطرابات السياسية في أجزاء أخرى من العالم،

[1]Ibid.

كلما ارتفعت أسعار النفط أو انخفضت، فهذا أمر جيّد بالنسبة لبعض الأطراف الدولية، وسيّئ بالنسبة للآخرين، وفي حالة انخفاض الأسعار، فهو أمر جيّد للمستهلكين، وسيّئ لكل من شركات النفط والدول المنتجة للنفط[1].

وتشير كل هذه النتائج ضمناً إلى أن التوترات الجيوسياسية والأخبار تؤثر بالمعنى الأوسع على أسعار النفط، وينبغي قراءة سلوك الأوبك جنباً إلى جنب مع التوترات الجيوسياسية الأخرى باعتبارها محركات لأسعار النفط –وليس كمولد أخبار معزول، وهذا يضعف فرضية الأوبك باعتبارها الجهة التي تحدد الأسعار في سوق النفط العالمية، والتي يبدو سلوكها بدوره أمرًا مهمًا للمتنبئين، علاوة على ذلك، فإنّ سعر النفط الحالي هو الذي يؤثر على الأخبار الصادرة عن الأوبك.[2]

أما العامل الحقيقي الذي من شأنه أن يؤثر على دور منظمة الأوبك، فيتعلق بالتداعيات النهائية للثورات العربية في عام 2011 وحتى الوقت الحاضر، وبما أنه يكاد يكون من المستحيل فصل سياسة الشرق الأوسط عن وظيفة الأوبك، فإنّ عملية صنع القرار، والسلوك في نهاية المطاف، ومسار" الربيع العربي"، وما إذا كان وتأثيره على أعضاء الأوبك الآخرين، كما حدث بعنف في ليبيا في منتصف عام 2011، كان حاسماً بالنسبة للدول العربية الأعضاء وكذلك للمنظمة باعتبارها منظمة. [3]

بالنسبة للدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك التي تأثرت بتداعيات الاضطرابات السياسية، كان التأثير الرئيسي هو وقف الإنتاج أو خفضه، بالنسبة لليبيا على وجه الخصوص، أدّت الاحتجاجات التي اندلعت في أوائل عام 2011، والتي تزامنت مع احتجاجات أخرى في شمال إفريقيا، في النهاية إلى حرب أهلية، وتدخل الناتو في البلاد، وتغيير النظام على نطاق واسع؛ ونتيجة لذلك، دمرت مساحات كبيرة من البنية التحتية في ليبيا، وانخفض إنتاج النفط، وتعرضت صناعة النفط الليبية، بما في ذلك العاملين لأضرار

---

[1]Skip Maryan , **Oil arabSpring,andUnforseen Consequences**, October28,2014,https://ihrdc.com/2014/10/28/oil-prices-arab-spring/ ,(30/1/2024).

[2]Antonio fernandois,Carlos A.Medel, **GEOPOLITICAL TENSIONS, OPEC NEWS, AND THE OIL PRICE: A GRANGER CAUSALITY ANALYSIS**, Revista de AnálisisEconómico, Vol. 35, Nº 2, pp. 57-90 (Octubre 2020), p79.

[3]مضحي مزهر خضر عطيش الشمري و محمد سلمان طايع، "أثر الثورات العربية على عملية صنع القرار في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)" ، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد 8، العدد 16، يوليو 2023، ص ص 921–922 .

بالغة، على الرغم من وجود حكومة منتخبة الآن في ليبيا، إلا أن قدرتها على العمل والسيطرة على الأراضي الليبية، وتشغيل البنية التحتية الحيوية في ليبيا وخاصة قطاع النفط، فهي محدودة جدا لاعتبارات كثيرة .[1]

بالنسبة للأعضاء العرب الذين لم يختبروا "الربيع العربي"، فإن عائدات النفط آنذاك كانت موجهة نحو تهدئة الاضطرابات الاجتماعية، خاصة مع انتقال عدوى الثورات وانتشار السخط وعدم الاستقرار على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة العربية، اضطرت المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى إلى إغراق شعوبها في الإنفاق الاجتماعي من أجل درء التمرد؛ لذا، رغم أن تكاليف إنتاج النفط لا تزال من بين أدنى التكاليف على مستوى العالم؛ حيث يتكلف إنتاج برميل النفط بضعة دولارات فقط، فإنّ التكاليف الحقيقية تأتي من الميزانية الحكومية الأوسع.ولكن الأهم من ذلك هو أن تمتع المنتجون في الشرق الأوسط بالكثير من القوة المالية للعمل بها، لا يمكنهم الصمود إلى الأبد، ومما أدّى إلى حالة عدم الاستقرار في المزيد من البلدان، تشير وول ستريت جورنال إلى أنّ المملكة العربية السعودية استنزفت حوالي 246 مليار دولار من الاحتياطيات النقدية منذ عام 2014 .[2]

لقد غيرت أحداث "الربيع العربي" تمامًا الاساليب التقليدية للدول المنتجة في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي تجاه الأسعار والأرباح، بالنسبة للمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، فإنّ عدم الاستقرار السياسي المستمر في البحرين، والذي تطلب دخول القوات السعودية والإماراتية إلى البلاد لدعم النظام الملكي البحريني، لديه إمكانية واضحة للتأثير على الاستقرار السعودي الداخلي؛ وهكذا، تحركت الرّياض لتهدئة السخط العام من خلال الإعانات السخية.

ومع ذلك، بالنسبة للسعوديين، فقد أثر ذلك على قدرة البلاد على تحمل فترات انخفاض أسعار النفط، وعند النظر إلى علاقاتهم مع إيران، و"سلاح إنتاج النفط" الذي استخدموه تاريخياً ضد طهران (من خلال الإفراط في الإنتاج والإضرار بالإيرادات الإيرانية)، فإنّ هذا الخيار نتجت عنه صعوبات معقدة بالنسبة لهم، فالعديد من أعضاء الأوبك باتوا يعانون من عجز في الميزانية لعقود من الزمان، كانت دول الخليج تتمتع بفوائض ضخمة، ولكن العجز المالي المؤلم يعني أن منظمة الأوبك غير قادرة على تحمل انخفاض أسعار

[1]Martin Beck, **How important are regional and international organizations in the Middle East**?.Center for Mellemoststudier,SyddanskUniversiter- Compusvej,Jully,2014 p4.

[2] NickCunningham ,**Did The ArabSpringDisarmOpec?** , Aug 02, 2017, https://oilprice.com/Energy/Crude-Oil/Did-The-Arab-Spring-Disarm-OPEC.html (30/1/2024).

النفط إلى الأبد، واضطر العديد من كبار المنتجين في الشرق الأوسط إلى إجراء تخفيضات مؤلمة في الإنفاق من أجل مواجهة أزمة انخفاض الأسعار.[1]

ثالثا: القوى الكبرى وتأثيرها على صنع القرار في المنظمة

منذ إنشاء منظمة الأوبك، كانت السياسة والسلوك الأمريكيان تجاه المنظمة يرتكزان على رد الفعل على الدوام، وحتى في نهاية السبعينيات، عندما بدأت الولايات المتحدة والدول الحليفة " بنجاح" تنفيذ استراتيجياتها في مجال الطاقة البديلة والتنويع، كان دافعها هو الدفاع، ومع ذلك، في عصر إعادة التوازن، وتحديدًا أواخر التسعينيات، لجأت الولايات المتحدة إلى الهجوم، سعيًا منها إلى إعادة تشكيل ديناميكيات النفط بالكامل لصالحها مع إضعاف أي مركزية في تخطيط تصدير النفط بشكل مباشر بالنسبة لدول الأوبك، ولكن قدرة الولايات المتحدة على إضعاف المنظمة كانت لها حدودها، في مطلع القرن الحالي، يدفع الاستهلاك الكلي بكل تلك التغييرات في نهاية المطاف أن تؤدي إلى تقليص قدرة منتقدي الأوبك على الإبقاء على الأسعار منخفضة، ومنع حقبة جديدة من التعاون بين الأعضاء، حتى بالرّغم أنّ التعاون الذي حدث من خلال الحظر النفطي العربي–كان محدودا ومدروسا وتكتيكيا.[2]

لقد كان العامل الرئيسي الحاسم وراء ظروف السوق المتغيرة هو الهيمنة التي اكتسبتها الولايات المتحدة ومارستها داخل النظام الدولي في أعقاب زوال الاتحاد السوفييتي، من المهم أن نتذكر أن تشكيل الأوبك ذاته كان في كثير من النواحي مقبولاً من قبل الولايات المتحدة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ديناميكيات الحرب الباردة؛ التي قادت واشنطن نحو سياسة الحياد تجاه الدول المنتجة للنفط في العالم النامي، وكان الخوف من استغلال الاتحاد السوفييتي لنقاط الضعف الاقتصادية والأمنية في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك سبباً في خلق شعور كبير بالحذر في الولايات المتحدة، ولكن في فترة الأحادية القطبية الأمريكية، لم يكن هناك أي سبب يدعو الولايات المتحدة إلى إظهار شعور بالحذر تجاه المنتجين، فقد هُزم السوفييت، وكان الاتحاد الروسي الذي حل محله كياناً مفلساً وغير قادر على إدارة شؤونه الخاصة، ناهيك عن تهديد المصالح الأميركية، وقد سمح هذا للشركات الأمريكية والغربية بالتطلع نحو دول آسيا الوسطى المستقلة حديثًا من أجل الاستثمار المحتمل في مجال الطاقة في المستقبل.

1Nick Cunningham ،ibid.

2Gal Hochman and David Zilberman،ibid .

في حين ترى روسيا على نحو متزايد أن دورها الدولي في مجال الطاقة هو وسيلة لإعادة تأكيد مكانتها كقوة عظمى عالمية، وتحضر موسكو بانتظام اجتماعات الأوبك، في محاولة لممارسة نفوذها داخل النادي الدولي البارز لمنتجي النفط؛ حيث سعت للتأثير على الأوبك بوسائل أخرى غير أن تصبح عضوا كامل العضوية، عمدت إلى حضور الاجتماعات بصفة مراقب، وحاولت بشكل غير رسمي التأثير على المداولات، كما حاولت تعزيز نفوذها على عملية صنع القرار في الأوبك من خلال تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الأعضاء في الأوبك، والتي قد تكون بالتالي أكثر ميلاً للاستماع إلى رغبات موسكو؛ لأنها تعتمد على الكرملين للحصول على المساعدات الخارجية والمساعدات العسكرية والتكنولوجيا النووية. والتدريب، بالنسبة لإيران، فإنّ حق روسيا في استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يشكل خطوة مهمة، وفيما يتعلق بالخليج العربي، فإنّ الإشارة إلى قيمة تحالفاتها العسكرية الإقليمية (لا سيما مع إيران) تشكل تهديداً مستتراً بأن موسكو قد تستخدم أصدقائها العسكريين للضغط على المنتجين العرب الذين يفشلون في دعم أسعار النفط المرتفعة بما يكفي، ويمكن لروسيا أيضًا أن تقدم قدرتها على مقاومة الولايات المتحدة كميزة إضافية للدول التي قد تغضب من واشنطن، ومع ذلك، فإنّ محاولات روسيا لجعل نفسها مركزًا لصنع القرار في مجال منتجي الطاقة والقوة العظمى المهيمنة في مجال الطاقة تضعها في منافسة مع المملكة العربية السعودية، التي ترى نفسها (ويمكن القول إنها) القوة الأساسية في عالم إنتاج النفط. [1] إنّ دور الذي تلعبه المملكة العربية السعودية يتضاءل داخل المنظمة، وبالتالي تتضاءل معه قوة الأوبك، في حين إن إنتاج روسيا وقوتها العسكرية ذات الحجم المماثل من شأنه أن يوفر لها نفوذًا خاصًا، إذا انضمت إلى كارتل النفط، على الرغم من أنها تفتقر إلى القدرة الإنتاجية الاحتياطية للمملكة العربية السعودية؛ والتي تمنح الرياض سلاحًا فريدًا لمعاقبة اللاعبين الآخرين في سوق النفط من خلال دفع الأسعار إلى الانخفاض، ومع ذلك، من وجهة نظر روسيا، قد يكون الهدف من مساعداتها العسكرية والمالية واستثماراتها في النفط والغاز الطبيعي هو بناء أصدقاء داخل الأوبك وتحفيز هؤلاء الحلفاء داخل الأوبك؛ للضغط من أجل سياسات داخل كارتل النفط بما يرضي موسكو، بدلاً من تحفيزهم،وجلب روسيا مباشرة إلى المنظمة،

[1]Elass.J and Jeffe. A.M,**The History and politics of Russia's Relations with opec**,(JAPAN: JAMES A. BAKER III INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY ANDTHE INSTITUTE OF ENERGY ECONOMIC: may 2009) ,p30

وفي الواقع، من غير المحتمل أن تُمنح روسيا العضوية في المنظمة دون موافقة ضمنية من المملكة العربية السعودية، ولا يبدو أنّ مثل هذه الخطوة في مصلحة الرياض.[1]

من المؤكد أنّ المملكة لن ترغب في التنازل عن موقعها القيادي داخل المجموعة ولن تضطر إلى محاولة كبح جماح صقر آخر في الأسعار في إطار سعيها لتحقيق التوازن بين احتياجات إيرادات الأوبك على المدى القصير ومصالحها الوطنية للحفاظ على الطلب على النفط على المدى الطويل، ومن غير المرجح أن ترغب روسيا في احتلال المقعد الخلفي بعد المملكة في قيادة المنظمة، وقد تؤثر عضوية روسيا داخل المجموعة على تماسك الأوبك في التوصل إلى اتفاقيات بشأن مستويات الإنتاج والأسعار المستهدفة، ومن غير الواضح ما الذي ستكسبه روسيا من كونها عضوا كامل العضوية، بدلا من الجلوس كمراقب مؤثر يتمتع بوضع قوة عظمى وأجندة للدفع بها[2].

ومن الصعب أن نرى ما هو الحافز الذي قد يدفع روسيا إلى السماح لدول العالم النامي بتقييدها رسميا في حصة وطنية، ويبدو أن مثل هذا التنازل لا يتماشى مع الصورة الذاتية لروسيا كقوة عظمى وتطلعاتها لإعادة تأكيد قوتها الجيوسياسية الوطنية الفردية ومكانتها العالمية، علاوة على ذلك، أظهرت الأوبك أنها ستعمل على استقرار أسعار النفط مع روسيا أو بدونها؛ وبالتالي فإنّ موسكو تحصل على الفوائد من الأوبك دون العضوية.

استنادا إلى تحليلات أخرى فإنّ روسيا تستخدم دبلوماسيتها في مجال الطاقة لتحقيق أهداف أخرى غير التأثير على مداولات الأوبك، ويتعلق الأمر باقتناء مكاسب تجارية (سواء الشخصية أو الوطنية)، هي وراء الزيارات العديدة التي تقوم بها دبلوماسية الطاقة بين الدول؛ حيث يتم بعد ذلك إدراج التعاملات التجارية الأخرى على جدول الأعمال3،إنّ أحد السيناريوهات المحتملة أيضا هو أن تستخدم موسكو مثل هذه الاجتماعات التجارية لتصبح المورد الرئيسي للأسلحة لموردي النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة وأوروبا؛ وبالتالي تكتسب هي نفسها الوسائل لتهديد استقرار أو أمن إمدادات الطاقة الغربية.

---

[1]Elass.J and Jeffe. A.M,ibid, p35

[2]Gregory L. White, "**World News: Moscow Warns on Low Oil Prices**," The Wall Street Journal, March 31, 2009, https://www.wsj.com/articles/SB123843968759570601Retrieved: (.2023,9,23)

[3]استنادًا إلى محادثات المؤلفين في ندوات غير رسمية في موسكو نظمتها جامعة موسكو مركز كارنجي.

المطلب الثالث: دخول منتجين جدد- النفط غير التقليدي-

يعتبر النفط الصخري " نفط السجيلShale Oil"أو " نفط الكيروجين "من أنواع النفط غير التقليدي [1]، ويكمن الفرق بينه وبين النفط التقليدي في جوانب عدة، أساسها أنّ النوع الأول يكون جاهزا للاستغلال فور استخراجه بعد خضوعه لعملية التكرير، بينما النفط الصخري يتم استخراجه بطريقة التكسير الهيدروليكي.[2]أما الفرق الثاني فيكمن في طريقة انسياب السوائل النفطية في آبار الحقول، ففي حالة آبار النفط التقليدي، يتواصل الإنتاج من محيط البئر إلى اقصى حدود الحقل ويستمر لعشرات السنين بمعدل آلاف البراميل في اليوم، ما يجعل الإنتاج وفير مقابل تكلفة أقل، على عكس النفط الصخري الذي يميز إنتاجه قصر عمر البئر، ولا تتعدى قدرة الآبار إنتاج مئات البراميل في اليوم الواحد، وخلال السنة الأولى ينخفض الإنتاج بكميات كبيرة تصل إلى 75%، إضافة إلى تكرار عملية التكسير الهيدروليكيلأكثر من مرة في نفس البئر ورغم إضافة آبار جديدة أو حتى تجديد الآبار القديمة فستظل كمية الإنتاج متواضعة مقارنة بكمية الإنتاج في حالة النفط التقليدي وبتكلفة أكبر.[3]

في الواقع لا يعتبر النفط الصخري حديث الاكتشاف؛إذ إنه موجود منذ قرون خلت، كنوع من الزيوت المعدنية؛ حيث تعود البدايات الأولى لاستغلال النفط الصخري صناعيا إلى القرن التاسع عشر كمصدر للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في مجال النفط الصخري؛إذ إنها حققت قفزة نوعية في أحدث التكنولوجيات والتقنيات المستعملة في استخراج هذا النوع من النفوط (الحفر الأفقي والتشقيق الهيدروليكي)،[4]

---

[1] الكويت، منظمة الأوابك، **واقع وآفاق صناعة النفط والغاز الطبيعي غير التقليدية في أمريكا الشمالية وانعكاساتها على الدول الأعضاء**،مارس2015.

[2]قاسم حسن جمال، **النفطوالغاز الصخريين وأثرهما علىأسواق النفط العالمية**(الإمارات: صندوق النقد العربي،(2015)،ص:3.

[3]محمد الكوخي، **مستقبل الصراع على أسواق الطاقة بين النفط الخام والنفط الصخري** (الدوحة: تقرير مركز الجزيرة للدراسات، مارس2018).

[4]**النفط الصخري ومستقبل الطاقة العالمي**ً،نشرفي2015/8/8:نقلا عنالموقع :

http://petroleum-today.com/index.php?go=news&more=234، تاريخ الإطلاع:2019/12/15

يرجع العديد من خبراء الطاقة تراجع أسعار النفط إلى ما تشهده الولايات المتحدة ما يطلق عليه "طفرة النفط الصخري" يرجع تقرير آخر نشرته مجلة "إيكونومست البريطانية" عام 2014 بعنوان "القفزة الأميركية في إنتاج النفط الصخري" إلى أن الاميركيين أكملوا حفر نحو 20 ألفا من الآبار الجديدة منذ عام 2014؛ حيث يقدر الاحتياطي العالمي المتوقع للنفط الصخري بنحو 5 ترليون برميل، حصة الولايات المتحدة منها نحو3.5 ترليون برميل لعام ،2012 ويقدر الإنتاج الصخري حتى العام 2035 نحو 14 مليون برميل يومياُ، وهو ما يشكل أقل من 15 ٪ من حاجة الاقتصاد العالمي الذي سيظل يعتمد على النفط كمصدر أول للطاقة.[1]

أولا: تداعيات ظهور النفط الصخري على دور الاوبك كمنتج تقليدي

يرى بعض الخبراء أن هذه التطورات في مجال الطاقة التي لم تكن بوادرها موجودة قبل أعوام قليلة، من شأنها تحويل الولايات المتحدة الأميركية خلال عقد من الزمان، إلى مصدر للطاقة، ما من شأنه أن يعيد رسم الجغرافيا السياسية للطاقة على مستوى العالم، فالولايات المتحدة تتحدث عن زيادة سنوية تتراوح بين 15و20% في إنتاج الغاز، مكتفية بنسبة 100% بالنسبة للغاز الطبيعي، وخلال نصف عقد ستكتفي في مجال النفط، وفي وقت ليس ببعيد ستنتقل من الاستيراد إلى التصدير، وتقول دراسة أعدتها عام 2013 شركة "إرنست أند يونغ" للتدقيق إن خمسين من أكبر شركات الطاقة الأميركية أنفقت 126 بليون دولار منذ عام 2005 في عمليات الحفر وشراء الأراضي. [2]

بالنسبة لهذه التقنيات غير التقليدية في الإنتاج النفطي، فإنها تخضع لعامل حاسم رئيسي الذي من شأنه أن يجعلها قادرة على المنافسة مع الإمدادات التقليدية (أي نفط الأوبك) هو تكلفة الاسترداد، ومن المهم أن نلاحظ أنه لا تزال هناك فجوة واسعة بين تكلفة استخراج النفط من المصادر التقليدية مقابل المصادر غير التقليدية، وعلى الرغم من اختلاف الأرقام الفردية، فإن تكاليف الاسترداد لخام الأوبك وغيره من منتجي النفط التقليديين أقل تقريبًا من 10/1 من تكاليف الإنتاج غير التقليدي، والواقع أن طفرة الإنفاق

---

[1] جمال داود سلمان، جمعة بن صالح الغيلاني،"**استراتيجية أمن الطاقة وأسعارالنفط لدول مجلس التعاون الخليجي**، (سلطنةعمان: بيت الغشام،2017)، ص: 25.

[2] نيفين حسين، **انهيار اسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي**، (الامارات العربية المتحدة : وزارة الاقتصاد، 2016) ، ص 6.

والنمو الكبرى التي بدأت في مطلع القرن وانتهت بالأزمة المالية هي التي دفعت أسعار النفط الخام إلى مستويات غير مسبوقة؛ وبالتالي جعلت الإنتاج غير التقليدي ممكناً اقتصادياً.

لذلك، وبسبب ديناميكية تكلفة الاسترداد هذه، لكي يكون للإمدادات غير التقليدية تأثيرًا في السوق مقابل المنتجين التقليديين، يجب أن تكون تكلفة النفط الخام مرتفعة للغاية، وبافتراض أن تكاليف استرداد الإمدادات غير التقليدية لا تنخفض كثيرًا في هذا السيناريو، فإنّ مصالح المنتجين غير التقليديين سوف تصبح متوافقة مع الدّول الأعضاء التقليدية في الأوبك، وخاصة تلك التي لديها وجهات نظر متشددة بشأن النفط، وستكون مثل هذه النتيجة هي الأولى من نوعها بالنسبة لصناعة النفط العالمية؛ حيث ستغير التحالفات وتجعل المنافسات القديمة من آثار الماضي.

إذا أصبح الجانب غير التقليدي من صناعة النفط أكثر كفاءة وأرخص، فمن الممكن مع مرور الوقت أن يتحول الأمر إلى خطر جدي على حصة الأوبك في السوق ومنطق الإنتاج لدى المنتجين الآخرين، على نحو لا يختلف عما حدث في الثمانينيات، ومع عدم اليقين فيما يتعلق بالتكلفة، يأتي أيضًا عدم اليقين فيما يتعلق بالبيئة، ولم يتم بعد اختبار التأثيرات البيئية للتكسير الهيدروليكي على نطاق واسع وإنتاج النفط الصخري والغاز الطبيعي بشكل كامل.[1]

ثانيا: الاقتصاد السياسي لسياسة إغراق السوق في مواجهة طفرة النفط الصخري

بعد انهيار أسعار النفط في صيف العام 2014. تخطى إنتاج النفط الصخري جميع التوقعات وانتشر بسرعة معوّضاً الخلل وأكثر من ذلك في الدول المنتجة الهامة مثل إيران، والعراق، وليبيا، ونيجيريا.

[1] Roza Smati,ibid.

الشكل6: منحنى بياني يوضح تطور إنتاج الولايات المتحدة للنفط الصخري.

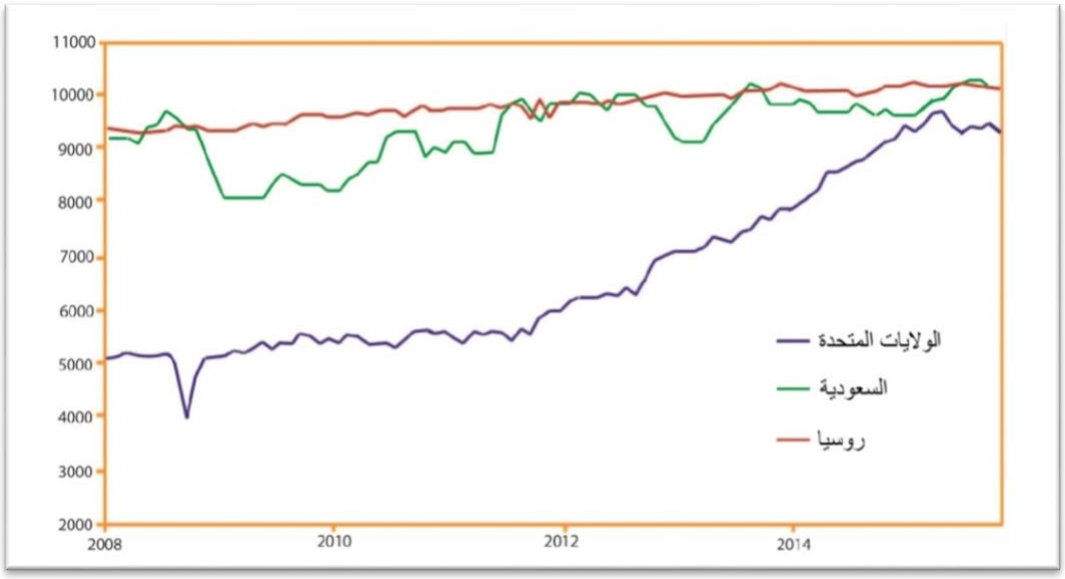

المصدر: كارول نخلة، حقبة النفط الجديدة: كيف يخفض النفط الصخري الأمريكي إيقاع التوتر في الشرق الأوسط، مركز اللبناني للدراسات،2 جويلية2019, على الموقع: https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/1824/a-new-oil-era-how-us-tight-oil-mutes-middle-east-tensions?lang=ar 1 تاريخ الاطلاع: 2024/1/30

عكست الولايات المتحدة بشكل جذري عقوداً من التراجع في الإنتاج متخطية روسيا والمملكة العربية السعودية (حسب ما يوضحه المنحنى البياني أعلاه)، لتصبح أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة، سجّل صافي التجارة النفطية الأميركية؛ أي الواردات ناقص الصادرات، هبوطاً إلى أدنى مستوى له منذ العام 1967، أرخى هذا التبدّل الملحوظ في الظروف تبعات أوسع نطاقاً على المشهد الجيوسياسي، فاتخذت الولايات المتحدة موقفاً أكثر استقلالية لا سيما تجاه الشرق الأوسط مع تقليص اعتمادها على واردات النفط من المنطقة؛ نتيجةً لذلك، أدّت قدرة النفط الصخري في التجاوب سريعاً مع التغييرات في الأسعار إلى الحد من تأثير منظمة الأوبك في السوق، فاستراتيجية الأوبك التقليدية القائمة على خفض إنتاجها لفرض الضغط على الأسعار ورفعها ولد حلقة مفرغة بكل بساطة: كلما خفضت الأوبك الإنتاج

ارتفعت أسعار النفط وتسارعت وتيرة إنتاج النفط الصخري الأميركي مما يمارس بدروه ضغطاً معاكساً على الأسعار فيتطلب خفضاً إضافياً في الإنتاج للحؤول دون هبوطها.[1]

شهدت نفس السنة(2014)، وفي ظرف أقل من شهرين اندلاع حرب أسعار بين النفط الصخري والنفط الخام الطبيعي؛ على إثرها نزل سعر النفط في الأسواق العالمية من حاجز 100 دولار للبرميل إلى حاجز 90 دولارًا، كنتيجة مباشرة للمنافسة ما بين نوعي النفط، انخفاض للأسعار بسبب ارتفاع المعروض في الأسواق، وانخفاض الطلب العالمي، وهو ما دفع المنتجين إلى خفض إنتاجهم لإعادة التوازن إلى الأسواق، على العكس من ذلك قامت السعودية أكبر منتجي الأوبك بالحفاظ على مستوى الإنتاج كما السابق ومنع أي قرار للأوبك بخفض الإنتاج، وذلك رغم نداء باقي الدول بضرورة الخفض من أجل الحد من تدهور السوق.[2]

من منظور الاقتصاد السياسي الدولي، فإنّ القرار السعودي بإغراق السوق بالنفط الرخيص، كان يستهدف إيران وروسيا، خصوم السعودية في منطقة الشرق الأوسط، ومتبن للتفسير الاقتصادي القائل بأن المستهدَف الرئيسي من هذا القرار هو قطاع النفط الصخري الأميركي، فيما يمكن إرجاع السبب لكونه اقتصادي بالدرجة الأولى، يهدف إلى الحفاظ على حصة السعودية من السوق العالمية، لكنه يحمل أبعادًا سياسية واقتصادية أخرى تتيح إمكانية موافقة أميركية عليه، وظلت السعودية تنفي بشدة أن يكون المستهدف الرئيسي من هذه السياسة هو قطاع النفط الصخري الأميركي، وهي رسالة تكررت خلال زيارات الساسة الأميركيين للرياض.[3]ويعود السبب في ذلك الى خصوصية العلاقات السعودية الأمريكية، القائمة على توفر المظلة الأمنية الأمريكية، سياسيا لا يمكن خلق موقف عدواني مع الولايات المتحدة الأمريكة .

---

[1]كارول نخلة، **حقبة النفط الجديدة: كيف يخفض النفط الصخري الأمريكي إيقاع التوتر في الشرق الاوسط**، مركز اللبناني للدراسات،2 جويلية2019, على الموقع: https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/1824/a-new-oil-era-how-us-tight-oil-mutes-middle-east-tensions?lang=ar تاريخ الاطلاع: 2024/1/30 1

[2]Alex Lawler,David Sheppard and Rania el Gamal, saudis block opec output cut, sending oil price plunging, November 27.2024, https://www.reuters.com/article/us-opec-meeting-idUSKCN0JA0O320141128/ ,(16/9/2023)

[3]محمد الكوخي ، مرجع سبق ذكره.

ولكن المعطيات والتطورات اللاحقة تشير بقوة إلى صحة الفرضية القائلة بأن قرار السعودية بإغراق السوق لم يكن موجَّهًا ضد إيران وروسيا أساسًا، رغم تضررهما منه، بدليل وجود إمكانية دائمة للتفاهم معهما حول الحصص في السوق، وإنما كان الخطر الحقيقي هو النفط الصخري القادم من الولايات المتحدة، والذي يعرف تطورًا غير مسبوق يهدد كل المنتجين التقليديين للنفط حول العالم. [1]

كان الهدف الرئيسي وراء سياسة إغراق السوق (Dumping) التي انتهجتها السعودية، هو إخراج منافسيها من منتجي النفط الصخري من السوق، عبر فرض أسعار متدنية جدًّا أقل من تكلفة الإنتاج، مما يجعلهم يخسرون ويقررون طواعية مغادرة السوق ووقف إنتاجهم، وهي سياسة اقتصادية وتجارية معروفة منذ زمن طويل، وينتهجها عادة المنتجون الكبار الذين يملكون موارد كافية تجعلهم قادرين على تحمل الخسائر لوقت أطول من منافسيهم الصغار، إلى حين إخراجهم من السوق وإزالة المنافسة والتحكم في الأسعار ورفعها مجددًا لتعويض الخسائر السابقة.

لكن واقع الأمر أثبت عكس ما كانت تتوقع المملكة العربية؛إذ إنّ سياسة إغراق السوق تلك أدت إلى تدهور كبير في الأسعار، كانت الملاحظة الأولى أنّه وبعد انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية ابتداء من جوان2014، لم يتراجع إنتاج النفط الصخري؛ بل بالعكس ظل يتزايد ليصل ذروته في مارس 2015، ومنذ ذلك الوقت عرف إنتاج النفط الصخري انخفاضًا بلغ حوالي 17%، ليصل في أوائل 2017 إلى نفس مستويات الإنتاج التي كان عليها قبل قرار السعودية إغراق السوق بأسعار نفط متدنية.

ورغم سياسة الإغراق التي انتهجتها السعودية إلا ان النفط الصخري قد استطاع الصمود رغم الأسعار المتدنية، ويعود السبب في ذلك الى الانتقال من المنافسة في السوق عبر رفع الإنتاج إلى المنافسة عبر "رفع الإنتاجية" (Productivity). فقد نجحت الشركات المنتجة للنفط الصخري في الولايات المتحدة في تخفيض تكلفة الإنتاج بشكل كبير عبر الاستثمار في التطوير والابتكار، واتباع طرق الاستغلال الأعلى إنتاجية، خاصة في تقنيات التكسير الهيدروليكي للصخور النفطية وتقنيات الحفر المتبعة، والاقتصار على الآبار ذات الإنتاجية العالية، مستفيدة من حصيلة السنوات الماضية من التجربة والخطأ ومراكمة الخبرات

[1] Sara, Zervos, "**Saudi Arabia, Shale&Iran: Everything You Need To Know About The Oil Crisis"**, Forbes Magazine, 26 January 2016, https://www.forbes.com/sites/sarazervos/2016/01/26/saudi-arabia-shale-iran-everything-you-need-to-know-about-the-oil-crisis/#7ffce5076b2c(2024/1/30)

في هذا المجال، كما أن انخفاض الأسعار أدى إلى انخفاض تكاليف استخدام الآلات وتشغيلها، كل ذلك أدى إلى خفض تكلفة الإنتاج عبر رفع إنتاجية الآبار والاستثمار في البحث والتطوير وابتكار طرق جديدة للإنتاج ذات مردودية أعلى وتكلفة أقل. [1]

كانت النتيجة المنطقية لاندلاع حرب أسعار أكثر شراسة وأطول مدة مما كانت تتوقعه السعودية؛ وبالتالي استمرار تدني أسعار النفط لمدة طويلة تجاوزت السنتين، وبالرغم من نجاح تلك السياسة في فَرْمَلَة اندفاع ثورة النفط الصخري، إلا أنّها فشلت في تحقيق هدفها الأساسي وهو إخراج هذا القطاع من أسواق الطاقة العالمية.

وزاد من تعقيد الأمور بروز ما عُرف بـ"أزمة الموازنات العامة" في الدول المصدِّرة للنفط، وعلى رأسها السعودية بدءًا من سنة 2014، بسبب انخفاض مداخيل النفط نتيجة انهيار الأسعار، فقد أدى انهيار أسعار النفط في السوق العالمية إلى انخفاض كبير في عائدات النفط والغاز في الدول الخليجية والتي تعتمد بشكل كبير عليها في موازناتها العامة واقتصاداتها عمومًا؛ حيث تشكِّل عائدات النفط حوالي 80% من إجمالي الإيرادات الحكومية، وحوالي 49 %من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج[2]

قد أدى تراجع الإيرادات النفطية إلى زيادة الضغط على الصناديق السيادية؛ وذلك عبر بيع جزء من أصولها لتمويل عجز الموازنات العامة؛ حيث قامت المملكة العربية السعودية بسحب حوالي 100 مليار دولار من أصول صندوقها السيادي سنة 2015، وهو ما يعادل حوالي 14.6% من القيمة الإجمالية لأصوله، كما اعتمدت السعودية على الاقتراض من الخارج؛ لمواجهة عجز الموازنة المتفاقم؛ وذلك عبر طرح سندات للخزينة في الأسواق المالية بقيمة 17 مليار دولار، يضاف إلى ذلك التكلفة المهمة لحرب اليمن التي زادت من أعباء الموازنة العامة السعودية، وأسهمت في تفاقم العجز عند هذا المنعطف، بدأت السعودية في مراجعة حساباتها السابقة، مع استمرار عجز الموازنة العامة المتفاقم لثلاث سنوات متتالية، رغم نجاحها في خفضه

[1]Thomas Covert, "**When Global Oil Prices Tanked, Shale Oil Production Didn't**. Here's Why", Forbes, 31 August 2016,https://www.forbes.com/sites/ucenergy/2016/08/31/when-global-oil-prices-tanked-shale-oil-production-didnt-heres-why/#59ffaad618ba ,(30/1/2024).

[2]"**Annual Meeting of Ministers of Finance and Central Bank Governors**", International Monetary Fund (IMF), Gulf Cooperation Council, October 2015, https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/111015.(visited:30/1/2024).

إلى حوالي 53 مليار دولار للموازنة العامة لسنة 2017، مع تعافي أسعار النفط وبلوغها 55 دولارًا للبرميل وذلك عقب قرار منظمة الأوبك في اجتماع الجزائر في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، خفض إنتاجها بحوالي 3% وهو ما دفع بالأسعار إلى الصعود بحوالي 8%.[1]

أدركت منظمة الأوبك في وقت لاحق حجم التحدي، وكان عليها اللجوء إلى استراتيجية جديدة، لذا جمعت في العام 2016 أكبر تحالف لقطاع النفط في التاريخ، مع دول غير أعضاء فيها بقيادة روسيا، للاتفاق على تخفيضات منسقة في الإنتاج، وقد عُرف التحالف باسم الأوبك؛بل ودام أكثر مما توقع له الكثيرون في الأساس؛ وهو يواصل محاولاته تحقيق التوازن في السوق بسعر نفط مرتفع أكثر مما كان النظام السابق سيولّد لو تُرك على حاله، بيد أنّ نجاح هذا التحالف يبقى مقيداً، فمع أنه استطاع تمهيد أرضية لأسعار النفط، إلا أن النفط الصخري يواصل تحديد السقف والحد من الارتفاع في الأسعار.[2]

[1] محمد الكوخي ، مرجع سبق ذكره .

[2] كارول نخلة، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث: آثار العلاقات البينية بين الدول الأعضاء في منظمة الأوبك على سوق النفط

تؤكد بعض الأدبيات أن قوة الأوبك قد تراجعت وسط الانقسامات داخل المجموعة، وكان بعض هذه الصراعات مدفوعاً بالصراعات الإقليمية على السلطة، وكان آخر مدفوعين بالاختلافات في الرأي حول الاستراتيجية والأسعار المستهدفة للمنظمة.

المطلب الأول: إشكالية عدم التجانس بين الدول الأعضاء في ظل نظام الحصص

بداية وقبل أن نخوض في تفاصيل هذا العنصر وجب علينا أولا الإشارة إلى نظام الحصص المقرر من قبل منظمة الأوبك، من حيث عملية احتسابه وفق أي المعايير يتم اعتماد حصة الدولة داخل المنظمة، ومن خلال تعريجنا على حساب الحصص سوف نجد الجواب للسؤال الملح (قد أشرنا إلى ذلك من خلال التحليلات السابقة من هذا الفصل)، لماذا تتجاوز الدول الأعضاء في المنظمة حصصها المقررة؟ يعتمد نظام الحصص الذي تفرضه الأوبك على مجموعتين من المعايير هي[1]:

- **المجموعة الأولى** وتسمى بمعايير الاحتياطي، ومعدل الاستخراج والطاقة الإنتاجية وكلفة الاستخراج والطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وحجم الاستثمار وحجم السكان.
- **المجموعة الثانية** وتعرف بالمعايير السياسية والاجتماعية؛ وهذه في حقيقة الأمر من الصعب قياسها وتقديرها.

بناء على هذه المعايير قامت منظمة الأوبك بطرح مجموعة من الأنظمة وهي:

1-نظام الوزن المعياري النسبي المتفاوت طبيعيا.

2-نظام الوزن المعياري النسبي المتساوي.

3-نظام الوزن المعياري النسبي المتفاوت غير الطبيعي.

[1] رمزي الجدي، **العلاقة بين صراع الحصص في الأوبك وإغلاق الموانئ في ليبيا**، مرجع سبق ذكره

وبهذه المعايير؛ تم تحديد وزن كل معيار للدولة العضو من دول المنظمة، وتحدد الحصة النفطية المقابلة لكل معيار لتكون بالنهاية الحصة الإجمالية للدولة الواحدة لتكون الحصص على النحو التالي:[1]

- المملكة العربية السعودية، انضمت إلى الأوبك في عام 1960 – حصة إنتاج النفط
- 8.8 مليون برميل / يوم
- الإكوادور، انضمت إلى أوبك في عام 2007 – حصة إنتاج النفط 0.485 مليون برميل / يوم
- إيران، انضمت إلى أوبك في عام 1960 – حصة إنتاج النفط 4.17 مليون برميل / يوم
- الإمارات العربية المتحدة، انضمت إلى أوبك في عام 1967 – حصة إنتاج النفط
- 2.79 مليون برميل / يوم
- الكويت ، انضمت إلى الأوبك في عام 1960 – حصة إنتاج النفط 2.49 مليون برميل / يوم
- فنزويلا ، انضمت إلى الأوبك في عام 1960 – حصة إنتاج النفط 2.47 مليون برميل / يوم
- العراق ، انضمت إلى الأوبك في عام 1960 – حصة إنتاج النفط 2.39 مليون برميل / يوم
- نيجيريا ، انضمت إلى الأوبك في عام 1971 – حصة إنتاج النفط 2.2 مليون برميل / يوم
- ليبيا ، انضمت إلى الأوبك في عام 1962 – حصة إنتاج النفط 2.21 مليون برميل / يوم
- الجزائر ، انضمت إلى الأوبك في عام 1969 – حصة إنتاج النفط 2.3 مليون برميل / يوم
- أنغولا ، انضمت إلى الأوبك في عام 2007 – حصة إنتاج النفط 1.94 مليون برميل / يوم
- قطر ، انضمت إلى الأوبك في عام 1961 – حصة إنتاج النفط 1.21 مليون برميل / يوم، قبل انسحابها.

لقد كانت الدول الأعضاء دائما منقسمة بسبب الصراعات السياسية والإقليمية في الشرق الأوسط، الأمر الذي أثر على وجود الأوبك، تسعى الأوبك إلى "السيطرة على إمدادات النفط وبالتالي إبقاء الأسعار مرتفعة"، ومع ذلك، فإن القلق بشأن الإنتاج والأسعار ليس هدفها الوحيد بشكل غير مباشر، تلعب الدول الأعضاء لعبة سياسية، ومن اللافت للنظر أنه في عام 1973 خلال حرب يوم الغفران، المعروفة أيضًا باسم حرب أكتوبر، حاولت الأوبك ردع الولايات المتحدة والقوى العالمية عن تسليح إسرائيل في الحرب،

[1] رمزي الجدي، **العلاقة بين صراع الحصص في الأوبك وإغلاق الموانئ في ليبيا**، مرجع سبق ذكره

كانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ الكارتل التي تستخدم النفط كقوة سياسية للضغط على الولايات المتحدة لتجنب المساعدات العسكرية لإسرائيل، كان الحظر النفطي المفروض على الولايات المتحدة وهولندا، [1]أول إشارة لمنتجي النفط من خارج الأوبك للتفكير في زيادة الإنتاج للحد من القوة السياسية لمنظمة الأوبك أثناء التفكير في تكتل مثل أوبك، هناك شعور بالمصلحة المشتركة كأعضاء في نفس المنظمة.[2]وفقًا لهذا المفهوم وضمن منطق الانفتاح، ليس هناك أي معنى للتفكير في المملكة العربية السعودية باعتبارها دولة عضو متلاعبة تحافظ على مصالحها الخاصة فوق كل الأعضاء الآخرين، في مقال على قناة "سي إن بي سي "بعنوان : "الواقع السعودي الجديد: الأوبك لم تعد احتكارًا بعد الآن" ، أشار يوسف جمال الدين إلى أن المملكة العربية السعودية ليس لديها مجال كبير للمناورة، وقد تتحمل انخفاض أسعار النفط، وفي الواقع، فشلت الأوبك في الاتفاق على الصالح العام عدة مرات خلال أكثر من ستين عامًا من وجودها، وفرضت حصة الإنتاج للحفاظ على التوازن بين العرض والطلب والحفاظ على الأسعار مرتفعة.[3]

وفي هذا السياق، لدى الأوبك مخاوف داخلية وخارجية، السعر من جهة والحصة السوقية من جهة أخرى؛ يعتبر السعر أولوية بالنسبة للعديد من أعضاء النفقات التشغيلية، في حين أن الحصة السوقية للمملكة العربية السعودية أكثر أهمية، ويتعين على الأوبك أن تتفاوض داخليا وخارجيا على أساس الاحتياجات المختلفة للأطراف؛ وعليه فإن أوّل فشل لمنظمة الأوبك حدث في عام 1973، خلال عام الحظر النفطي العربي، عندما كانت حصة الأوبك في السوق أكثر من 50% من إنتاج النفط العالمي؛ حيث يرجح ارتفاع أسعار النفط ورد فعل الأوبك عليه أنداك دفع المنتجين من خارج الأوبك إلى الظهور في نظام الطاقة، وتوفير بدائل في السوق وزيادة الإنتاج ، مما أدى إلى انخفاض حصة الأوبك في السوق.

وكرَدَّ فعل أيضا، في عام 1974، حث هنري كيسنجر الدول الغربية على تشكيل كارتل مضاد للمستهلكين؛ ونتيجة لذلك ظهرت وكالة الطاقة الدولية، وكان هدفها تنسيق سياسات الطاقة

[1]Lauren Levy: **Oil: History and Overview of OPEC**, the Jewish Virtual Library. Source: www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/opec.html،Retrieved (15/7/2023)

[2]Manuel Velasquez, Claire Andre, Thomas Shanks, S. J., and Michael J. Meyer: **The Common Good**, August 2, 2014. Source: www.scu.edu/ethics/ethics-resources/ethical-decision-making/the-common-good , Retrieved (15/7/2023).

[3]Yousef Gamal El-Din,**New Saudi Reality: OPEC is not a monopoly anymore**, CNBC, October 16, 2014. Source: www.cnbc.com/2014/10/16/crude-oils-new-reality-opec-no-longer-a-monopoly.html , Retrieved (15/7/2023)

الغربية،[1]والاستعداد لانقطاع الطاقة من قبل المنتجين، ومن الواضح أنّ الأوبك كانت تعاني دائمًا من خلافات يسعى فيها الأعضاء إلى تحقيق مصالحهم الوطنية وسيادتهم، تجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية التزمت في عام 1980 بالالتزام بحصة الإنتاج التي حددتها منظمة الأوبك؛ ونتيجة لذلك خسرت المملكة العربية السعودية حصة كبيرة في السوق، قد يكون من الوهم الاعتقاد بأنّه من الممكن أن يكون هناك كرتان في يد واحدة: سعر النفط المرتفع، وحصة السوق في نفس الوقت، كما يتمنى أعضاء الأوبك، فعندما تقبل المملكة العربية السعودية أسعار النفط المنخفضة للحصول على حصة سوقية عالية، فإنّ الدول الأعضاء الأكثر فقراً في منظمة الأوبك تعاني اقتصادياً.

تكافح المملكة العربية السعودية من أجل الحصول على حصة في السوق من أجل الضغط على المنتجين ذوي التكلفة المرتفعة لإغلاق أبوابهم مع انخفاض الأسعار، وهذا هو بالضبط ما تفعله المملكة العربية السعودية، متابعة سياستها واستراتيجيتها الخاصة بالحمائية، والذي يقود في نهاية المطاف الى حرب الأسعار الناشئة فهي حرب للضرورة.[2]

وتطرح الأسئلة إذا كان الأمر كله يتعلق بالمملكة العربية السعودية، أو إذا كانت قيادة منظمة الأوبك تواجه تحديات في التواصل وتسوية النزاعات وإيجاد الحلول المناسبة، في الواقع، قررت الأوبك "الإبقاء على إنتاجها، في حين رفض الأعضاء في اجتماع فيينا في 4 ديسمبر 2015 قبول خفض العرض"، وهذا يعني أن الانقسام كان واضحا تماما وسياسة الإنتاج ظلت دون تغيير، الخلاف بين الدول الأعضاء جعل الوضع أكثر صعوبة، فحتى فنزويلا تأثرت سلباً بانخفاض الأسعار، إلا أنّها قبلت خفض الإنتاج بنسبة 5%، علاوة على ذلك، فإن منتجي النفط خارج الأوبك، وبالتحديد روسيا والمكسيك، لا يرون أنّ خفض الإنتاج قابل للتطبيق، وأنّ الاهتمام الرئيسي هو وحدة كارتل النفط واستدامته الاقتصادية.[3]

---

[1]John G. **Stoessinger: The might of Nations, world politics in our time**, Random House, New York, USA, 8th edition, 1986, p210.

[2]Rania El Gamal: **Facing new oil glut, Saudis avoid 1980s mistakes to halt price slide**, Reuters, October 14, 2014. Source: www.reuters.com/article/us-saudi-oil-policy-analysis-idUSKCN0I229320141014 , Retrieved (15/2/2023)

[3]Alex Lawler, Amena, Bakr and Rania El Gamal, **OPEC heading for no output cut despite oil price plunge**, Reuters, November 26, 2014. Source: www.reuters.com/article/us-opec-meeting-idUSKCN0JA0O320141126,Retrieved (16/72023).

ونتيجة لزيادة العرض وضخ المزيد من النفط إلى السوق، انهار السعر؛ وفي الوقت نفسه، فإن عودة إندونيسيا إلى منظمة الأوبك تعني ضخ ما يقرب من 800 ألف برميل إضافية يومياً، علاوة على ذلك، قررت إيران، بعد أن تحرّرت من العقوبات، إنتاج المزيد من النفط لتعزيز اقتصادها؛ ونتيجة لذلك، ومع قرار إيران بإضافة 500 ألف برميل، فإن إنتاج الأوبك الإجمالي سيتجاوز 30 مليون برميل، وعلى الرغم من أن إيران تحتاج إلى الاستثمار في النفط لتعزيز قدرتها، الأمر الذي يستغرق بعض الوقت، إلا أن روبن ميلز، رئيس استشارات الطاقة في منار، ذكر أن "إيران لن تعود إلى مستويات صادراتها قبل العقوبات، على الأقل ليس قبل أن تحصل على كميات كبيرة جديدة من النفط". [1]

والأهم من ذلك، أن الأوبك أكدت في تقريرها (2015)، التزام أعضائها واستعدادهم للاستثمار في تطوير حقول نفط جديدة، وفي صيانة الحقول الحالية، وفي بناء وتوسيع حقول النفط، البنية التحتية اللازمة، وتماشياً مع التزام الأوبك بأمن الإمدادات للمستهلكين، يجب أن يسير هذا جنباً إلى جنب مع أمن الطلب للمنتجين. وعلى عكس المملكة العربية السعودية، فإن الأوبك ليست قلقة بشأن عدم استقرار حصة السوق، منذ عام 1970، أصبحت هيمنة بعض الأعضاء في الأوبك أمرًا روتينيًا وجزاء من استراتيجية لمنظمة، وكانت النتيجة الإجمالية هي الحفاظ على حصة السوق للكارتل عند حوالي 40٪. في حالة خسارة حصة السوق، يتجاوز الأعضاء حصتهم الإنتاجية للحفاظ على حصتهم، في الواقع، "إن انخفاض سعر النفط هو حرب مع قطاع النفط الصخري الأمريكي، الذي يتعرض للخطر حاليًا والذي انخفض منذ عام 2015."[2]ويعتبر إنتاج النفط الصخري مكلفًا للغاية مقارنة بتكاليف إنتاج الأوبك.

أولا: إشكالية الغش والتواطؤ بين الدول الأعضاء

لقد اتسمت مؤتمرات الأوبك في كثير من الأحيان بالخلافات بين ما يسمى حمائم الأسعار، الذين دفعوا من أجل زيادة الإنتاج وخفض الأسعار، مقابل صقور الأسعار، الذين كانوا عادة من الدول الأعضاء ذات الكثافة السكانية الكبيرة والميزانيات المتوترة، تاريخياً، كان الحمائم هم دول الأوبك الأكثر ثراءً والتي كانت على استعداد لتحمل انخفاض الأسعار إذا ساعد ذلك في الحفاظ على مركزها المهيمن في أسواق

[1]Huileng Tan, Sri Jegarajah, **How the lifting of Iran sanctions will hit oil: experts**, CNBC, January18, 2016. Source: www.cnbc.com/2016/01/18/how-the-lifting-of-iran-sanctions-will-hit-oil-experts.htmlRetrieved (16/7/2023)

[2]Holly Ellyatt, **OPEC predicts rivals' supply to contract in 2016**, CNBC, December 10, 2015. Source: www.cnbc.com/2015/12/10/opec-predicts-rivals-supply-to-contract-in-2016.htm , Retrieved (16/7/2023).

النفط – المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت – في حين ضم الصقور إيران في الثمانينيات، والعراق في عهد صدام حسين، وليبيا في مرحلة ما قبل الحرب، وفي السنوات الأخيرة، ازدادت سياسات الكارتلات تعقيداً بسبب تضخم الموازنات في بعض الدول الأعضاء الغنية، والتي رفعت سعر التعادل للنفط، أو السعر الذي تظل عنده قادرة على سداد ديونها.[1]

ومنه فإن منظمة الأوبك تواجه المشكلة الكلاسيكية التي تعاني منها كافة التكتلات الاقتصادية؛ الإفراط في الإنتاج والغش من جانب الأعضاء، ومع ارتفاع أسعار النفط، يتم طلب كميات أقل من النفط؛ ولهذا السبب تحدد الأوبك حصص الإنتاج لدى كل عضو في منظمة الأوبك حافز لإنتاج أكثر من حصته و(خفض) هذا السعر؛ لأن تكلفة إنتاج برميل إضافي من النفط الخام عادة ما تكون أقل بكثير من سعر الكارتل، إن الطرق المتاحة لخفض الأسعار الرسمية لمنظمة الأوبك عديدة، يمكن تمديد الائتمان للمشترين لفترات أطول من الثلاثين يومًا القياسية، يمكن بيع الدرجات الأعلى (أو الخلطات) من النفط بأسعار تنطبق على الدرجات الأدنى، يمكن إعطاء اعتمادات النقل، يمكن أن يُعرض على المشترين دفعات جانبية أو حسومات.

إن هذا الميل لدى المنتجين الأفراد للغش في اتفاقية المنظمة هو سمة طويلة الأمد لسلوك الأوبك، وعادة ما يتجاوز المنتجون الأفراد حصصهم الإنتاجية؛ وبالتالي فإن الأسعار الرسمية كانت غير مستقرة. تعتبر – المملكة العربية السعودية – أكبر منتج مقارنة بالآخرين؛ ولهذا السبب يعتبر السعوديون المنتج "المتأرجح"، وعندما تبدأ الأسعار في الانخفاض، فإنهم يخفضون إنتاجهم للحفاظ على ارتفاع الأسعار، أحد الأسباب التي دفعت السعوديين إلى التصرف بهذه الطريقة؛ هو أن الخروج عن الأسعار الرسمية يفرض عليهم خسائر إجمالية أكبر من تلك التي يتحملها أعضاء الأوبك الآخرون في المدى القصير؛ ولأن المنتجين الآخرين لديهم حوافز ضخمة لإنتاج ما يتجاوز حصصهم، فقد اضطر السعوديون، من أجل الدفاع عن سعر الأوبك الرسمي، إلى خفض مبيعاتهم بشكل كبير في بعض الأحيان، وقد أدى هذا التآكل في الإنتاج والمبيعات السعودية إلى تقليل إيراداتها وأرباحها بشكل كبير. ففي عامي 1983

[1]AnshuSiripurapu and Andrew chatzky ,**Opec in a changing world ,**Council on Foreign Relations, , ,2022/3/9 https://www.cfr.org/backgrounder/opec-changing-world (2023/3/15) Retrieved,

و1984، على سبيل المثال، وجد السعوديون أنفسهم ينتجون نحو 3.5 مليون برميل يوميا فقط، على الرغم من أن طاقتهم الإنتاجية (آنذاك) كانت ثلاثة أضعاف هذا المستوى تقريبا.[1]

من جهة أخرى داخل الأوبك، ويطالب "صقور الأسعار"، بانخفاض إنتاج النفط وارتفاع الأسعار، والصقور الرئيسيون داخل الأوبك هم إيران والعراق، أما "حمائم الأسعار"، فتطالب بزيادة الإنتاج وأسعار أقل للحفاظ على أسواقها النفطية؛ وبالتالي على القيمة الاقتصادية لمواردها النفطية، على المدى الطويل.

يرجع ذلك لكون الأسعار المنخفضة نسبياً تخدم مصالح الحمائم لأن مستهلكي النفط استخدموا كمية أقل من النفط استجابة لزيادات الأسعار السابقة، على سبيل المثال، بلغ استخدام الطاقة في الولايات المتحدة لكل دولار من الناتج القومي الإجمالي (المعدل حسب التضخم) 27.49 ألف وحدة حرارية بريطانية في عام 1970. وبحلول عام 1988، بعد زيادات الأسعار في عامي 1973 و1979، انخفض إلى 19.93 ألف وحدة حرارية بريطانية؛ وهكذا، فإن "حمائم الأسعار"، بقيادة المملكة العربية السعودية، قاومت عموماً الضغوط المطالبة بارتفاع الأسعار.[2]

يتعين على منظمة الأوبك، مثل جميع التكتلات، أن تتغلب على الرغبة في التنافس مع الأعضاء الآخرين داخلها، الحصص هي إحدى الطرق التي تستخدمها الأوبك للحد من المنافسة والإنتاج من أجل رفع الأسعار، غالباً ما توافق دول الأوبك، إن لم يكن دائماً، على هذه الحصص ثم تكسرها من خلال زيادة الإنتاج في محاولة للاستيلاء على المزيد من السوق لأنفسهم، تعمل هذه الممارسة على تعطيل تماسك المنظمة وتقليل مقدار الثقة بين الدول الأعضاء، في الأساس، تقوم الدول الأعضاء "بالغش" لكسب المزيد من المال، والدليل على ذلك هو انشقاقات الإكوادور والجابون التي علقت عضويتها في الأوبك لفترات من الزمن (1992–2007 و1995–2016 على التوالي) سعياً للتحرر من شروط الحصص التي تفرضها المنظمة، وسعى كلاهما إلى زيادة مستويات إنتاجهما دون نظام الحصص، كل عضو في الأوبك لديه

[1]AnshuSiripurapu and Andrew chatzky, ibid.

[2]Benjamin Zycher, **OPEC**, The Concise Encyclopedia of Economics. ,https://www.econlib.org/library/Enc1/OPEC.html , Retrieved (3/8/2023)

ظروفه السياسية والاقتصادية الخاصة التي ينفرد بها، إنّ الجمع بين كل هذه المشاكل يجعل التنسيق صعباً لأن مصالح دولة ما قد تتعارض مع مصالح دولة أخرى أو المنظمة نفسها[1].

المطلب الثاني: انعكاسات الصراعات السياسية بين الدول الأعضاء على المنظمة

إن العلاقات الداخلية بين الدول الأعضاء، والعلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف بين الجهات الفاعلة داخل الأوبك نفسها، خارج حدود علاقات القوى العظمى، لها أهمية كبيرة وتحمل منطقًا خاصًا بها داخل المنظمة نفسها، طوال عمر منظمة أوبك، كانت القضايا ذات الاهتمام الثنائي أو المتعدد الأطراف والتي لا تتعلق بالنفط؛ والتي تنبع من مجالات أخرى للصراع أو التعاون بين الدول الأعضاء، وخاصة عندما يتعلق الأمر بسياسة الشرق الأوسط، قد نزفت في الديناميكيات الداخلية للمنظمة.

مع تغير ديناميكيات القوة على مدار أكثر من ستين عامًا الماضية، ليس فقط على المستوى الجيوسياسي الكلي (أي من القطبية الثنائية، إلى الأحادية القطبية، إلى التعددية القطبية)، ولكن أيضًا بين الدول الأعضاء نفسها، ولمجموعة كاملة من الأسباب، أصبحت السياسة بين أو فيما بين الأعضاء خارج ساحة الأوبك، غالبا ما يؤثر على السلوك التنظيمي الداخلي والخارجي، نظرًا لأن البيئة السياسية في الشرق الأوسط تحوم باستمرار حول المداولات الداخلية لأعضاء الأوبك، فإنّ قضايا الأمن الإقليمي، التي أبرزتها نظرية معقدة للأمن الإقليمي؛ حيث تظهر السياسة بين الدول الإقليمية أنماطًا معينة من العداء والصداقة، قد تصادمت في بعض الأحيان، أو تعقيد النظام الوطني وراء التأثير التقليدي لقوى السوق أو تغلغل القوى العظمى في عملية صنع القرار والسلوك في الأوبك، ومن ثَمَّ فمن الأهمية بمكان تخصيص مساحة مستقلة لتحليل دور العلاقات بين الأعضاء، والاستمراريات، والتغيرات داخل هذه العلاقات، وتأثير هذه العلاقات على المنظمة طوال عمرها.

وتشير نظرة فاحصة إلى مختلف دول الأوبك إلى أن الاعتبارات الاقتصادية السياسية تتسبب في اختلاف السياسات المحلية بين البلدان، ونخلص إلى أن منظمة الأوبك ليست تكتلاً «اقتصادياً»؛ بل يمكن النظر إليها باعتبارها تكتلاً «سياسياً» بين الدول الكبرى المصدرة للنفط؛ وهي البلدان التي تضع في

[1] **Opec(cartel)**, energy education , university of Calgary, https://energyeducation.ca/encyclopedia/OPEC_(cartel) , Retrieved (15/8/2023)

المتوسط، سياسة تجارية لتحقيق أقصى قدر من الرفاهية الإجمالية؛ وبالتالي فإن تطور منظمة الأوبك واستمراريتها يمكن تفسيره من خلال فهم مصالح البلدان، وليس الشركات.[1]

منذ إنشائها، كان أعضاء الأوبك يميلون إلى التعامل مع المنظمة على أنها تجمع فني للخبراء وليس كتحالف سياسي للدول، وبهذه الطريقة، أفلتت المنظمة من الخلافات السياسية الداخلية بين الحكومات الأعضاء ونجحت في اتخاذ قراراتها المتوافقة على أساس تحليل حالة سوق النفط، كما أنها تجنبت الانقسام المحتمل، الذي ينتج عن التنافس على القيادة بين الدول الأعضاء من خلال عدم تسييس المنظمة وجعلها غير مناسبة للتنافس السياسي، وقد خضعت هذه الروح للاختبار في عام 1976 عندما أصبحت سياسة التسعير خاضعة لاعتبارات سياسية مختلفة للأعضاء، وأثار الحدث أيضًا مسألة ما إذا كانت دولة عضو واحدة على وشك تولي قيادة المنظمة، كانت هذه تطورات محتملة، لكن الأهداف السياسية كانت لا تزال ذات صلة بالنفط؛ أي بالعلاقة بين السياسات النفطية والتوقعات السياسية والاقتصادية الوطنية للدول الأعضاء وليس الطموحات السياسية والأيديولوجيات لقادتها، علاوة على ذلك، فإنّ السعودية، باعتبارها رئيسة الفصيل الذي نجح في تجاوز «الأغلبية»، لا تبدو ميالة إلى فرض إرادتها بشكل دائم على المنظمة[2].

في هذه الحالة، فإنّ قواعد السلوك التقليدية التي تتبناها منظمة الأوبك، فضلاً عن الفوائد الاقتصادية الهائلة المتوقعة من الحفاظ على المنظمة، كانت سبباً في إقناع أعضاء الفصيل "المهزوم"، وأبرزهم إيران، بالإذعان بلطف والتأكيد على ولائهم المستمر للمنظمة، كانت منظمة أوبك لا تزال هيئة مهنية، ولم يكن لدى أعضائها أي نية لإقحام أنفسهم في صراعات سياسية مفتوحة، وسرعان ما تغير هذا.

في فيفري 1979، تمت الإطاحة بشاه إيران، الذي كان يُنظر إليه منذ فترة طويلة على أنّه صوت معتدل داخل الفصيل الراديكالي في الأوبك، بعد أشهر من الحرب الأهلية والإضرابات الصناعية بما في ذلك وقف تصدير النفط الإيراني، وعلى الرغم من انضمام مجموعات وناشطين من مختلف التوجهات والأهداف السياسية والاجتماعية إلى الانتفاضة التي أطاحت بالنظام الملكي، إلا أن مجموعة من رجال الدين الشيعة

[1]Gal Hochman and David Zilberman .Ibid.p 32

[2]Hamid Elyassi, **Survival of OPEC and Saudi–Iran Relations—A HistoricalOverview** ,Contemporary Review of the Middle East · April 2018, Sage Publications India: 5(2),p9-p10

وحلفائهم الاجتماعيين والاقتصاديين هم الذين نجحوا في الاستيلاء على الحكومة، وتأسيس الجمهورية الإسلامية بموقف سياسي حازم [1].

مع إنشاء النظام الجديد، استأنف قطاع النفط الإيراني عمله، لكن الأضرار التي لحقت بالمنشآت ورحيل الموظفين الرئيسيين أدت إلى انخفاض كبير في الإنتاج والقدرة على التصدير مما أدى إلى نقص في الأسواق العالمية، ومع عدم وجود أي علامة على التحسن في أي وقت قريب، أصيبت أسواق النفط العالمية بالذعر، وأدى ضغط الطلب إلى ارتفاع الأسعار إلى مستويات جديدة، مما أدى إلى خلق ما أسمته بعض وسائل الإعلام الغربية "أزمة النفط الثانية"[2].

لكن الأمر الأكثر أهمية بالنسبة لتاريخ الأوبك هو التداعيات السياسية لتغيير النظام في طهران. وحتى ذلك الحين، كانت إيران عادة ثاني أكبر منتج في منظمة الأوبك، وهي الدولة المرتبطة بشكل وثيق بمحاولات المنظمة لتحقيق أفضل صفقة لأعضائها، والتي تحكمها حكومة تسعى بكل حماس إلى تنفيذ برنامج للتنمية الاقتصادية السريعة، وعلى النقيض من ذلك، استلهمت الحكومة الجديدة القيم الثورية التي طالبت بالتكريس الكامل للموارد البشرية والمادية للبلاد في الداخل والخارج، بما في ذلك عضوية الكيانات الدولية، ومع وجود أفراد جدد "ملتزمين إيديولوجياً " مسؤولين عن إدارة الدولة، كان من المحتم أن يؤثر تغيير الاتجاه على موقف البلاد في أوبك وموقفها تجاهها، وبينما كان النظام الإيراني السابق قد وضع لنفسه هدف تحويل البلاد إلى قوة اقتصادية عالمية كبرى، وتوقع من عضوية منظمة الأوبك تأمين الموارد المالية اللازمة لتحقيق ذلك، فإن التقدم الاقتصادي لم يكن من بين أولويات القيادة الجديدة. فحسب بل التركيز على مواردها الطبيعية وطريقة إدارتها في الداخل والخارج، فهي أدوات لتعزيز مهمة عالمية تتلخص في شعار "تصدير الثورة" مما أثار ذعر بعض دول المنطقة، ومن بينهم عدد من أعضاء الأوبك، داخل البلاد أيضًا، أصبح موظفو الدولة، بما في ذلك المسؤولون عن وزارة النفط المشكلة حديثًا والمسؤولة عن تمثيل البلاد في الأوبك

[1]Najat alsaied, **The war of ideologies in the Arab world**. Gatestone Institute, International Policy Council.Published 25/2/2013,https://www.gatestoneinstitute.org/3600/arab-ideologies ,Retrieved: 20/8/2023

[2]MEI Staff, **The 1979 "Oil shock": Legacy, lessons and lasting reverberation**, Washington, DC: The Middle East Institute, 2009 ,http://www.mei.edu/content/1979-oil-shock-legacy-lessons-and-lasting-reverberations Retrieved: 20/8/2023.

ملزمين الآن بإتباع وتنفيذ أيديولوجية الدولة بدلاً من البقاء على الحياد السياسي لمصلحة التضامن التنظيمي من أجل كسب أعلى إيرادات ممكنة من بيع النفط..[1]

إنّ بداية تحول الصراع العلني بين السعودية وإيران هو مع ظهور الثورة الإسلامية الإيرانية 1979، وبعدها الحرب الايرانية العراقية، عندما أعلن عن التحالف السعودي العراقي ضد إيران، من خلال ذلك سعت السعودية إلى تقديم كافة أشكال الدعم إلى العراق محليا ودوليا، ليس من بعد قومي؛ بل لمنع تصدير الثورة الإيرانية إلى المنطقة.[2]

أما التحول الثاني هو الانتقال من مرحلة الصراع الى مرحلة التنافس والصراع على النفوذ الإقليمي، لتصبح العلاقات بين الطرفية متداخلة ومتشابكة، ومع غزو العراق للكويت عام 1990، تغير مجرى العلاقات بين الطرفين ولو بشكل ملحوظ، مع العداء الذي أضحى مشتركا لنظام صدام حسين، بالرغم من الاختلافات السياسية والايديولوجية لكل طرف، ومن هنا سعت إيران الى اعادة علاقتها مع السعودية،[3]

أما التحول الثالث، ما يمكن وصفه بالحرب الباردة بين الجانبين، أنّ الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان ومن بعدها على العراق وتدميره، أحدث تغييرًا في توازن القوة الإقليمية لتصبح في مصلحة النفوذ الإيراني، مما أدّى إلى التنافس الشرس بين القوى الإقليمية في العراق؛ ليصل إلى سوريا واليمن والبحرين، كما شهدت لبنان تنافس بين الجانبين استخدمت فيها الأجنحة التابعة لكل دولة، اتسمت العلاقات بين السعودية وإيران بالمد والجزر في الكثير من الأحيان وتحركها المصالح المشتركة.[4]

أما فيما يخص منظمة الأوبك، فقد كان المجال الأبرز للتعاون والخلاف فيما بعد بين إيران والسعودية هو التنسيق المشترك في المنظمة، من أجل تحقيق استقرار أسعار النفط، بصرف النظر عن ارتفاع حدة الصراع بين البلدين أو انخفاضه،إذ تجمع إيران بجيرانها العرب مصلحة مشتركة في تفادي انخفاض أسعار

---

[1] Hamid Elyassi,ibid.

[2] محمد منوجهر، **السياسة الخارجية لجمهوريةإيران الإسلامية**، منشورات جامعة طهران، (إيران: منشورات جامعة طهران،2010)

[3] رايق سليم البريزات، **الصراع الإيراني السعودي وتأثيره على دول الجوار العربي**،المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،المجلد 8، العدد 3، 2017، ص55،

[4] رايق سليم البريزات، مرجع سبق ذكره،ص 56.

النفط والدفع باتجاه ارتفاع مستدام في الأسعار؛ لذلك شهد منتصف السبعينات من القرن الماضي تعاونا إيرانيا وثيقا مع السعودية ودول المجلس الأخرى لرفع أسعار النفط، وخلال الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988،استمر عقد اجتماعات بين السعودية وإيران، رغم دعم الأولى للعراق وارتفاع حدة عدائها لإيران، لكن بعد شهرين من سيطرة إيران على ميناء الفاو العراقي عام 1986 واقتراب التهديد الإيراني للسعودية، وخلاف هذه الأخيرة مع المنتجين من داخل الأوبك وخارجها أبرزهم الاتحاد السوفياتي دفاعا عن حصتها في السوق، بدأت الرياض بموجب اتفاق مع واشنطن بإغراق السوق الدولية بالنفط منخفض الأسعار وزيادة العرض بشكل كبير، ما تسبب في انخفاض كبير لعائدات طهران؛ بل انخفض حجم إنتاجها النفطي بمعدل أقل من حصتها في الأوبك البالغ 2.4 مليون برميل يوميا حتى عام 1988.[1]

وخلال التسعينات تمكن البلدان من تحسين علاقتهما بسبب وقوف طهران ضد الغزو العراقي للكويت في اوت 1990، ومن خلال النفط ؛ إذ خفضت السعودية إنتاجها النفطي لتفسح المجال لإيران عام 1993، كما تعاونت إيران في نهاية التسعينات خلال عهد محمد خاتمي 1997- 2005، تعاونا وثيقا مع الدول الخليجية الأخرى المنتجة للنفط بهدف تجاوز أزمة تدهور أسعاره أثر لازمة المالية التي شملت بلدان جنوب شرق اسيافي عامي 1997-1998 ما تسبب في انخفاض شديد في الطلب على النفط، لكن هذه التفاهمات تبددت بعد التحولات الإقليمية عام 2003 أثر غزو العراق، فباتت السعودية تستخدم نفوذها في المنظمة لعزل إيران داخل المنظمة وخارجها، ما أدى إلى تراجع قدرة الأوبك على تحسين العلاقات السعودية الإيرانية، إثر الأزمة المالية العالمية عام 2008 وانهيار أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، خفضت الرياض الإنتاج في ظل منظمة الأوبك بناء على طلب من أمريكا، إما لإلحاق الضرر بعائدات النفط الإيراني، لتدعم الرياض في عام 2012 العقوبات النفطية الغربية ضد إيران، وتعبر عن استعدادها لزيادة إنتاجها النفطي لتعويض تراجع صادرات إيران بسبب العقوبات، وتؤدي في عام 2014 دورا في خفض أسعار النفط،2إلى جانب العامل الرئيس المتمثل في زيادة الإنتاج النفطي الأمريكي في فترة حكم "الرئيس باراك أوباما" مع تطور صناعة النفط والغاز الصخريين، من خلال زيادة الإنتاج بنسب هائلة، مرة أخرى

[1] مجد أبو عامر، **حبال لا تحل ولا تربط: سياسة العلاقات التجارية السعودية – الإيرانية(** قطر: سلسلة دراسات، المركز العربية للابحاث ودراسة السياسات، ،أفريل 2023)، ص: 11.

[2] مجد أبو عامر، مرجع سبق ذكره، ص: 11

لإلحاق الضرر بمنافستها الجيوسياسية ، فقد تراجع سعر النفط من 110 دولارات أمريكي عام 2011 الى 45 دولار عام 2016.[1]

المطلب الثالث: أثر الديناميكية الداخلية للدول الأعضاء على السلوك الخارجي للمنظمة

إن الاختلافات بين دول الأوبك هي التي تبذل قصارى جهدها لتوضيح المشاكل الهيكلية المتمثلة في الاعتماد المفرط على عائدات النفط، وتأثير تخفيضات الإيرادات الناتجة عن الأوبك،"انهيار أسعار النفط" ومخاطره وتأثيرها الاستراتيجي.

ومع ذلك، تختلف دول الأوبك بما هو أكثر من إنتاج النفط، وبعضها منتج رئيسي للغاز ومنتجاته. كما أنها تختلف من حيث السياسة والحكم والاقتصاد والأمن، وأهميتها الاستراتيجية للدول الأخرى، وفي اللحظة التي يتم فيها الحكم عليهم بهذه المصطلحات، يصبح إنتاج النفط جزء من القصة التي ترويها التعقيدات الاقتصادية والاجتماعية المتشابكة في كل دولة :[2]

• المملكة العربية السعودية: المملكة هي أهم دولة في منظمة الأوبك بكل هذه المقاييس، بلغ متوسط إنتاجها من النفط الخام 10.12 مليون برميل في اليوم في عام 2015 (32% من إجمالي إنتاج الأوبك)، وكانت مصدرًا رئيسيًا للمنتج، لقد جعلتها الأزمات في مصر وسوريا أكثر من زعيم رئيسي في العالم العربي، وكانت منذ فترة طويلة الزعيم الفعلي لمجلس التعاون الخليجي والرادع الإقليمي الرئيسي لإيران، وهي تواجه تهديدات واضحة من الإرهاب والدول الخارجية، وقد كانت زعيمة التحالف الموالي للحكومة في الحرب اليمنية، لكن لديها قوات أمنية وعسكرية فعالة وحليف رئيسي للولايات المتحدة، وهي تعاني من الاعتماد المفرط على النفط، لكنها إحدى دول الأوبك القليلة التي تسعى جاهدة إلى علاج مشاكلها مع "مرض الأوبك" من خلال خطط إصلاح كبيرة وشاملة.

• العراق: يمثل العراق الطرف الآخر، وقد ارتفعت مستويات إنتاجها إلى أكثر من 4.2 مليون برميل في اليوم، وبلغ متوسطها 3.93 مليون برميل في اليوم – أو 12% من إجمالي إنتاج أوبك – في عام 2015. ومع ذلك، فهي في حالة حرب مع داعش، وتواجه انقسامات حرجة بين السنة والشيعة والشيعيين. العرب

[1]Saeed Mirtorabi.**saudi Arabia's Aggressive oil policy against iran (2011-2016)**, Word sociopolitical studies,vol 3, no1,2019,p213

[2]Anthony H. Cordesman and Max Markusen ،**The OPEC Disease: A Country-by-Country Risk Comparison**،،Report Title: The "OPEC Disease", Center for Strategic and International Studies ,2016/9/20 ,, p 42

والأكراد، وسياساتها تكاد تكون مثيرة للخلاف، لقد أصبح الفساد شبه معوق، وقد فشل منذ فترة طويلة في تطوير برامج وسياسات فعالة للتنمية الاقتصادية. ولها أهمية استراتيجية كبيرة بسبب الحاجة إلى هزيمة التطرف العنيف وتطوير منطقة عازلة بين إيران والدول العربية الأخرى، إنها حاليًا "دولة فاشلة" ذات مستويات عالية من المخاطر في كل المجالات تقريبًا.1

• إيران: أنتجت إيران ما متوسطه 2.84 مليون برميل في اليوم من النفط في عام 2015، أو ما يقرب من 9% من إجمالي إنتاج الأوبك، وكان هذا أقل بشكل هامشي من إنتاج الإمارات العربية المتحدة، لكن إيران منتج رئيسي للغاز، وقد أدى رفع العقوبات عنها بعد اتفاقها النووي مع مجموعة 5+1 إلى ارتفاع إنتاجها من النفط إلى مستويات تزيد عن 3.5 مليون برميل في اليوم في منتصف عام 2016، لقد جعلها نظامها الديني الثوري وعلاقاتها بالعالم الشيعي خصمًا رئيسيًا للمملكة العربية السعودية ومعظم العالم العربي والولايات المتحدة، وهي تمثل حاليًا أخطر تهديد بالحرب في الأوبك والخليج، فهي لم تقم بتعديل سياساتها على نطاق واسع منذ خطة العمل الشاملة المشتركة، ولديها حكومة ذات عناصر استبدادية قوية، وهي في حاجة ماسة إلى الإصلاح الاقتصادي على العديد من المستويات.

• الإمارات العربية المتحدة: أنتجت الإمارات العربية المتحدة ما متوسطه 2.86 مليون برميل في اليوم في عام 2015، أو ما يقرب من 9% من إجمالي إنتاج الأوبك، تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل كبير على دخل النفط، ولكنها أفضل تنوعًا من جميع دول الأوبك الأخرى تقريبًا، ولديها عدد قليل من السكان المحليين، وهي تواجه تهديدًا محتملاً من إيران، وهي أيضًا زعيمة التحالف الموالي للحكومة في الحرب، في اليمن، لكنها لم تواجه تهديدات إرهابية خطيرة، ولديها قوات أمنية داخلية وعسكرية، وهي حليف قوي للمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

• الكويت: أنتجت الكويت ما متوسطه 2.73 مليون برميل يوميا في عام 2015، أو 8.6% من إجمالي إنتاج الأوبك، إنّ حكومتها فعالة على نطاق واسع واقتصادها سليم بشكل أساسي، لكنها تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والاستثمارات الخارجية ولديها فرص محدودة للتنويع، موقعها يجعلها واحدة من أكثر دول مجلس التعاون الخليجي ضعفاً أمام إيران، كما أن سياساتها المثيرة للانقسام تمثل مشاكل خطيرة أمام التنمية والإصلاح الفعالين.

[1]Anthony H. Cordesman and Max Markusen،ibid,p42

• فنزويلا: أنتجت فنزويلا ما متوسطه 2.36 مليون برميل يوميا في عام 2015، أو 8.6% من إجمالي إنتاج الأوبك، وهي لا تواجه تهديدات خارجية، لكن الفترات الطويلة من سوء الحكم جعلتها تعتمد بشكل مفرط على عائدات النفط المرتفعة وتمويل الواردات الرئيسية، بما في ذلك الغذاء، وقد وصل سوء حكمها في السنوات القليلة الماضية إلى مستويات قريبة من الكارثة وحوّلها إلى دولة فاشلة بسبب الأزمات التي ألحقتها بنفسها على جميع الأصعدة.

• نيجيريا: أنتجت نيجيريا ما متوسطه 1.87 مليون برميل يوميا في عام 2015، أو 5.9% من إجمالي إنتاج الأوبك، وقد حسنت استقرارها السياسي وقدرتها على التعامل مع التهديد المتطرف الذي تمثله بوكو حرام، إلا أنها لا تزال تواجه انقسامات داخلية خطيرة، كما أدت هجمات المسلحين في منطقة دلتا النيجر الجنوبية مؤخراً إلى خفض إنتاج النفط بشكل خطير، إن المستوى العام للحكم فيها ضعيف وفاسد، وهي في حاجة ماسة إلى الإصلاح الاقتصادي الشامل.

• أنغولا: أنتجت أنغولا ما متوسطه 1.75 مليون برميل يوميا في عام 2015، أو 5.5% من إجمالي إنتاج الأوبك، تشكل عائدات النفط جزءًا محدودًا من اقتصادها، ولكنها ضرورية لتمويل حكومتها وتنميتها، وهي الآن سلمية ومستقرة نسبيا، ولكنها تحتاج إلى إصلاح حكومتها واقتصادها للحد من الفساد وتلبية احتياجات شعبها.

• الجزائر: أنتجت الجزائر ما متوسطه 1.11 مليون برميل يوميا في عام 2015، أو 3.5% من إجمالي إنتاج الأوبك. ومع ذلك، فإن الجزائر مصدرة للغاز أيضًا، كما أن موقعها في شمال إفريقيا يعزلها عن التوترات في الخليج، على الرغم من أنه نادرًا ما يعزلها عن تهديد التطرف والإرهاب، فإن الجزائر تحتاج بشدة إلى إصلاح اقتصادي وسياسي متسق، إنها حالة متوسطة إلى عالية الخطورة.

• إندونيسيا: أنتجت إندونيسيا ما متوسطه 0.695 مليون برميل يوميا في عام 2015، أو 2.2% من إجمالي إنتاج الأوبك، وهي الآن مستورد صافي للنفط، وتأثير مرض الأوبك محدود، ومع ذلك، فهي تحتاج إلى مزيد من الإصلاح الاقتصادي وأنشطة إنمائية أفضل تركيزا.

• قطر: أنتجت قطر ما معدله 0.667 مليون برميل يوميا في عام 2015، أو 2.1% من إجمالي إنتاج الأوبك، ومع ذلك، فهي واحدة من أكبر مصدري الغاز الطبيعي في العالم وأهميتها الاستراتيجية في مجال الطاقة أكبر بكثير مما تشير إليه صادراتها النفطية، كما أن موقعها الاستراتيجي في الخليج، ودورها كقاعدة

جوية أمريكية رئيسية في المنطقة، يجعلها عاملاً رئيسياً في الحفاظ على توازن الردع في الخليج، وكانت خالية نسبياً من التهديدات المتطرفة والإرهابية، الإدارة العامة والسياسات الاقتصادية جيدة، لكنها انسحبت ولم تعد من أعضاء المنظمة، إنها حالة محدودة المخاطر.

• الإكوادور: أنتجت الإكوادور في المتوسط 0.546 مليون برميل يوميا في عام 2015، أو 1.7% من إجمالي إنتاج الأوبك، فهي لا تواجه تهديدات داخلية أو خارجية، ولكنها تركت اقتصادها يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط.

• ليبيا: تشير تقارير تقييم الأثر البيئي إلى أن ليبيا تمتلك أكبر كمية من احتياطيات النفط الخام المؤكدة في أفريقيا، وخامس أكبر كمية من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في القارة، وقد صدرت 1.65 مليون برميل في اليوم في عام 2010، وكانت مساهماً مهماً في الإمدادات العالمية من الغاز الطبيعي، النفط الخام الخفيف الحلو (منخفض الكبريت)، إلى الأسواق الأوروبية إلى حد كبير، وقد خفضته الحرب الأهلية في ليبيا إلى متوسط 0.405 مليون برميل يوميا فقط في عام 2015، أو 1.2% من إجمالي إنتاج الأوبك، وانخفض الإنتاج بشكل مطرد منذ ذلك الحين، وتشير تقارير تقييم الأثر البيئي أيضًا إلى أن متوسط إنتاج ليبيا من الغاز الطبيعي الجاف بلغ 277 مليار قدم مكعب في عام 2011؛ أي بانخفاض يزيد عن 50% عن العام السابق، ولكن تعافى الإنتاج إلى متوسط 431 مليار قدم مكعب في عام 2012 وبقي دون تغيير نسبيًا في عامي 2013 و2014، تمتلك ليبيا الموارد اللازمة للعودة كمصدر مهم للنفط، لكنها قد تظل مشلولة بسبب الحرب الأهلية لعدة سنوات أخرى، فهي تعاني بشدة من الاعتماد البنيوي المفرط على عائدات تصدير النفط، وسوء الحكم المزمن، وتكاليف المغامرات العسكرية الفاشلة في الماضي، لقد أصبحت فعلياً دولة فاشلة في العديد من النواحي.[1]

[1]Anthony H. Cordesman and Max Markusen،ibid,p42

خلاصة الفصل الثالث

انطلاقا من التداعيات التي تفرضها قوى السوق، وما تعكسه معادلة العرض والطلب على دور الأوبك في الأسواق، هناك تأثيرات أخرى متميزة ومتباينة تلعب دورا هاما في تحديد سلوك المنظمة ودورها في الأسواق، وقد ثبت لنا من خلال التحليلات السابقة أن الديناميكيات التنظيمية الداخلية والخارجية لمنظمة الأوبك سبب آخر لتأكيد ما قمنا بطرحه؛ ومنه خلصنا في خاتمة هذا الفصل أن تدخل الجهات الفاعلة الخارجية في الأوبك؛ بالإضافة إلى سياسات الدول الأعضاء فيما بينها داخل المنظمة؛ ضف إلى الديناميكيات الداخلية للدول الأعضاء، بشكل جماعي، وكل ما يندرج عن تفاعل هذه المتغيرات، يعكس السلوك الكامن وراء ديناميكيات الأوبك الداخلية، والذي هو في نهاية المطاف الأساس والسياق الذي يتم فيه اتخاذ قرار/أو تردد في اتخاذ سياسة معينة؛ وبالتالي ينتج السلوك العام الخارجي لها.

على الرغم من أن هذه المحددات متميزة، إلا أنها لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، فهي تعرض جودة تفاعلية خاصة؛ حيث يمكن في بعض الأحيان أن يكون البعض متحيزًا على الآخرين بينما في أحيان أخرى يمكن تحديدها جميعًا على أنها ذات تأثير ملحوظ على اتخاذ القرار والسلوك.

الخاتمة

الخاتمة

في خلاصة بحثنا، ومن خلال معالجة موضوع محددات دور الأوبك في أسواق النفط العالمية من منظور الاقتصاد السياسي الدولي، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات التي مكنتنا في نهاية المطاف من الإجابة على الإشكالية المطروحة حول طبيعة العوامل المحددة لدور الأوبك في الأسواق العالمية للنفط، وعليه نؤكد صحة الفرضية التي تقوم على اجتماع العوامل الاقتصادية والسياسية معا في تحديد سلوك الأوبك في الأسواق العالمية للنفط، حيث تتلخص النتائج التي توصلنا إليها في النقاط التالية:

من منظور الاقتصاد السياسي الدولي، لا يقتصر النفط باعتباره أحد مصادر الطاقة التقليدية ضمن المجال الاقتصادي فقط؛ بل يتعداه إلى مختلف الجوانب الأمنية و السياسية؛ إذ أن الدول تسعى لتحقيق الأمن الطاقوي واعتباره من أولويات سياستها الخارجية، كما يدرج ضمان تدفق الموارد ضمن متطلبات الأمن القومي لتلك الدول، كل تلك المتغيرات جعلت التنافس من أجل الاستحواذ على الموارد سببا في حدوث الحروب والنزاعات بين الدول؛ وبالتالي أضحى النفط من مجرد طاقة تقليدية إلى أداة تحرك سياسات الدول كل حسب مصالحه، وأصبحت الأسواق تتأثر بالقرارات والأزمات السياسية، فانتقلنا بذلك من مجرد سوق اقتصادية إلى اقتصاد سياسي للسوق .

لقد ظلت الشركات متعددة الجنسيات لسنوات عديدة تستنزف الثروات البترولية للدول، لكن مع قدوم منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك" تغيرت خارطة السوق النفطية، وأصبحت الدول تتحكم في إنتاجها وسعر نفطها، وهو الهدف الذي تعمل منظمة الأوبك على تحقيقه، ويتأتى ذلك من خلال إرادة دول الأوبك وسياستهم المتناسقة؛ حيث اعتبرت من أهم العوامل التي أدت إلى نجاح عمل منظمة الدول المصدرة للنفط وبسط هيمنتها على الأسواق النفطية، بالرغم من وجود منافسة شديدة من قبل منتجين آخرين، بالرغم من الصعوبات والتحديات التي واجهتها في بداية مشوارها خاصة

العمل على دمج سياسات الدول الأعضاء وفق مسار واحد، إلا أنها تداركت ذلك بفضل تنسيق الجهود وسياسات التكيف مع الأسواق من أجل المصالح المشتركة.

تشير التطورات الأخيرة في أسواق النفط العالمية إلى الدور الحاسم للأوبك في إدارة أسعار النفط المتقلبة؛ حيث تقوم إستراتيجية المنظمة بتزويد الأسواق بالكميات المطلوبة من النفط بأسعار عادلة من أجل إعادة التوازن إلى السوق(زيادة الإنتاج من أجل خفض الأسعار مثلا)، كما استنتجنا أن سعر النفط هو أيضا عامل حاسم في تحديد مصير الأوبك، فإذا تمكنت الأوبك من الحفاظ على أسعار النفط عند مستويات مقبولة يمكنها البقاء كمنظمة اقتصادية دولية مهمة، ويمكنها أيضا زيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي على السوق من خلال الحصول على أعضاء جدد، مثلما يحدث حاليا مع تنسيق الأوبك+.بيد أن هذا الدور الذي تلعبه الأوبك في الأسواق العالمية يخضع لمجموعة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية التي يتحدد من خلاله سلوك المنظمة وقراراتها.

تتحكم العديد من العوامل والاعتبارات السياسية في سلوك وقرارات الأوبك في الأسواق الدولية، تتمثل هذه المتغيرات في قوى السوق وما تفرضه معادلة العرض والطلب، خاصة وأن العرض والطلب يحددان حصة الأوبك من الإنتاج سواء بالزيادة أو النقصان، فسلوك الأوبك في قرار إنتاجها لحصتها السوقية يمر بعدة مراحل؛ حيث تخضع دول الأوبك في المرحلة الأولى التحديد الداخلي الأمثل للاستثمار في حجم طاقة الإنتاج، ثم تليها مرحلة يتم من خلالها توزيع حصص الإنتاج بين الدول تناسبا مع حجم طاقة الإنتاج المحددة في المرحلة الإولى، أما المرحلة الثالثة تختار الدولة المنتجة في الأوبك قرارها في ظل الإنتاج الحالي بإمكانية الخروج عن حصتها في المنظمة، أما في المرحلة الأخيرة يتم مراقبة أداء دول المنظمة في الإنتاج نسبة للحصص المتفق عليها.

نستخلص أيضا؛ أن علاقات الدول الأعضاء في الأوبك مع القوى الخارجية تمثل محددا آخرًا لسلوك المنظمة ؛ حيث إن علاقة الدول الأعضاء في الأوبك مع القوى الكبرى ذات أهمية بالغة في تحديد سلوك المنظمة، يمكن وصف بعضها بأنها علاقات الراعي والعميل إن صح التعبير، ويتعلق الأمر هنا أيضا بالشركات الكبرى متعددة الجنسيات (خاصة خلال نشأة صناعة النفط في بلدانهم) فإن اتخاذ القرار من قبل الدول الأعضاء كان يؤخذ في الاعتبار تلك العلاقات وتاثيرها، علاوة على ذلك، يمكن أن تكون العلاقة بين الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الخارجية متكاملة، فالتفاعلات مع الجهات الفاعلة الخارجية، سواء

بشكل جماعي أو بشكل فردي، تمثل أهمية حاسمة، و"مكانة" كل دولة عضو في المجتمع الدولي، معياريًا وماديًا، تتغير دائمًا.

وقد أثبتت الديناميكيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى البيئية الداخلية؛ التي تطورت داخل الدول الأعضاء في الأوبك طوال عمر المنظمة تأثيرها على القرار والسلوك التنظيمي الداخلي، إن الطبيعة المتغيرة أو اتساق الأنظمة السياسية لكل دولة عضو في الأوبك، لا تؤثر فقط على السياسة الداخلية والمشهد الاقتصادي داخل تلك الدولة المعنية، ولكنها تؤثر أيضًا على مناخ كيفية وصول تلك الدولة إلى تلك التكنولوجيا (أي قدرات البحث والتطوير من أجل عملية الاستخراج والإنتاج من قبل الأعضاء)، وكانت الأسس الأيديولوجية الكامنة وراء تصنيف نظام الدولة العضو لها آثار كبيرة على القوة والنفوذ الذي تنتجه داخل المنظمة، كمثال لمكانة العربية السعودية في المنظمة مقارنة بباقي الأعضاء.

كما نستخلص من خلال بحثنا أنه على مدار تاريخ المنظمة، اجتاز الأعضاء تحدي التغييرات السياسية التي اجتاحت جبهاتهم السياسية الداخلية؛ وبالتالي تغير علاقاتهم البينية ، مما أثر في النهاية على ديناميكيات الإجماع الداخلي والسلوك الخارجي، فيما يتعلق بالقدرة الإنتاجية والبحث والتطوير والمبالغ الاحتياطية، فإن حجم الجهد المبذول في الاستكشاف وكفاءة الحفر والطاقة الإنتاجية الاحتياطية التي خصصتها كل دولة عضو من ميزانياتها المحلية لها تأثيرات هائلة ومترتبة على قوتها ونفوذها داخل الأوبك؛ وبالتالي لا تؤثر على العلاقات بين الأعضاء، والديناميكيات التنظيمية الداخلية، وفي الكثير من الأحيان علاقاتهم مع القوى العظمى الدول، مثل: المملكة العربية السعودية وإيران الملكية، التي بذلت الكثير من الجهد في هذا المسعى، أصبحوا في نهاية المطاف لاعبين رئيسيين داخل المنظمة، ومع ذلك، عندما يفقد أحد الأعضاء هذه "الميزة"، مثل العراق البعثي أو ليبيا التي في مرحلة ما بعد القذافي، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التغيير السياسي والحرمان من الوصول النظامي، فإن نفوذهم داخل المنظمة يتأثر؛ وبالتالي يتغير السياق الذي تم فيه اتخاذ القرار، وفي نهاية المطاف سلوك الأوبك.

علاوة على ذلك، فإن حجم الاحتياطيات الهيدروكربونية، من حيث الكم والنوع، التي تمتلكها أي دولة عضو تحت أراضيها، لا يشكل عاملا محايدا أيضا؛ لأن أرقام الاحتياطيات طوال تاريخ الأوبك كانت متقلبة، وقد ظهر نمط مميز داخل الأوبك يشير إلى أن الأعضاء الذين يتمتعون باحتياطيات أكبر،

ومخصصات أكبر للبحث والتطوير، وقدرة إنتاجية فائضة، يحققون في نهاية المطاف المزيد من النفوذ والقوة داخل المنظمة، مما يؤثر على عملية صنع القرار.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- **مراجع باللغة العربية**

➢ **<u>الكتب</u>**

1. أبو بكر عبد الحميد،**البترول المصري أسراره ورجاله**، (القاهرة: دار المعارف، 1994)).
2. أبو عامر مجد، **حبال لا تحل ولا تربط- سياسة العلاقات التجارية السعودية،الإيرانية-**، سلسلة دراسات، (قطر: المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، افريل 2023) .
3. إبراهيم قصي عبد الكريم،**اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية**، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،2010).
4. الجنابي حازم محمد موسى،**العلاقات العربية الأمريكية دراسة في الأبعاد والاستراتيجية** (د.ب.ن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021).
5. الجلبي فاضل، **التطورات السياسية لهيكل صناعة النفط العالمية**، (الكويت: منشورات أوابك،1979).
6. الدوسري عبد العزيز ،**دراسة استراتيجية: لماذا تتعاون روسيا مع منظمة الأوبك؟**، (البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة،2019)
7. الهيتي أحمد حسين، **اقتصاديات النفط**،(دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،2000) .
8. لكوخي محمد، **مستقبل الصراع على أسواق الطاقة بين النفط الخام والنفط الصخري** (الدوحة: تقرير مركز الجزيرة للدراسات، مارس2018).
9. الكوراني زياد عبد الرحمن علي، **رؤية استراتيجية لمستقبل الصراعات الاقتصادية في منطقة تزاحم الاستراتيجيات**، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، د.س.ن).
10. المنيف ماجد عبد الله، **تحليل نظريات أطروحات حول النفط وإدارة إيراداته وعلاقات أسواقه**، (الرياض: الجمعية السنوية للاقتصاد السعودي،أفريل 2015).
11. الشمري هاشم مرزوق و عمار محمود حميد، (كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعةكربلاء ،د.س.ن).
12. الشمري رضا عبد الجبار،**الأهمية الاستراتيجية للنفطالعربي** (الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2014).

13. الخفاجي محمد جاسم حسين، **روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة رؤية في الأدوار والاستراتيجيات**، (عمان: دار أمجن للنشر والتوزيع، 2019) .

14. الخولي سيد فتحي أحمد،**اقتصاد النفط**،(السعودية: دار زهران، 1997).

15. السماك محمد أزهر، **اقتصاديات النفط**(العراق:وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل،1980).

16. السماك محمد أزهر سعيد وآخرون، **جغرافيا النفط والطاقة**، (العراق: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،1981).

17. بيسون كريستان وآخرون، بايرلي مظهر مترجما، **إدخار الموارد تقنيات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية** (المنظمة العربية للترجمة: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية،2010).

18. برجاس حافظ،**الصراع الدولي على النفط العربي**، (بيروت: بيسان للنشر، 2000).

19. جهيراد ديفيد جون وآخرون، **النفط في القرن الحادي والعشرون الاستجابة لدوافع التغيير الجديدة**، كتاب عصر النفط التحديات الناشئة، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، 2011).

20. جمال اسم حسن، **النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية**(الإمارات: صندوق النقد العربي،2015).

21. دياب نصري،**جغرافية الطاقة**،(د.ب.ن :الجنادرية للنشر والتوزيع، 2011).

22. زلوم عبد الحي وآخرون، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، (الأردن: دار فارس للنشر والتوزيع، ط١، 2008).

23. حاجم حسان صادق، **التنافس الأمريكي–الصيني على الطاقة في إفريقيا**،(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020).

24. حسين نيفين، **انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي**، (الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، 2016).

25. حسني منيمةسارة،**جغرافية الموارد والإنتاج**، (لبنان، دار النهضة العربية للطباعة، 1992).

26. كلير مايكل، عدنان حسن مترجما، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2002).

27. مصطفى بشير، **رائحة النفط مقالات في الاقتصاد العربي**، (الجزائر: جسور النشر والتوزيع ،2012).

28. مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي**، (جامعةالجزائر: قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2013) .

29. مغربي محمد، السيادة **الدائمة على مصادر النفط**، (بيروت: دار الطليعة، 1973).

30. مرزا علي،**معضلة الأوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج**، سلسلة دراسات، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،مارس 2017).

31. عبد الوهاب عبد المعتصم وآخرون،**جغرافية النفط والطاقة**(العراق: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1981).

32. عبد الخالق، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة ،1989).

33. عرفة محمد خديجة،**أمن الطاقة وأثاره الاستراتيجية**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014).

34. عبد الله حسين، "**مستقبل النفط العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

35. عويس محمد زكي، **مستقبل الطاقة النووية والأمن العربي**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2011)

36. عمرو عبط العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية**، (قطر: المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

37. خضر حسان، **أسواق النفط العالمية**، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، العدد 57، د.س.ن).

38. خيتاوي محمد، **الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها على العلاقات الدولية**،(سوريا: دار مؤسسةرسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2010).

39. خنسي بيوار،**البترول أهميته مخاطرهوتحدياته**، (العراق: دار أراس للطباعة والنشر، 2006).

40. روبيرتسجون، **الرقابة على النفط**(نيويورك: معهد المجتمع المنفتح، 2005).

41. صديقي أحمد،**النفط وأهميته وأبعاده الجيوسياسية**، (الدار البيضاء: مختبر الدراسات الجغرافية والتنمية المجالية،2011).

42. قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية النفط السوري نموذجا**(دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة ،2010).

43. سامبسون أنتوني، سامي هاشم مترجما، **الشقيقات السبع**، (بيروت: معهد الإنماء العربي،1972) .

44. سلمان جمال داود، جمعة بن صالح الغيلاني، "**استراتيجية أمن الطاقة وأسعار النفط لدول مجلس التعاون الخليجي**، (سلطنة عمان: بيت الغشام ،2017).

45. غريغوري روس، **هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية**، (الدوحة: مركز بروكنجز ،2015).

➢ **المجلات العلمية**

1. البريزات رايق سليم،**الصراع الإيراني السعودي وتأثيره على دول الجوار العربي**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد: 8، العدد :3، (2017).
2. الزيتوني الطاهر، "**الأفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط: الفرص والتحديات**"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد: 32، العدد :142،(2012).
3. المنيف ماجد بن عبد الله، "**منظمة الدول المصدرة للبترول: نشأتهاتطورها والتحديات التي تواجهها**"، بحوث اقتصادية وعربية، العدد:41، (شتاء 2008).
4. المصري شفيق،"**الأمن النفطي الهاجس الأكبر في المنطقة**"، مجلة الاقتصاد والأعمال، (2013).
5. المزيني عماد الدين محمد، "**العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**"، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد: 15، العدد:1، (2015).
6. الشمري رضا عبد الجبار سلمان،"**المنظمات النفطية دوافع قيامها وأهمية دورها**"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد: 11، العدد :3، (2008).
7. السعدي نبهان، "**الوزن الجيوبوليتيكي لنفط الأوبك ودوره في أمن الطاقة العالمي**"، مجلة آداب الفراهيدي،المجلد:14، العدد:49، (مارس 2022).
8. السيد علي هاني محمد، "**أثر تقلبات اسعار النفط على التبادل التجاري للدول دراسة حالة الكويت**"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،(جوان 2022).

9. الضامن خطاب عمران صالح، " **دور منظمة الأوبك في التأثير على أسعار النفط الدولية في الفترة ما بين 2016–2021**"،مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد: 4، العدد:2023،5.

10. بلبالي عبد السلام ، أحمد عكاشة عزيزي،"**قراءة في الأزمات النفطية**"، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال ، JEGE ،المجلد:6 ،العدد: 2:(2023).

11. بخدة خدة، "**الطاقة البديلة لمعالجة المعضلة الثلاثية في إفريقيا**"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، المجلد: 6، العدد: 2، ديسمبر 2021.

12. بن حمزة نبيل، "**الأمن الطاقوي في الجزائر: تأصيل نظري ايتيمولوجي**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد: 10، العدد:3:(جويلية 2021).

13. بهلولي لبنى، "**جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي – الصيني**"،مجلة العلوم القانونية والسياسية،العدد: 13، (جوان 2016).

14. بن محادسمير، "**دور منظمة الأوبك في ظل التحولات الطاقوية في العالم دراسة اقتصاد–قياسية باستخدام نموذج أشعةلانحدار الذاتي**"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد: 6، العدد:١ ، (2022).

15. بهبهاني آلاء سعيد عبد الوهاب وآخران، "**النفط وتأثيره على التبادل التجاري الدولي بالتركيز على دولة الكويت**"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد: 13، العدد:3، (2022).

16. بن عباس شامية، "**المساهمة الفعلية لمنظمة الأوبك في تحديد مستقبل الأسعار واستقرارها في سوق النفط الدولية بعد الأزمة النفطية في 2014 ودور الجزائر في ذلك**"، مجلة البشائر الاقتصادية،المجلد: 6، العدد: 2، (ديسمبر 2020) .

17. بعيرة جمال، "**الطاقة كبعد استراتيجي في الأمن القومي الصيني**"،**المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد: 6، العدد:2، (جويلية 2021).

18. سرور نبيل، "**الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية**"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد:96، (2016).

19. طيب جميلة، "**أمن الطاقة في السياسية الصينية بين الطاقات الأحفوري والطاقات المتجددة**"، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد: 8، العدد: 1، مارس 2019.

20. حقي توفيق سعد، "**التنافس الدولي وضمان أمن النفط**"،**مجلة العلوم السياسية**، العدد: 43، جامعة بغداد،2011.

21. حفصي بونبعوياسين،عبد السلام هلال،"**تأثير تغير سعر النفط على الإنفاق الحكومي على المدى القصير والطويل: دراسة قياسية باستخدام منهج تحليل السلاسل الزمنية**" ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة ، المجلد: 15، العدد: 2، (2021).

22. لقرع بن علي، "**استثمار الطاقات المتجددة في الجزائر بين الأبعاد الجيوسياسية وإعادة بناء الدولة الريعية**"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد: 1، المركز العربي الديمقراطي،2017.

23. حمزة أحمد، أمين البار، "**العوامل والآليات المؤثرة في أسعار النفط**"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد: 9، العدد: 5، (2022).

24. محمد دهيم وأحمد عبد الله السلمان كوثر، "**آلية تسعير النفط في الأسواق النفط العالمية**"، مجلة الكون للعلوم التجارية والاقتصادية،العدد:20، سبتمبر (2020).

25. مداني لخضر، "**سوق النفط بين المحددات التجارية والجيوسياسية**"، مجلة معارف، العدد: 20، (جوان 2016).

26. محمود علي محمود أشرف،"**منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك" ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "الأوابك" ودورهما البارز في مجال السياسة النفطية**"، المجلة القانونية.

27. محمد عادلقصي وكريمة كمال،"**آفاق منظمة الدول المصدرة للنفط ورهاناتها المستقبلية**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية: دراسات اقتصادية، العدد: 37، (أفريل 2019).

28. منيجل جميلة و حواثرة سعيدة، **التجربة الصينية في الطاقة المتجددة بين الواقع والمأمول**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد: 3، العدد:3، (2020).

29. مسعودي محمد وآخران،"**تأثير الإنتاج الخارجي علىقوة كارتل الأوبك في أسواق النفط:** دراسة تحليلية"، حوليات جامعة بشار للعلوم الاقتصادية، المجلد: 6، العدد: 1.

30. عمر فلاحي صالح، منال بلقاسم،**تحولات السوق النفطية وتأثيرها إلى أنظمة تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد: 26.

31. علوي سيف مصطفى، "**خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية**"، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية،علاقات دولية، (2016).

32. عطيش الشمري، مضحي مزهر خضر، ومحمد سلمان طايع، "**أثر الثورات العربية على عملية صنع القرار في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد: 8، العدد: 16، يوليو 2023.

33. خيذر محمد كريم، "**مستقبل منظمة الأوبك في ظل التحولات الاقتصاد والجيوسياسية الدولية الراهنة**"، مجلة السياسة العالمية، المجلد: 5، العدد: 2، (2021).

34. رشاد سوزي،"**أمن الطاقة ومحاولة روسيا لفرض النفوذ الدولي**"، مجلة السياسة والاقتصاد، (اكتوبر 2021).

35. غزلاني وداد، "**أمن الطاقة في الاستراتيجية العالمية: الواقع والابعاد**"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 38، مارس 2015.

36. استراتيجية وكالة الطاقة الدولية: **قراءة أولية في أسباب الاوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 127:) سبتمبر 1989).

- **رسائل الماجيستر والدكتوراه**

1. العتيبة مانع سعيد، **أوبك الصناعة البترولية**، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة منشورات مؤسسة نوفل، بيروت.
2. العطفي شريف علي خليل، **النظام القانوني لعقود الامتيازات البترولية والغاز " دراسة مقارنة"** ، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2003.
3. حاج يوسف عبد الله مي وآخرون، **تقلبات أسعار البترول في السنوات الأخيرة**،ورقة بحثية (قسم الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، 2006).
4. ماضي محمد،**تذبذباتأسعار النفط وتأثيراتها على اقتصاديات دول منظمة الأوبك**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم
5. التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2015/ 2016.

6. مرزاق منال، **جيوبوليتيكا النفط ورهانات الجزائر الجيوستراتيجية في ظل تحديات الطاقة المتجددة**،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2020–2021.
7. غريب نوح،**أثر العامل الطاقوي على مكانة الجزائر الدولية وعلاقتها بالدول الأخرى**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران2، 2020/2019.

- **الملتقيات :**

1. غزلاني وداد،**جيوسياسية، من الطاقة وصراع القوى الكبرى، مداخلة ضمن الملتقى الدولي المعنون ب: الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات**،جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر،يومي: 25 و26 أكتوبر 2016.

- **التقارير**

2. معجم الطاقة، **منظمةالأقطار العربية المصدرة للنفط، مجلس الطاقة العالمي**،القاهرة، الطبعة الثالثة،1994.
3. منظمة الأوابك، **واقع وآفاق صناعة النفط والغاز الطبيعي غير التقليدية في أمريكا الشمالية وانعكاساتها على الدول الأعضاء** ،الكويت، مارس2015.

- **الجرائد:**

1. صواليلي حفيظ، **أسعار النفط تلامس 80 دولار**، جريدة الخبر يوم 22– 9– 2018، العدد: 8995.

- **مواقع الاكترونية**

2. أحمد علي ،**هل باتت منظمة الأوبك على حافة الانهيار**، نشر في 6 ديسمبر2018، على الموقع: https://www.google.com/amp/s/www.bbc.com/arabic/business-46469148.amp ، تاريخ الإطلاع:13–9–2023.
3. الجدي رمزي،**العلاقة بين صراع الحصص في الأوبكوإغلاق الموانئ في ليبيا**، صحيفة رأي اليوم، نشر في 7 مارس 2016، على الموقع https://www.raialyoum.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9- . (4/6/2016)

4. النداوي خضير عباس ، **تأثير الأزمة المالية العالمية على أسواق النفط العالمية،** مجلة أراء حول الخليج، نشر في 1 أفريل 2010، على الموقع https://araa.sa/index.php?view=article&id=3027:2014-08-07-08-45-54&Itemid=172&option=com_content تاريخ الاطلاع: 30-1-2024.

5. القريشيعبد العزيز بن زيد،**تغيير نظام الحصص في منظمة الأوبك** ، جريدة العرب الاقتصادية الدولية،نشر في 27 سبتمبر 2010، على الموقع : https://www.aleqt.com/2010/09/27/article_447326.html ، تم الاطلاع: 16-8-2023.

6. الحاجي نس بن فيصل ،**النفط والسياسة أم السياسة والنفط،** نشر في 16 افريل 2019، على الموقع https://www.independentarabia.com/node/18381/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-/ . تاريخ الاطلاع: 15/ 8/ 2022

7. الفايقفيصل ، **لماذا أقصت الاوبك وكالة الطاقة الدولية،** نشر في 4 أفريل 2022، على الموقع : https://www.google.com/amp/s/www.alarabiya.net/amp/aswaq/opinions/2022/04/04/%25D9%258،تاريخ الاطلاع: 15 -3-2023.

8. إسماعيل سالي ، **خارطة النفط العالمية في 10 رسوم بيانية..قبل 3 ازمات دولية،** تقرير وحدة أبحاث الطاقة، نشر في : 2022/5/1 ، على الموقع :https://2u.pw/NtdvY2T ، تاريخ الاطلاع: 14-5-2023.

9. **النفط والسياسة والاقتصاد** ، 16 نوفمبر 2015, على الموقع https://2u.pw/5clHx0N ، تاريخ الاطلاع : 23-8-2022.

10. **النفط الصخري ومستقبل لطاقة العالمي**ً،نشرفي8-8-2015:نقلاعنالموقع :

،http://petroleum-today.com/index.php?go=news&more=234، تاريخ الاطلاع:15-12-2019.

11. **الصين تؤكد على شراكتها الاقتصادية مع منظمة الأوبك،** سكاي نيوز العربية، نشر في 17 ماي 2023، علىالموقع :https://2u.pw/P2T5kC6،تاريخ الاطلاع : 10-7-2023.

12. جويبةعبد الكامل، **النفط والسياسة في العلاقات الدولية**، نشر في 30 مارس 2011، على الموقع: https://www.djazairess.com/djazairnews/27957 ، تاريخ الاطلاع: 3-8-2022.

13. دراسة وتقرير اتحاد المصارف العربية، **الفرق بين منظمتي الأوبك ولأوابك**، العدد447: على الموقع :https://2u.pw/QECFk6 ،تاريخ الاطلاع:2021/6/23.

14. زقوت هاني،**قد يمهد لحرب نفطية ..ما قصة " النوبك"الذي تهدد به واشنطن منظمة الأوبك**، نشر في 17 مارس 2023، على الموقع: https://www.trtarabi.com/issues/%D9%82%D8%AF-%D9%8A%D9%85%D9%87%D8%AF، تاريخ الاطلاع: 15 اوت 2023.

15. حاجي انس ،**ماهي وكالة الطاقة الدولية**، الموسوعة السياسية، نشر في : 17. 2021/3 الموقع:https://2u.pw/Sh7LYWm (2022/5/1).

16. **حرب الكواليس بين منظمة الأوبك والوكالة الدولية للطاقة** ، العربي الجديد، تاريخ النشر: 6 ماي 2023، على الموقع: https://www.google.com/amp/s/www.alaraby.co.uk/economy/,(2023/7/12).

17. كارول نخلة، **حقبة النفط الجديدة: كيف يخفض النفط الصخري الأمريكيإيقاع التوتر في الشرق الأوسط**، مركز اللبناني للدراسات،2 جويلية2019, على الموقع: https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/1824/a-new-oil-era-how-us-tight-oil-mutes-middle-east-tensions?lang=ar 1تاريخ الاطلاع: 30-1-2024.

18. كلاوسون باتريك وسايمون هندرسون، **سياسة الطاقة ..أمريكا والشرق الاوسط في عصر الوفرة النفطية**، تحليل السياسات، المجهر السياسي، العدد 146، جوان 2016، على الموقع : https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/syast-altaqt-amryka-walshrq-alawst-fy-sr-alwfrt-alnftyt . تاريخ الاطلاع: 23-12-2023.

19. مهدي وائل، **تسعير النفط**، سياسة أم اقتصاد، صحيفة الشرق الأوسط، نشر في 18 أوت2021، على الموقع: https://2u.pw/2hUqyxJ ، تاريخ الاطلاع: 2023/5/15

20. سيف طارق، **هل يسيطر النفط على السياسة الدولية**، نشر في 9 سبتمبر 2007، على الموقع :http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/704.htm،تاريخ الاطلاع: 3- 8-2022.

21. سلطان عبد الرحمان محمد،**السوق النفطية لا يمكن أن تكون سوقا تنافسية**، نشر بتاريخ 2 ديسمبر 2014، على الموقع:-https://www.al jazirah.com/2014/20141202/ec8.htm،تاريخ الاطلاع: 16-7-2022.

22. سلطان أحمد،**تأثير تحديات أمن الطاقةفيالعلاقات الدولية**، مجلة السياسة الدولية، أفريل 2022، على الموقع:https://2u.pw/Wj0RLdc ،تاريخ الاطلاع: 16-4-2023.

23. عمار أحمد، **أكبر 10 حقول نفط في العام حسب الاحتياطات المؤكدة**، وحدة أبحاث الطاقة، على الموقع :https://attaqa.net/2022/05/21

24. علا إدريس، **متى تم اكتشاف النفط**، نشر في : 15 جويلية 2020، على الموقع https://hyatok.com/%D9%85%D8%AA%D9%89_%D8%AA%D9%85_%D8%A7%D9%83%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D9%81_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7#cite_note-IpxquGzn1u-3 ،تاريخ الاطلاع: 1 0 جويلية 2021.

25. رجبعز الدين ،**واردات الصين من النفط تقفز في مارس الى اعلى مستوياتها منذ 33 شهرا** نشر بتاريخ: 13 أفريل 2023، على الموقعhttps://2u.pw/QQlEkCD :تاريخ الاطلاع: 26-7-2023.

26. شوقي أحمد، **إيرادات دول الأوبك من صادرات النفط تقفز 307 مليارات دولار في 2022**، وحدة أبحاث الطاقة، نشر في 11-7-2023، على الموقع : https://2u.pw/ee9AsFm، تاريخ الاطلاع:2023/8/1

27. تقرير الجزيرة، **كم نستهلك من النفط؟حقائق حول الذهبالأسود في العالم**، نشر في 25 -8-2019، على الموقع:https://wwwaljazeera.net › ebusiness. تاريخ الاطلاع: 15-4-2020.

28. تقرير نون بوست، **تعرف على التاريخ الكامل لصناعة النفط**، نشر في تاريخ 17 اكتوبر 2019، على الموقع: https://2u.pw/xdNZ3fr،تاريخ الاطلاع: 17 ماي 2020

29. تقرير الجزيرة ، **من نصف دولار إلى 146 دولار للبرميل ... تعرف على تاريخ الكامل لصناعة النفط في العالم**، تاريخ النشر: 19-3-2022، على الموقع: https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/ebusiness/2019/10/20/%25D8%25AA%25D8%%25A7%25D9%2584%25D9%2586%25D9%2581%25D8%25B7، تاريخ الاطلاع: 12-6-2023.

30. تقرير العربي الجديد، **نظام عالمي جديد لسوق الطاقة: الصين تخرج من الظل للدفاع عن مصالحها النفطية**، نشر في: 23 ماي 2023، على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/economy/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%، تاريخ الاطلاع : أوت 2023.

31. تقرير الجزيرة، **وكالة الطاقة الدولية**، نشر في 5-10-2015، على الموقع: https://2u.pw/AQNSP0Kتاريخ الاطلاع: 15-3-2021.

32. خدوري وليد،**أهمية دور الدول المنتجة غير الأعضاء في الأوبك في أسواق النفط العالمية**، دراسات وتقارير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،نشر في 30 مارس 2013، على الموقع :https://2u.pw/vfmiyR8 تاريخ الاطلاع14-8-2023.

- **مراجع باللغة الاجنبية :**

- **References in English**
- **books**

.

1. Elass.J and Jeffe. A.M,**The History and politics of Russia's Relations with opec**,(JAPAN: JAMES A. BAKER III INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY ANDTHE INSTITUTE OF ENERGY ECONOMIC: may 2009)
2. International Energy Agency,Annual **Oil Marker Report**,paris,OECD,1977

3. Peter Brigg،**Statistical Review of WorldEnergy**, London,The British Petroleum Company,1988wise David and Thomas Ross: " the Invisible Governments", N.Y,Randon House,1966.

- **Articles**

1. Aggarwal VinodK.,The **political economy of Falling Oil Prices: implications for Arab Gulf States and the u.s,** the Arab Gulf States institute in Washington,building bridges of understanding,december2014.
2. Antonio fernandois, Carlos A.Medel, **GEOPOLITICAL TENSIONS, OPEC NEWS, AND THE OIL PRICE: A GRANGER CAUSALITY ANALYSI**S, Revista de AnálisisEconómico, Vol. 35, Nº 2, (October 2020).
3. B. Selwyn, **Twenty-first-century InternationalPolitical Economy: A class-relational perspective**. European Journal of International Relations, 2015.
4. El-badriAbdalla Salem, **"OPEC's Capacity & Commitment to Meeting World Oil Demand in the Medium-Term",Speech delivered by OPEC Secretary Genera**l, the Middle East Energy 2009: The Politics of Investment & Supply - Chatham House, London, 9-10 February 2009.
5. Elyassi Hamid, **Survival of OPEC and Saudi–Iran Relations—A HistoricalOverview** ,Contemporary Review of the Middle East · April 2018, Sage Publications India: 5(2).
6. Gal Hochman and David Zilberman , **The political 3conomic ofOpec**, the Energy Biosciences Institute and the USDA Economic Research, November 2010,
7. Graefe Laurel, **"The peak oil debate**", Economic Review, Federal Reserve Bank of Atlanta, Volume 94, Number 2, 2009.
8. John G. Stoessinger,**The might of Nations, world politics inour time**, Random House, New York, USA, 8th edition, 1986.
9. Krauthammer Charles**, "The Unipolar Moment**," Foreign Affairs 70, no. 1 (1990).
10. Mirtorabi Saeed ,saudi **Arabia's Aggressive oil policy against iran (2011-2016),** Word sociopolitical studies,vol 3, no1,2019
11. Quint , D., &Venditti , F**. The influence of OPEC+ on oil prices:a quantitative assessment**. (E. C. Bank, Éd:(2020, September) ,

12. Robert Mcnally, **oil market black swans: covid-19: the market-share war, and long- term risks of oil volatility**, ENERGYPOLICY.COLUMBIA.EDU , APRIL 2020.
13. yergin Daniel **: Ensuring energy security**, foreingaffairs,vol 185, N2,
14. March, April 2006.

- **Theses and studies**

1. Abdul Kadar Maachou**,L'OAPEC,organisation international et coopération économique et instrument intégration régiona**l,mémoire pour le D.E.G de sciences politiques,université de paris,1980.
2. Anthony H. Cordesman and Max Markusen ‹**The OPEC Disease: A Country-by-Country Risk Comparison**‹‹Report Title: The "OPEC Disease", Center for Strategic and International Studies,2016 .
3. Nincic DJ, Kolin A‹**Maritime security as energy security: current threats and challenges**. In: Energy security: challenges for the,2009.
4. Elass.J and Jaffe.A.M, **theHistoryandpolitics of Russia'srelationswithOPEC**, JAMES A. BAKER III INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY, RICE UNIVERSITY,may 2009.
5. SanatiReza, **OPEC and the International System: A PoliticalHistory of Decisions and Behavior**, DOCTOR OF PHILOSOPHY ,in INTERNATIONAL RELATIONS, 2014.
6. Beck Martin, **How important are regional and international organizations in the Middle East**?,Center for Mellemost studier,Syddansk Universiter-Compusvej,Jully,2014.

- **websites**

1. Andreas Goldthau, Jan Martin Witte,Assessing **Opec's Performance in global energy**, globel policy ,Volume 2, Issue s1,September 2011. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/j.1758-5899.2011.00122.x
2. Alex Lawler,David Sheppard and Rania el Gamal, **saudis block opec output cut, sending oil price plunging**, November 27.2024, https://www.reuters.com/article/us-opec-meeting-idUSKCN0JA0O320141128/ ,(16/9/2023)

3. **Annual Meeting of Ministers of Finance and Central Bank Governors**", International Monetary Fund (IMF), Gulf Cooperation Council, October 2015, https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/111015.(visited:30/1/2024).
4. AlsaiedNajat, **The war of ideologies in the Arab world. Gatestone Institute**, International Policy Council.Published 25/2/2013,https://www.gatestoneinstitute.org/3600/arab-ideologies ,Retrieved: 20/8/2023
5. AkhileshGanti**, How opec and non opec productionaffect oil prices**, updated: 27/ 10/ 2023, https://www.investopedia.com/articles/investing/012216/how-opec-and-nonopec- production-affects-oil-prices.asp, Retrieved(10/9/2023)
6. China oil,published in 2016, https://www.worldometers.info/oil/china-oil/
7. Dettmer Jamie ‹**acyOil of SaudisAccusesIran**"‹6/1/ 2015

   https://www.voanews.com/author/jamie-dettmer/joymm 202/3/15) .
8. David Kemp, peter Van Doren, **misperceptions of opec Capability and Behavior**,November2,2023, https://www.cato.org/policy-analysis/misperceptions-opec-capability-behavior(2024/1/29),
9. Dean Foreman,Analyzing **How Geopolitical Events Have impacted Crude Oil Markets**, posted in 13 may 2022, https://www.api.org/news-policy-and-issues/blog/2022/05/13/analyzing-how-geopolitical-events-have-impacted-crude-oil-markets , Retrieved (15/3/2023).
10. El Gamal Rania,Facing new oil glut, **Saudis avoid 1980s mistakes to halt price slide, Reuter**s, October 14, 2014. Source: www.reuters.com/article/us-saudi-oil-policy-analysis-idUSKCN0I229320141014 , Retrieved (15/2/2023)
11. Ellyatt Holly**, OPEC predicts rivals' supply to contract in 2016**, CNBC, December 10, 2015. Source: www.cnbc.com/2015/12/10/opec-predicts-rivals-supply-to-contract-in-2016.htm , Retrieved (16/7/2023).
12. EugenioDacrema**,law oil prices and politics: the Era of Author Italianinstability**,Italian institute for international political studies3 ,apr 2020, https://www.ispionline.it/en/publication/low-oil-prices-and-politics-era-authoritarian-instability-25658(2022/6/15 ,

13. Economics ,https://www.econlib.org/library/Enc1/OPEC.html , Retrieved (3/8/2023)
14. **energy education Opec(cartel),** , university of Calgary, https://energyeducation.ca/encyclopedia/OPEC_(cartel) , Retrieved (15/8/2023)
15. Huileng Tan, Sri Jegarajah, How **the lifting of Iran sanctions will hit oil: experts, CNBC**, January18, 2016. Source: www.cnbc.com/2016/01/18/how-the-lifting-of-iran-sanctions-will-hit-oil-experts.htmlRetrieved (16/7/2023)
16. Gregory L. White, "**World News: Moscow Warns on Low Oil Price**s," The Wall Street Journal, March 31, 2009, https://www.wsj.com/articles/SB123843968759570601Retrieved: (.2023,9,23)
17. Grant Smith,**opecnation howl for mercy as saudi-Russiaoil war deepens**,published mar 27,2020,https://financialpost.com/pmn/business-pmn/opec-nations-howl-for-mercy-as-saudi-russia-oil-war-deepensRetrieved (2023/9/15(,
18. Jessika Aizarani**,Proved oil reserves in China 1990-2020**, Published in: 31/7/2023, in : https://www.statista.com/statistics/264346/chinese-oil-reserves-since-1990(2023/8/3)
19. John kemp, **Oil producers will fight for market share as consumption growth slows: Kemp**,july 6.2020, in https://www.reuters.com/article/us-global-oil-kemp-idUSKBN24716P , Retrieved (11/9/2023)
20. James Blaney,TimilehinAdegbamigbe, **Ho**w **Effective is Opec?,** piblished 4:january2023, https://jpt.spe.org/twa/how-effective-is-opec(2024/1/29),
21. KimaniAiex. **The Complete History Of OilMarkets**,piblished in:14/10/2019. https://oilprice.com/Energy/Energy-General/The-Complete-History-Of-Oil-Markets.html ,(visited:15/3/2020)
22. Lawler Alex ,AmenaBakr and Rania El Gamal, **OPEC heading for no output cut despite oil price plunge**, Reuters, November 26, 2014. Source: www.reuters.com/article/us-opec-meeting-idUSKCN0JA0O320141126,Retrieved (16/72023).
23. Levy Lauren،**Oil: History and Overview of OPEC**, the Jewish Virtual Library. Source: www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/opec.html،Retrieved (15/7/2023)

24. MEI Staff, **The 1979 "Oil shock": Legacy**, lessons and lasting reverberation, Washington, DC: The Middle East Institute, 2009 ,http://www.mei.edu/content/1979-oil-shock-legacy-lessons-and-lasting-reverberations Retrieved: 20/8/2023.
25. Nick Cunningham **,Did The ArabSpringDisarmOpec**? , Aug 02, 2017, https://oilprice.com/Energy/Crude-Oil/Did-The-Arab-Spring-Disarm-OPEC.html (30/1/2024).
26. **Opec(cartel), energy education** , university of Calgary, https://energyeducation.ca/encyclopedia/OPEC_(cartel) , Retrieved (15/8/2023)
27. https://www.opec.org/opec_web/en/812.htm (25/3/2024).
28. Skeet Lan,**Opec:Twenty five years of prices and politics**,cambridge energy studies, New York: Cambridge University Press,1988..https://www.abebooks.com/book-search/title/opec-twenty-five-years-prices/author/ian-skeet/ .(2023/12/14(
29. Skip Maryan , **Oil arab Spring,and Unforseen Consequences**, October28,2014, https://ihrdc.com/2014/10/28/oil-prices-arab-spring/ ,(30/1/2024).
30. SiripurapuAnshu and Andrew chatzky ,**Opec in a changing world,**Council on Foreign Relations, , ,2022/3/9https://www.cfr.org/backgrounder/opec-changing-world (2023/3/15) Retrieved,.
31. Thomas Covert,**When Global Oil Prices Tanked, Shale Oil Production Didn't. Here's Why, Forbes**, 31 August 2016, https://www.forbes.com/sites/ucenergy/2016/08/31/when-global-oil-prices-tanked-shale-oil-production-didnt-heres-why/#59ffaad618ba ,(30/1/2024).
32. Velasquez Manuel, Claire Andre, Thomas Shanks, S. J., and Michael J. Meyer: **The Common Good, August** 2, 2014. Source: www.scu.edu/ethics/ethics-resources/ethical-decision-making/the-common-good , Retrieved (15/7/2023).
33. Yousef Gamal El-Din,**New Saudi Reality: OPEC is not a monopoly anymor**e, CNBC, October 16, 2014. Source:

www.cnbc.com/2014/10/16/crude-oils-new-reality-opec-no-longer-a-monopoly.html , Retrieved (15/7/2023)

34. Zycher Benjamin, **OPEC, The Concise Encyclopedia of VaibhavThapliyal, What is the definition of energy security**? How can energy security be achieved, https://www.quora.com/What-is-the-definition-of-energy-security-How-can-energy-security-be-achieved ,(15/1/2024).
35. Zervos Sara, **"Saudi Arabia, Shale&Iran: Everything You Need To Know About The Oil Crisis**", Forbes Magazine, 26 January 2016, https://www.forbes.com/sites/sarazervos/2016/01/26/saudi-arabia-shale-iran-everything-you-need-to-know-about-the-oil-crisis/#7ffce5076b2c(2024/1/30),

- **Références en français**
- **livres**

1. Chappoz Loic, **Bernard Laponche,"les politiques d'efficacité énergétique en Chine,inde,Indonésie,Thailande et Vietnam**"، Agence Française de Développement,paris,2013.
2. ChitourChemseddine,**lmpireamericain le petrol ties arabe**s. Eddition ENAG alger.2006 .

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	الجدول	الصفحة
1	جدول يوضح احتياطات النفط المؤكدة بالعالم حسب القارات والمناطق 2008	27
2	جدول يمثل أكبر المناطق المنتجة في العالم حسب إحصائيات 2022	32
3	جدول يوضح النمو في الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية 2002/1998	34
4	جدول يوضح الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية 2018-2019	35
5	جدول يوضح أعضاء منظمة الأوبك وتاريخ انضمامها	86
6	جدول يمثل الاحتياطات النفطية والإنتاج بالنسبة لدول الأوبك نهاية 2015	95
7	جدول زمني لحرب أسعار النفط بين روسيا والأوبك بقيادة المملكة العربية السعودية	152

الرقم	الشكل	الصفحة
1	منحنى بياني يمثل توقعات الطلب العالمي على النفط 2019-2045 مليون برميل- يوميا	37
2	دائرة نسبية تمثل نسبة استهلاك الطاقة على مستوى العالم	38
3	منحنى يوضح تطور الاحتياطي المؤكد من النفط في الأوبك وغير الأوبك	95
4	رسم يمثل تطور انتاج منظمة الأوبك وغير الأوبك	97
5	منحنى بياني يمثل التغيرات النسبية في حصة منظمة الأوبك من مجمل الإنتاج الدولي في المدة بين 1970- 2015	98
6	منحنى بياني يوضح تطورات إنتاج الولايات المتحدة للنفط الصخري	166

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	.
إهداء	.
الملخص	.
خطة الدراسة	.
مقدمة	10
الفصل الأول: النفط من منظور الاقتصاد السياسي الدولي	23
المبحث الأول: مستوى الاعتمادية العالمية على النفط كمصدر للطاقة	24
المطلب الأول: الاحتياطي النفطي العالمي بين الكفاية وأطروحة ذروة الإنتاج	24
أولا: الاحتياطي النفطي العالمي	25
ثانيا: أطروحة ذروة الإنتاج "الذروة النفطية"	29
المطلب الثاني: زيادة الاعتماد الدولي على النفط وفق معادلة الإنتاج والاستهلاك	31
أولا: الطلب العالمي على النفط	33
ثانيا: الاستهلاك الدولي للنفط	37
المطلب الثالث: بين السوق والسياسة– الاقتصاد السياسي لأهمية النفط كطاقة تقليدية–	39
المبحث الثاني: الاقتصاد السياسي للصراع على موارد الطاقة– الأمن الطاقوي–	43
المطلب الأول: مفهوم الأمن الطاقوي لدى الدول المنتجة والمستهلكة	43
أولا: تعريف الدول المنتجة والمستهلكة لأمن الطاقة	44
ثانيا: تعريف المنظمات الدولية لأمن الطاقة	47
المطلب الثاني: محددات الأمن الطاقوي ووسائل تحقيقه	49
أولا: محددات الأمن الطاقوي	49

ثانيا: وسائل تحقيق أمن الطاقة	50
المطلب الثالث: الصراع على مصادر الطاقة– السياسة في خدمة الاقتصاد–	53
المبحث الثالث: الاقتصاد السياسي لسوق النفط– التأثير المتبادل بين السوق والسياسة الدولية–	58
المطلب الأول: لمحة عن نشأة وتطور أسواق النفط وأنواعها	58
أولا: مراحل نشأة وتطور أسواق النفط	58
ثانيا: أنواع أسواق النفط	63
المطلب الثاني: محددات سعر النفط، آليات تسعيره وأنواعها	65
أولا: محددات سعر النفط	65
ثانيا: أنواع أنظمة التسعير النفطي	69
ثالثا: آليات التسعير النفطي	71
المطلب الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على سياسات الدول	73
المطلب الرابع: النفط كمحدد للسياسة الخارجية للدول	76
خلاصة الفصل الأول	81
الفصل الثاني: مكانة ودور منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك" في أسواق النفط الدولية	82
المبحث الأول: مدخل تعريفي بمنظمة الأوبك وقدراتها الإنتاجية من النفط	84
المطلب الأول: أسباب نشأة المنظمة ومراحل تطورها	84
أولا: أسباب نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط	84
ثانيا: مراحل تطور منظمة الدول المصدرة للنفط	86
المطلب الثاني: العضوية واتخاذ القرار في المنظمة	92
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لنفط الأوبك في أسواق الطاقة العالمية	94
أولا: الاحتياطي النفطي لدول الأوبك	94
ثانيا: الإنتاج النفطي لدول الأوبك	96
ثالثا: الإيرادات النفطية لدول الأوبك لسنة 2022	100

المبحث الثاني: الأوبك وعلاقات التفاعل مع سياسات الطاقة العالمية	102
المطلب الأول: سياسات الأوبك النفطية اتجاه القوى الكبرى	102
أولا: سياسات المصالح المتبادلة بين الصين ودول الأوبك	102
ثانيا: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية العدائية نحو الأوبك	105
ثالثا: سياسة التعاون المشترك بين روسيا ومنظمة الأوبك	108
المطلب الثاني: تفاعلات الأوبك ومنظمات الطاقة الدولية	110
أولا: وكالة الطاقة الدوليةIEA	110
ثانيا: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAPEC	113
ثالثا: مجموعة الدول المستقلة المصدرة للنفط IPEC	116
المطلب الثالث: الأوبك والشركات الطاقوية متعددة الجنسيات	117
أولا: لمحة عن الشركات النفطية متعددة الجنسيات	117
ثانيا: سياسة الشركات النفطية متعددة الجنسيات	119
المبحث الثالث: دور منظمة الأوبك في إدارة أسعار النفط في سوق الطاقة العالمي	122
المطلب الأول: من تأميم النفط إلى الهيمنة على الأسواق 1960-1982	122
المطلب الثاني: صدمة انخفاض الأسعار: الأوبك من التراجع إلى جهود إعادة التكيف 1982-2007	124
المطلب الثالث: ثورة النفط الصخري ومرحلة إعادة الحسابات وتنسيق الجهود منذ 2008	129
خلاصة الفصل الثاني	132
الفصل الثالث: بين الاقتصاد والسياسة- محددات دور وسلوك الأوبك في أسواق النفط العالمية-	133
المبحث الأول: تأثير قانون العرض والطلب على دور الأوبك في سوق النفط	135
المطلب الاول: تأثر سوق النفط بمعادلة العرض والطلب وانعكاسها على الأسعار	135
المطلب الثاني: فاعلية سلوك منظمة الأوبك في ظل تداعيات قوى السوق	138

المطلب الثالث: نظام الحصص السوقية وتأثيره على إنتاج دول الأوبك	142
المبحث الثاني: تأثير العوامل من خارج المنظمة على سلوك الأوبك في سوق النفط	148
المطلب الأول: أهمية الدول المنتجة غير الأعضاء في الأوبك في تحديد حصة السوق	148
المطلب الثاني: الأحداث الخارجية غير المتوقعة ذات التأثير على سوق النفط	154
أولا: الأزمات المالية العالمية وتداعياتها	154
ثانيا: الاقتصاد السياسي لثورات الربيع العربي وانعكاسها على سلوك المنظمة	157
ثالثا: القوى الكبرى وتأثيرها على صنع القرار في المنظمة	160
المطلب الثالث: دخول منتجين جدد– النفط غير التقليدي–	163
أولا: تداعيات ظهور النفط الصخري على دور الأوبك كمنتج تقليدي	164
ثانيا: الاقتصاد السياسي لسياسة إغراق السوق في مواجهة طفرة النفط الصخري	166
المبحث الثالث: آثار العلاقات البينية بين الدول الأعضاء في منظمة الأوبك على سوق النفط	171
المطلب الأول: إشكالية عدم التجانس بين الدول الأعضاء في ظل نظام الحصص	171
المطلب الثاني: انعكاسات الصراعات السياسية بين الدول الأعضاء على المنظمة	178
المطلب الثالث: أثر الديناميكية الداخلية للدول الأعضاء على السلوك الخارجي للمنظمة	183
خلاصة الفصل الثالث	188
خاتمة	189
قائمة المراجع	194
فهرس الجداول والأشكال	215
فهرس المحتويات	216